جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

المـؤتمـر الثـامـن لرجـال الأعـمـال
والمستثمرين الأردنيين في الخارج

مجتمع الأعمال

مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين
السنة 26 - آب 2023

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

بسمة

حقّقي أحلامِك

بتمويل يصل لغاية **250,000 دينار**
للقطاع الصناعي والخدمي
و**100,000 دينار** للقطاع التجاري

*تبدأ الحملة من
2023/5/5 لغاية 2024/5/7
*خاضع لشروط وأحكام البنك

06-5200999

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

مجتمع الأعمال

مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين

في هذا العدد

- افتتاحية العدد	3
- برعاية ملكية سامية ينطلق المؤتمر الثامن لرجال الاعمال المستثمرين في الخارج	4
- اتحاد رجال الأعمال العرب يشارك في أعمال ملتقى الاستثمار السنوي 2023	6
- رجال الأعمال تشارك في أعمال ملتقى الاستثمار السنوي 2023	10
- اختتام فعاليات المؤتمر الدولي الرابع لأصحاب الأعمال الناطقين بالفرنسية	12
- الملك في قمة جدة.. يستشرف المستقبل لتعظيم التعاون الاقتصادي العربي	31
- خلال اجتماعات الدورة (57) للاتحادات العربية النوعية المتخصصة اتحاد رجال الأعمال العرب يستعرض البيئة الاستثمارية بالأردن	34
- « رجال الأعمال» .... تركيا شريك استراتيجي هام للمملكة	36
- مجلس أعمال أردني- قبرصي هذا العام	38
- اتحاد رجال الأعمال العرب يبحث آفاق تطوير الشراكات العربية- الصينية	43
- اتحاد رجال الأعمال العرب يشارك في أعمال منتدى المال والأعمال الأردني - العراقي	47
- رجال الأعمال العرب يشارك بمؤتمر اقتصادي في لبنان	49
- جمعية رجال الأعمال تلتقي جمعية رجال الأعمال المصريين والأفارقة	50
- "رجال الاعمال العرب " : الشراكات الاستثمارية العربية-الهندية واعدة بالفرص المستقبلية	51
- جمعية رجال الأعمال الأردنيين تشارك في اجتماع صندوق الاستثمارات العامة السعودية	52
- تأسيس مجلس أعمال أردني-هندي مشترك	54
- أرباح شركة مناجم الفوسفات الأردنية تتجاوز المليار دينار خلال 5 سنوات	56
- جمعية رجال الأعمال تبحث التعاون الاقتصادي مع قبرص	60

Investment for Future

المدير المسؤول
طارق حجازي
المدير العام

هاتف
+962 6 537 3355

فاكس
+962 6 533 76 17

ص.ب 926182
عمان 11190 الأردن

البريد الالكتروني
info@jba.com.jo

الموقع الالكتروني
www.jba.com.jo

لجنة الإعداد والتحرير

طارق حجازي
المدير العام

د. روان شبيطة
باحث اقتصادي

تحرير خطاب
مسؤول شؤون الاعضاء

افتتاحية العدد

حمدي الطباع
رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

خلال عام 2023 خفض البنك الدولي تصنيف الأردن من دولة متوسطة –مرتفعة الدخل الى دولة متوسطة– منخفضة الدخل، وهو انعكاس لتدني دخول الأردنيين وتراجعها وهو مؤشر لبدء انخفاض الرفاهية المجتمعية وبالتالي تأثر النمو الاقتصادي على المدى الطويل سلباً خاصة مع تراجع القدرات الشرائية لدى المواطنين.

وعلى الرغم من جميع الجهود المبذولة وما يرافقها من برامج إصلاحية إلا أنه لا تزال التحديات الاقتصادية التي يوجهها الاقتصاد الأردني مؤرقة، خاصة مع ارتفاع تكاليف المعيشي، وارتفاع كلف الاقتراض، وضريبة المبيعات المرتفعة، الى جانب كلف الطاقة المرتفعة. بالإضافة الى تراجع المنح الخارجية الداعمة لقضايا اللاجئين والتي لا يمتلك الأردن المقدرة على احتوائها بمجهود فردي دون تعاون دولي، خاصة في ظل عجز الموازنة والمديونية المرتفعة، فشكل رصيد الدين الى الناتج المحلي الإجمالي 91.4% وبما يقارب 31.5 مليار دينار أردني حتى شهر نيسان من العام الحالي وما تزال هذه النسب تشهد ارتفاعاً.

كما ويواجه القطاع الخاص الأردني عدة تحديات اقتصادية وتجارية واستثمارية نتيجة تأثره بمختلف الأزمات الاقتصادية العالمية خلال السنوات السابقة، الى جانب التحديات الداخلية المؤثرة بشكل مباشر على الكلف الإنتاجية ومقدرة القطاعات الاقتصادية بمختلف أنواعها على التنافس والتصدي لمختلف تحديات السوق غير المتوقعة.

ولمواجهة هذه التحديات يتطلب العمل على تبني سياسات حكومية مناسبة ودعم التعاون بين القطاع الخاص والعام لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الأردن، وتوفير بيئة تشجع على الاستثمار وتدعم الشركات المحلية والأجنبية. كما يجب على الشركات تطوير استراتيجيات مبتكرة ومستدامة والتحسين المستمر لزيادة تنافسيتها في السوق المحلي والدولي.

ومن المهم كذلك السير بخطوات جادة نحو تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي وبرامج العمل التنفيذية المرافقة لها وما يتضمنها من مبادرات وخطط، والتركيز على الاستثمار في المشاريع التنموية كأحد أهم أشكال الاستثمارات الحكومية الى جانب الاهتمام بدعم القطاعات الاقتصادية الواعدة ذات الأولوية وذلك لضمان نموها وتطور أدائها وذلك لمواكبة التوقعات حول النمو الاقتصادي للمملكة خلال عام 2023.

ويتطلع مجتمع الأعمال الأردني الى تحقيق الفرص الاستثمارية المتضمنة للخارطة الاستثمارية التي أطلقتها وزارة الاستثمار حديثاً عبر منصة استثمر في الأردن، ورؤيتها على أرض الواقع بمشاريع فعلية تساهم في تحقيق الازدهار الاقتصادي المأمول للمملكة.
وتشير التوقعات الدولية حول النمو الاقتصادي للأردن خلال العام الحالي الى ارتفاع معدلات النمو فتوقعت وكالة إس آند بي غلوبال للتصنيفات الائتمانية أن يتوسع الناتج المحلي الإجمالي للأردن بنسبة 2.5% في عام 2023 و2.8% في عام 2024، على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة لفترة أطول، والنمو الضعيف في أوروبا، وانخفاض أسعار الأسمدة عالمياً، كما ورفعت مؤسسة فيتش سوليوشنز توقعاتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأردن لعام 2023 من 2.6% إلى 2.8%، وهو أعلى من النسب التي تم توقعها خلال العام السابق والتي بلغت 2.5%.

ومن الجدير ذكره تحسن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من العام الحالي ليبلغ 2.8% مقارنة مع 2% خلال الربع الرابع من عام 2022 ونتطلع لمزيد من التحسن في معدلات النمو الاقتصادي ليتمكن الاقتصاد الأردني من خلق المزيد من الوظائف وزيادة معدلات التشغيل خاصة مع معدلات البطالة المرتفعة والتي بلغت خلال الربع الأول من العام الحالي ما يقارب 21.9%.

وفي الختام، فإنه يسر جمعية رجال الأعمال الأردنيين أن تقدم لكم في هذا العدد من مجلة مجتمع الأعمال موجزاً حول أبرز نشاطات الجمعية خلال الربع الثاني من عام 2023 والتي حرصت الجمعية من خلالها على مواكبة أبرز الأحداث الاقتصادية وأداء دورها في خدمة أعضائها وفي الترويج الاستثماري للمملكة.

برعاية ملكية سامية ينطلق المؤتمر الثامن لرجال الاعمال المستثمرين في الخارج

الطباع :الترويج للأردن كمركز استثمار اقليمي

تحت رعاية جلالة الملك عبدالله الثاني، تنظم جمعية رجال الأعمال الأردنيين ، وبالشراكة مع وزارتي الخارجية وشؤون المغتربين والاستثمار، « المؤتمر الثامن لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج» وذلك خلال الفترة من 19 إلى 20 آب، بالعاصمة عمان.

ويشارك بالمؤتمر مستثمرين اردنيين يقيمون في البحرين والامارات وأوكرانيا وقطر والصين وتركيا والمانيا والكويت وسلطنة عُمان وإندونيسيا والسعودية وأستراليا ولبنان وإيطاليا والعراق.

وقال رئيس الجمعية حمدي الطباع أن المؤتمر الذي يستمر يومين سيتناول محاور تتعلق بواقع البيئة الاستثمارية الأردنية «الفرص والامكانيات» من منظور رؤية التحديث الاقتصادي، ودور القطاع المالي والمصرفي الأردني في الاقتصاد الأردني،و الاستثمار في بورصة عمان «الفرص والتحديات".

واضاف الطباع في لقاء صحفي، اليوم الثلاثاء، أن المؤتمر سيتناول كذلك التنمية المستدامة في المحافظات الأردنية، والجيل الخامس والآفاق الاستثمارية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وريادة الأعمال ودورها في توطين استثمارات الأردنيين في الخارج.

وأكد ان المغتربين الأردنيين بالخارج هم محط اهتمام ورعاية من جلالة الملك عبدالله الثاني، نظرا لدورهم المهم في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تحويلاتهم المالية، مشددا على ضرورة توفير كل التسهيلات لهم وتيسير اعمالهم.

وبين إن المؤتمر يهدف إلى إدامة التواصل بين رجال الأعمال الأردنيين داخل البلاد وخارجها، واطلاعهم على التطورات الاقتصادية والإنجازات التي تحققت على صعيد الإصلاح الاقتصادي واستقطاب المزيد من الاستثمارات الخارجية للأردن.

ولفت الطباع للدور الذي يلعبه المغتربون الاردنيون بالخارج كحلقة وصل بين المملكة ومختلف الدول المتواجدين فيها من خلال الترويج للفرص والمشروعات الاستثمارية التي يعكف الاردن على تنفيذها بالعديد من القطاعات الحيوية واستقطاب استثمارات جديدة تسهم في توفير فرص العمل.

وأكد أن الوقت الراهن يتطلب الاستمرار في الترويج للأردن كمركز استثمار اقليمي وتعزيز دوره كبوابة عبور للأسواق العالمية الكبرى وبأن يصبح وجهة عالمية حقيقية للاستثمار والتجارة، نظرا لتوفر الكثير من المزايا والحوافز في ظل حالة الامن والاستقرار التي يتمتع فيها.

واشار لدور الجمعية المستمر في الترويج لبيئة الأعمال والفرص والمشروعات الاستثمارية المتاحة بالقطاعات الاقتصادية الواعدة وحرصها على تعزيز مكانة الأردن وعلاقتها الخارجية على المستوى الدولي، وبما يسهم في زيادة ثقة المستثمرين بالمملكة كوجهة آمنة للاستثمار.

وأكد إن التحدي الأكبر الذي يواجه المملكة اليوم هو البطالة لذلك لا بد من العمل على استقطاب استثمارات ذات قيمة مضافة تسهم في توليد فرص العمل، وبما يتوافق مع مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي، مع التركيز على القطاعات ذات الميزة النسبية.

ودعا الطباع إلى تخصيص إرض للمغتربين الأردنيين بالخارج لتمكينهم من انشاء قرية خاصة لهم لأقامة مشروعات اقتصادية عليها تضم مختلف القطاعات الصناعية والخدمية.

بدوره، اشار نائب رئيس الجمعية محمد بهجت البلبيسي، إلى أن المؤتمر يستهدف العديد من القطاعات وهي :المالي والمصرفي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والسياحة والصناعة والرعاية الصحية والطاقة والطاقة المتجددة.

واوضح أن المؤتمر يهدف المؤتمر إلى إدامة التواصل بين رجال الأعمال الأردنيين في داخل الوطن وخارجه، وإطلاع رجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين على آخر التطورات الاقتصادية والإنجازات التي شهدتها المملكة على صعيد الإصلاح الاقتصادي منذ تسلم جلالة الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية.

ولفت إلى أن المؤتمر الذي يعقد تحت شعار» الاستثمار من اجل المستقبل في مئوية التحديث» يهدف ايضا للقاء المسؤولين ومناقشتهم في مختلف القضايا الاقتصادية التي تهمهم والتي من شأنها جذب المزيد من الاستثمارات الخارجية للأردن ودعم المستثمرين المحليين وحماية استثماراتهم.

واوضح البلبيسي إلى أن المؤتمر يهدف لإعادة توطين رأس المال الأردني بالمشروعات الاستثمارية الإنتاجية والخدمية والتي تهيأت لها كل السبل لضمان نجاحها وإستمرارها بما يعود بالنفع على رجل الأعمال والوطن، إضافة إلى عقد لقاءات ثنائية بين رجال الأعمال الأردنيين والجهات المعنية.

من جانبه اشار عضو مجلس ادارة الجمعية المهندس يسري طهبوب إلى أن المؤتمر سيتيح الفرصة لأطلاع المشاركين فيه على رؤية التحديث الاقتصادي وما تضمنته من مبادرات، بالاضافة لتبادل الافكار والمعلومات ووجهات النظر حول العديد من القضايا التي تهم الاقتصاد الوطني وتسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

واوضح أن المؤتمر يسهم في توحيد الجهود والافكار وادماج المغتربين الاردنيين بالاقتصاد الوطني من خلال التعاون مع مختلف الجهات ذات العلاقة، إلى جانب مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني في سبيل استقطاب المغترب الأردني وتشجيعه على الاستثمار في وطنه وإعادة توطين رؤوس الاموال بمشاريع تنموية تعود بالنفع على البلاد.

واشار طهبوب إلى أن المؤتمر سيسهم في دعم آليات تسويق وترويج بيئة الاستثمار والأعمال بالمملكة كونه يشكل احد حلقات التواصل مع المستثمرين وأصحاب الأعمال الأردنيين في الخارج، مشددا على ضرورة إطلاعهم على الفرص الاستثمارية ولا سيما بالقطاع الصناعي والاستفادة من الاتفاقيات الموقعة مع العديد من دول العالم.

بدوره، لفت مدير عام الجمعية طارق حجازي إلى أن إعادة توطين الاستثمارات هدف أساسي لأي اقتصاد يسعى لتحقيق النهوض والازدهار للمجتمع، مشددا على ضرورة تشجيع أصحاب الأعمال الأردنيين المغتربين على إعادة توظيف رؤوس اموالهم بمشاريع استثمارية وتنموية بالمملكة تسهم في توليد فرص العمل والوظائف للأيدي العاملة المحلية.

وأكد حجازي أن المؤتمر سيسهم في تعزيز التعاون بين مجتمع الأعمال الأردني والمغتربين بالخارج لترويج بيئة الاستثمار بالمملكة والتعريف بأهم وأبرز المشاريع والفرص الاستثمارية المتاحة بالقطاعات التي تقع ضمن الاهتمام العالمي بالوقت الحالي وبخاصة الصناعات الغذائية والتعدينية والزراعة.

اتحاد رجال الأعمال العرب
يشارك في أعمال ملتقى الاستثمار السنوي 2023

على هامش ملتقى الاستثمار السنوي 2023 المنعقد في مدينة أبوظبي شارك حمدي الطباع رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب في الجلسة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول تدفق الاستثمارات المباشرة الى الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الواقع والتحديات». وذلك بتنظيم من اتحاد الغرف العربية بالتعاون مع جامعة الدول العربية واليونيدو، بمشاركة الأمين العام المساعد للاتحاد طارق حجازي.

وشارك الطباع في جلسة بناء استراتيجيات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي هدفت الى مناقشة استراتيجيات تشجيع وتيسير الاستثمار، وشارك في أعمال هذه الجلسة التي أدارها الدكتور علي المالكي، الأمين العام المساعد، ورئيس قطاع الشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية. كل من محمد الحاج، رئيس غرفة التجارة والصناعة العربية الاسترالية، و عبد العزيز المخلافي الأمين العام للغرفة العربية الألمانية للتجارة والصناعة، و هربرت شيبنر عضو مجلس ادارة الغرفة النمساوية العربية. وأكد الطباع خلال مشاركته على أن الاستثمار في الوطن العربي يعد من أهم القضايا على الساحة الاقتصادية والتي تحتاج الى البحث والنقاش المستمرين من مختلف الجوانب، لمواكبة أبرز التطورات العالمية والإقليمية وانعكساتها سواء بالسلب او الإيجاب على البيئة الاستثمارية في الوطن العربي. لافتاً الى أن الاستثمارات العربية البينية لا تزال أقل من مستوى الطموحات ولا تعكس بالشكل الكافي امكانيات الدول العربية.

وقال الطباع « تتسم اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط وكذلك المستوردة له بسمات متنوعة ومتميزة وموارد عديدة تساهم في زيادة جاذبية البيئة الاستثمارية في المنطقة العربية، وكذلك تساهم في جعلها أرضاً خصبة للمشاريع الاستثمارية الناجحة اذا ما تم توجيه السياسات بالشكل المناسب نحو تشجيع الاستثمار ودعمه».

وأشار الطباع الى أهمية أن يتم تحديد المعوقات الاستثمارية التي تحد من جذب

الاستثمارات بالشكل الكافي، الى جانب تحديد العوامل المؤثرة بشكل مباشر وغير مباشر على الملف الاستثماري، خاصة مدى عمق تأثير تعزيز التكامل الاقتصادي على تحسين الاستثمارات في الوطن العربي، ومدى تأثير معدلات النمو الاقتصادي على آليات جذب الاستثمار، والعوامل التي ينتج عنها توطن عدد من الاستثمارات العربية في الخارج.

ولفت الطباع بان الاستثمارات الواردة والصادرة من المنطقة العربية قد تأثرت سلباً بتداعيات جائحة فيروس كورونا خاصة خلال الفترة (2020-2021)، الا أنها شهدت تحسناً خلال عام 2022 وذلك وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي الصادر عن الاوتكاد.

وأوصى الطباع بأهمية أن يتم التركيز على تبني حزمة من الاستراتيجيات الهادفة لتشجيع الاستثمار والتي تساهم في جعل الدول العربية أكثر تكاملاً فيما بينهم، ومن أهمها بين الطباع ضرورة العمل على إعادة النظر في اتفاقية التجارة العربية المشتركة بهدف تحقيق الإستفادة القصوى من المزايا التي تتيحها الإتفاقية، وتحقيق التكامل الاقتصادي على المستوى العربي مع توجيه السياسات نحو توحيد متطلبات المواصفات والمقاييس والتعاون المشترك في الشأن الجمركي، الى جانب تطوير الاستثمار في مشاريع سكك

الحديد والتي تساهم في ربط الوطن العربي وبما يساهم في تطوير منظومة النقل البري.

كما وأكد الطباع على أهمية ضمان استقرار القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار في الدول العربية وبناء ثقة المستثمرين في البيئة الاستثمارية في الوطن العربي، و التوجه نحو توحيد المرجعيات ذات العلاقة بالعملية الاستثمارية وادراتها لشؤون المستثمرين وتعزيز مفهوم المظلة الواحدة والنافذة الواحدة لمختلف الخدمات الاستثمارية.

كما وبين الطباع أن تحسين المناخ الاستثماري يساهم في تحسين بيئة الأعمال وتسهيل الإجراءات اللازمة للتأسيس المشاريع وتقليل البيروقراطية والتخفيف من القيود التجارية وتبسيط الإجراءات الإدارية، كما وأن تطوير البنية التحتية والفوقية سواء الطرق والموانئ والمطارات أو البنية الرقمية التي تدعم التحول الرقمي. يساهم كذلك في دعم البيئة الاستثمارية.

كما وأشار الطباع الى أهمية التعاون الإقليمي كونه من الأساليب الفعالة في تحسين بيئة الاستثمار وزيادة جاذبيتها للمستثمرين المحليين والأجانب في المنطقة العربية على وجه الخصوص.

تأثير التجارة الزراعية على الأمن الغذائي في الأردن

تتحمل التجارة الزراعية الأردنية عبئا ثقيلا لضمان الأمن الغذائي في المملكة، نتيجة اعتماد المملكة بشكل كبير على الاستيراد لسد الفجوة بين الإنتاج المحلي والاستهلاك، فالتجارة الزراعية تساهم في توفير الغذاء الكافي والمتنوع ومن مختلف الأصول الجغرافية، في ظل ما تواجه الإنتاجية الزراعية المحلية من قيود، بسبب ندرة الموارد الطبيعية كالمياه والأراضي والظروف البيئية، هذا التنوع الغذائي الي توفره، يؤدي إلى توفير نظام غذائي صحي ومتوازن للسكان. وبفضل التجارة الزراعية، يمكن للمملكة ضمان استمرار توافر المواد الغذائية على مدار العام، حتى عندما تواجه الأسواق صعوبة من الصدمات الاقتصادية التي يعاني منها العالم مقرونة بالنزاعات والكوارث والأزمات.

الأمن الغذائي يعني ببساطة توفر الغذاء والقدرة على الوصول إليه وتنوع وسلامة استخدام الغذاء الصحي واستقرار الإمدادات. وتوفير الغذاء ليس مقرونا فقط بما تزرع وتنتج، فما توفره عبر الحدود هو ركن أساسي في تكامل حلقة توفر الغذاء، وهنا تزداد أهمية التجارة الزراعية كلما كبرت نسبة ما يستورد سواء قيمة أو حجما، لمواجهة ضغط النمو السكاني والذي هو ضعف معدل النمو العالمي وأيضا أعداد اللاجئين الضخمة نسبيا مقارنة بالسكان الأصليين ولتوفير متطلبات السياح والسياحة التي تحتل جزء مهما من الدخل القومي ولرفد التصنيع الغذائي المحلي المتنامي في الأردن بمدخلات الإنتاج لتلبية احتياجات الأمن الغذائي محليا وكذلك القدرة التصنيعية التصديرية في قطاع يفوق حجمة المليارين من الدنانير، للإيفاء بذلك كله لعبت التجارة الزراعية دورا ذو شان بتحقيق الأمن الغذائي، إذ بلغت نسبة ما نستورده بالحجم 50% من الاحتياجات واصبح تقريبا 75% مما ناكل مستوردا من ناحية القيمة وهذا بدا

بقلم: **د. فاضل الزعبي**
خبير الأمن الغذائي لمركز جينيفا للدراسات والأبحاث
سفير الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في العراق سابقاً

جليا من خلال حصول المملكة على موقع معتدل، ستين نقطة في «التوفر» من اصل مائة لعام 2022 حسب مؤشر الإيكونيميست التجارة الزراعية استيراداً وتصديراً وما ينجم عنها من حلقات مرتبطة بها في سلسلة الإمداد وتحديداً القيمة المضافة، توفر دخلا إضافيا مهما وفرص عمل واعدة، ففي التصنيع الغذائي وحدة هناك تقريبا خمسة وخمسون ألف فرصة عمل ومثلها في الحلقات التشغيلية الأخرى المرتبطة بها، وهذا أيضا يساهم في بناء الركن الثاني من ركائز الأمن الغذائي «القدرة على الوصول وشراء الغذاء» وأصبحت المملكة في هذا الركن في ترتيب متميز، حيث حققت خمسة وثمانون نقطة في «الوصول» من أصل مائة وفقا لذات المؤشر ولنفس العام.

طبقاً لمؤشر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2023 فان نسبة من يستطيعون تحمل كلفة الغذاء الصحي في المملكة بلغ 85% مقارنة مع المعدل العربي الذي لا يتجاوز 49% والمعدل العالمي البالغ 58% وهذا دليل واضح لموقع المملكة المميز في الركن الثالث من أبعاد الأمن الغذائي «الغذاء الصحي» ومنها ندرك دور التجارة الزراعية بتحقيق ذلك. يبرز التعاون الدولي من بين العديد من التأثيرات الرئيسية للتجارة الزراعية على الأمن

الغذائي في المملكة، إذ تشجع التعاون الدولي وتعزز العلاقات الاقتصادية بين الأردن وبلدان أخرى. تعزيز العلاقات الدولية في مجال التجارة الزراعية يفتح الأبواب أمام فرص جديدة للتعاون الزراعي، مثل تبادل التكنولوجيا الزراعية والخبرات والممارسات الجيدة في الإنتاج الزراعي والولوج الى أسواق جديدة. كما يمكن للتجارة الزراعية أن تسهم في تعزيز التنمية الريفية وتحسين مستوى دخل المزارعين والعمال الزراعيين.

وضع السياسات وصياغتها في المنطقة بين عامي 1950 و2021، مرت بأربع فترات متميزة، ترسم ملامح العديد من عناصر التنمية، بما في ذلك الأمن الغذائي والتغذية وقطعا التجارة الزراعية. تميزت الفترة الأولى، من الخمسينيات وحتى أوائل السبعينيات، باستثمارات عامة كبيرة في قطاعات البنية التحتية للزراعة والصحة والتعليم. وتميزت الفترة الثانية، بين عامي 1973 و1984، بانهيار فقاعة أسعار النفط ثم الأزمة الاقتصادية التي أعقبت ذلك. أما الفترة الثالثة، بين أواخر الثمانينيات وعام 2000، فلقد اتسمت بتغييرات مهمة في السياسات كانت بمثابة آلية خفض الإنفاق العام وإصلاح أسعار الصرف وتخفيف عبء الديون. وشهدت الفترة الرابعة، بين عام 2000 وحتى يومنا هذا، نمواً وتنويعاً اقتصادياً متسارعاً. وقد رسمت الظروف الاقتصادية والسياسية التي خيمت على كل فترة من هذه الفترات، حجم ودور التجارة الزراعية وملامح الأمن الغذائي والتغذية كما هي اليوم

استحوذت المنطقة العربية على ما نسبته 7.6% من إجمالي الواردات الزراعية في العالم في عام 2020 وتعتبر هذه الحصة كبيرة إذا ما قارنها بحصة المنطقة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي 2.9% في المقابل، استحوذت البلدان العربية على ما نسبته 2.3% فقط من إجمالي الصادرات الزراعية في العالم عام 2020 بسبب انخفاض الموارد الطبيعية فيها نسبياً. وتبين هذه الأرقام أن بلدان المنطقة ومنها المملكة، هي بلدان مستوردة صافية للغذاء وتعتمد بشكل كبير على أسواق الأغذية الزراعية العالمية وفي الجانب الأخر نجد أن نجاحات قطاعنا التجاري الزراعي عديدة ففي الفاكهة والخضروات، يعتبر الأردن من ضمن ثلاث دول عربية تستحوذ على 71% من إجمالي صادرات المنطقة العربية من الخضار خلال العقد الماضي، كما يقوم القطاع باستيراد 99% من احتياجات المملكة من البقول.

مؤشر مرونة المصادر الغذائية لأطنان من الفاكهة والخضروات (الفاو) 2016–2018، بين بأن مؤشر تنوع الإنتاج المحلي في المملكة بلغ 0.33 وتنوع الواردات 0.16 وتنوع المخزونات الغذائية 0.04 وإجمالي قيمة مؤشر مرونة المصادر الغذائية 0.53. مقارنة مع هولندا كدولة نموذجية في مؤشر المرونة، حيث بلغ مؤشر تنوع الإنتاج فيها 0.15 وتنوع الواردات 0.63 وتنوع المخزونات الغذائية 0.05 وإجمالي قيمة مؤشر مرونة المصادر الغذائية 0.84. "كلما زادت القيمة، عنى ذلك أن هناك تنوعاً في قنوات التوريد» وهذا المؤشر يبين بوضوح الدور الذي لعبته التجارة الزراعية في تحقيق مرونة الاستجابة لمتطلبات الأمن الغذائي في المملكة.

لتمكين التجارة الزراعية من تعظيم دورها وأثرها في تحقيق الأمن الغذائي لا بد من تمكينها لمواجهة بعض العقبات كارتفاع مستويات الحمائية في معظم بلدان المنطقة وزيادة متوسط التعريفات الجمركية المفروضة على الأغذية المستوردة بأكثر من الضعف بين عامي 2010 و2019، وذلك بخفض التعريفات حيث سيساهم أيضاً في خفض تكاليف المدخلات للمزارعين وقطاع تصنيع الأغذية.

عموماً، التجارة الزراعية عامل تمكين أساسي في جميع الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي والتغذية من خلال توفير المواد الغذائية والقدرة على الوصول إليها وتنوع الغذاء الصحي، وتعزيز استقرار سلاسل الإمداد وتعزيز التعاون الدولي في قطاع الزراعة.

رجال الأعمال تشارك في أعمال ملتقى الاستثمار السنوي 2023

شارك طارق حجازي مدير عام جمعية رجال الاعمال الاردنيين ضمن الوفد الأردني المشكل من وزارة الاستثمار في ملتقى الاستثمار السنوي 2023 (AIM) والمنعقد في أبو ظبي، في جلسة خاصة حول الترويج والقاء الضوء على فرص الاستثمار في الأردن، برئاسة معالي خلود السقاف وزيرة الاستثمار. وبحضور معالي أحمد أبو الغيط أمين عام جامعة الدول العربية وسعادة سفير المملكة الأردنية الهاشمية لدى دولة الإمارات العربية المتحدة.

واستعرض حجازي خلال مشاركته دور الجمعية في جذب الاستثمار والترويج للبيئة الاستثمارية لدى المملكة، مؤكداً أن الجمعية ومنذ تأسيسها في عام 1985 وهي حريصة على ايجاد مظلة لرجال الأعمال الأردنيين والعمل كذراع استثماري يساهم في توفير بيئة أعمال ملائمة للقطاع الخاص. لافتاً الى أن الجمعية تمثل من خلال أعضائها ما يقارب 12 قطاعاً اقتصادياً متنوعاً، كما وأن الجمعية حريصة على تعزيز آفاق الشراكة بين القطاع العام والخاص في مختلف المجالات، وبما يصب في صالح الاقتصاد الوطني. كما وبين حجازي بأن الجمعية ومن خلال مجالس الأعمال التي ترتبط بها مع مختلف الفعاليات الاقتصادية النظيرة الممثلة للقطاع الخاص من مختلف الدول العربية والأجنبية بما يقارب 28 مجلس يساهم بشكل ايجابي في التشبيك بين المجتمع الأردني ونظرائه من مختلف الدول الى جانب اتاحة الفرصة لاقامة شراكات استثمارية فيما بينهم والتعريف بأهم الفرص الاستثمارية المتاحة لدى المملكة، كما وتساهم مجالس الأعمال المشتركة في اتاحة قنوات للتواصل بين رجال الأعمال والمستثمرين ومناقشة التحديات التي تواجههم.

وبين حجازي بأن الاقتصاد الأردني يتسم بالتنوع فيساهم القطاع الخدمي بما يقارب 70.8% من الناتج المحلي الإجمالي، كما ويساهم القطاع الصناعي بما يقارب 25.4% من الناتج المحلي الإجمالي، كما ويساهم القطاع الزراعي بنسبة 3.8% من الناتج المحلي الإجمالي، لافتاً الى تميز الاقتصاد الأردني بالقطاع الخدمي خاصة في مجالات السياحة والإتصالات والخدمات المالية.

وأكد حجازي على تمتع البيئة الاستثمارية الأردنية بالعديد من المزايا من أهمها كون الأردن وجهة آمنة للاستثمار ويتمتع بالاستقرار النقدي والقوى العاملة الماهرة الى جانب الموقع الاستراتيجي وعدد متنوع من المناطق الحرة والتنموية والتي تتيح حزم متنوعة من الإعفاءات الجمركية والضريبية وغيرها من مختلف أشكال المزايا والحوافز الاستثمارية والتي تتيح للمستثمرين الاستفادة من قانون الاستثمار وايجاد بيئة خصبة لنمو مشاريعهم وتطورها في الأردن. وعبر حجازي عن تقديره لجميع الجهات القائمة على تنظيم ملتقى الاستثمار السنوي لافتاً الى أهميته كحدث عالمي وكونه يمثل منصة هامة لتعزيز ودعم الاقتصاد على المستوى العربي والاقليمي وتعزيز الاستثمار وتحقيق الأهداف التنموية.

مجتمع الأعمال

شركة التأمين الإسلامية ... أمان ونماء منذ التأسيس

شركة التأمين الإسلامية أول شركة تأمين إسلامي في الأردن تأسست عام 1996م برأس مال وقدره 2 مليون دينار أردني وأصبح الآن 15 مليون دينار أردني. وقد أنشئت شركة التأمين الإسلامية على أساس نظام التأمين التعاوني المقر شرعاً من المجامع الفقهية وكبار هيئات الشرع الحنيف كبديل شرعي عن التأمين التجاري. وهي شركة مالية تُدير أموالها وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء وعلى أساس الوكالة بأجر معلوم ، والمضاربة بأموال حملة الوثائق.

حققت شركة التأمين الإسلامية نجاحات متواصلة خلال مسيرتها منذ التأسيس، وقد ساهمت في إنشاء عدة شركات تعمل في مجال التأمين وإعادة التأمين الإسلامي في كل من اليمن، لبنان، السعودية وتونس . وكما صدر عن الشركة العديد من المؤلفات حول موضوع التأمين التكافلي الإسلامي مما جعلها منارة للعمل التأميني الإسلامي ومثالاً يُحتذى به لدى العديد من شركات التأمين التكافلي محلياً وعربياً ودولياً.

وحصدت شركة التأمين الإسلامية العديد من الجوائز خلال مسيرتها ومنها جائزة الابتكار والتميز في تطوير خدمات التكافل لعامي 2017 و 2023، وجائزة أفضل شركة تأمين تكافلي في الأردن للأعوام 2021 و2022 و2023 على التوالي من مجلة World Finance.

شركة التأمين الإسلامية م.ع.م
The Islamic Insurance Co.
ISO 9001:2015 Certified
الإدارة العامة: عمّان، شارع وصفي التل ، مجمّع الطباع (94)

Tel: 06-562 0151
Fax: 06-562 1414
Email: Islamicinsurance@tiic.com.jo
Website: Islamicinsurance.jo

اختتام فعاليات المؤتمر الدولي الرابع لأصحاب الأعمال الناطقين بالفرنسية تحت عنوان «الأردن أرض الفرص الواعدة للمستثمرين الدوليين»

اختتمت فعاليات المؤتمر الدولي الرابع لأصحاب الأعمال الناطقين بالفرنسية، تحت عنوان «الأردن أرض الفرص الواعدة للمستثمرين الدوليين». برعاية ملكية سامية من قبل صاحب الجلالة الملك عبد اللّه الثاني ابن الحسين المعظم وذلك بتاريخ 2023/05/16 ، والذي نظمته جمعية رجال الأعمال الأردنيين بالتعاون مع مجموعة رجال الأعمال الناطقين بالفرنسية GPF.

وتضمن المؤتمر الذي استمر خلال الفترة من 15-16 آيار 2023 في فندق موفنبيك البحر الميت وعقد لأول مرة في دولة غير ناطقة باللغة الفرنسية بمشاركة 16 دولة من ضمنها الأردن، وتضمن 12 جلسة تحدث خلالها ما يقارب 60 مشارك من الخبراء والمختصين في مختلف المجالات الاقتصادية.

وتم افتتاح فعاليات المؤتمر من قبل وزيرة الاستثمار معالي خلود السقاف وشارك في أعمال المؤتمر ما يقارب 200 شخصية من رجال الأعمال والمستثمرين والخبراء الاقتصاديين بمختلف المجالات إلى جانب مشاركة نخبة من الشركات والمؤسسات المحلية والعربية والعالمية. وشارك بالمؤتمر إلى جانب الأردن كل من فرنسا وبلجيكا وتونس والجزائر وكندا ورومانيا وساحل العاج ومصر والإمارات وكرواتيا ونيجيريا والكاميرون وبنين وفلسطين والسنغال.

مندوبة عن الملك .. وزيرة الاستثمار تفتتح مؤتمر أصحاب الأعمال الناطقين بالفرنسية

قالت السقاف «إن العلاقات الثنائية بين الأردن والدول الناطقة باللغة الفرنسية (الدول الفرنكوفونية) تحظى بأهمية كبيرة على المستويين السياسي والاقتصادي، وفي مجالات التنمية الاقتصادية والتجارة الحرة والثقافة والتعليم، مؤكدة حرص الأردن على تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية مع الدول الفرنكوفونية».

وأضافت نأمل أن يكون هذا المؤتمر فرصة لتبادل الخبرات والتعريف بفرص الاستثمار في الأردن، متطلعين إلى العمل ضمن شراكة حقيقية مستمرة تحقق الأهداف والغايات منها.

وأوضحت في كلمتها، أهم الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة الأردنية بهدف إطلاق الإمكانات وسعيا منها لتحقيق النمو الشامل والمستدام وتحسين جودة الحياة للمواطنين الأردنيين، حيث تم إنشاء وزارة الاستثمار لتكون المرجعية الرئيسة للاستثمار في المملكة.

ولفتت إلى إقرار قانون البيئة الاستثمارية الجديد ضمن أفضل الممارسات العالمية، وتنظيم مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بهدف جذب الاستثمارات وتمكينها، والاندماج في الأسواق الإقليمية والعالمية.

وأكدت الوزيرة، أن المملكة سعت لوضع خطة عمل ترتكز على تخطيط شامل ورؤية طموحة للمستقبل تمثلت في إطلاق رؤية التحديث الاقتصادي 2033 في سياق التحديث الشامل للمسارات السياسية والاقتصادية والإدارية وهي خريطة طريق وطنية بمعايير طموحة وواقعية وعابرة للحكومات على مدى العشر سنوات المقبلة.

وأضافت أن محرك الاستثمار يعتبر من أهم محركات الرؤية الثمانية، ويهدف الى تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية وتعزيز البيئة الاستثمارية في الأردن، لذلك تعمل وزارة الاستثمار على العديد من المبادرات بهدف جعل الأردن وجهة استثمارية منافسة وجاذبة.

وبشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أشارت الوزيرة الى أنه تم تحديد مجموعة من المشاريع القابلة للتمويل التي تشمل الفرص الاستثمارية في قطاعات المياه والنقل والاقتصاد الرقمي والتعليم، فيما سيتم قريباً إطلاق منصة استثمارية متكاملة تعنى بترويج الاستثمار في الأردن (Invest.Jo)، وفق أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، وللتعريف بالبيئة الاستثمارية والمزايا التنافسية للمملكة ولتسهيل التواصل مع المستثمرين محليا وعالميا.

وعرضت السقاف، أبرز الفرص الاستثمارية الواعدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والسياحة والسياحة العلاجية والصناعات الدوائية والعلوم الحياتية وخدمات الرعاية الصحية والصناعات الغذائية والملابس والمنسوجات والزراعة والعمالة الزراعية المرتبطة بها والخدمات اللوجستية والكيماويات والأسمدة.

وتابعت أن الأردن جاهز للاستثمار، وأن الحكومة ممثلة بوزارة الاستثمار قادرة على تقديم جميع أشكال الدعم لإتمام عملية الاستثمار وتسهيل رحلة المستثمر في المملكة، بدءاً بالترويج للفرصة الاستثمارية إلى مساعدته على إقامة نشاطه الاقتصادي وتذليل أي معوقات قد تواجهه في مرحلة ما بعد التشغيل.

الطباع: "المؤتمر يشكل خطوة متقدمة نحو بناء خطة عمل تعزز الاستفادة من الفرص الاستثمارية والتجارية المتاحة بمختلف الدول الفرنكوفونية"

أشار حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين الى أن المؤتمر يأتي انعكاسا لجهود الجمعية في تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري والتجاري بين الأردن والدول الفرنكوفونية بمختلف المجالات، إيماناً بأهمية الدول الفرنكوفونية الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

وأضاف، أن المؤتمر يشكل خطوة متقدمة نحو بناء خطة عمل تعزز الاستفادة من الفرص الاستثمارية والتجارية المتاحة بمختلف الدول الفرنكوفونية المنتشرة في قارات العالم، موضحا أن الأردن يمتلك موقعا جغرافيا ومركزا لوجستيا للأعمال بالمنطقة، يشكل فرصة كبيرة للانطلاق والدخول في مشاريع مشتركة.

وأكد الطباع، أن الأردن يسعى لتوسيع آفاق العلاقات الاقتصادية مع الدول الفرنكوفونية، سواء في أفريقيا أو أوروبا وأميركا الشمالية، وزيادة صادراته إلى الدول الفرنكوفونية، لاسيما بمجالات الأدوية والمنتجات الزراعية.

وأوضح أن الأردن يسعى لتعزيز الصادرات الخدمية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة لاستقطاب الاستثمارات من الدول الفرنكوفونية بقطاعات الطاقة والطاقة البديلة والبنية التحتية والسياحة. وقال، إن الاستثمارات الفرنسية في الأردن وصلت الى ما يقارب ملياري دولار، فيما نتطلع من خلال المؤتمر لتوسيع نطاق العلاقات المشتركة بمختلف المجالات.

ولفت الى أهمية بحث القضايا التي تهم القطاع الخاص بالدول الفرنكوفونية، وتحديد المعيقات التي تحول دون زيادة التبادل التجاري، والعمل على تذليلها لتعزيز فرص الاستفادة من الإمكانيات التصديرية وإنشاء شراكات استراتيجية مشتركة سواء على المستويين المحلي والعربي.

واشار الى أن الجمعية تعمل على تعريف القطاع الخاص من الدول الفرنكوفونية بالمزايا والحوافز الاستثمارية المقدمة بالمملكة الى جانب اطلاعهم على أهم الفرص الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة.

وتابع الطباع، أن الأردن يمتلك مقومات عديدة تتيح له أن يكون مركزاً إقليمياً للأعمال وبوابة لدخول أسواق المنطقة وتوفر الكثير من المزايا المحفزة للمستثمرين، إضافة إلى اقتصاد منفتح تجاريا، مما يتيح لمختلف الدول الفرنكوفونية الاستفادة من مزايا الاتفاقيات التجارية الحرة، التي تربط المملكة مع أهم التكتلات الاقتصادية العالمية.

وصف تييري بوديه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الفرنسي الأردن بالبلد الصديق لدول الفرنكوفونية، معربا عن أمله بأن يكون المؤتمر داعما لهذه العلاقات، لاسميا وان المملكة بلد مستقر سياسيا.

ولفت إلى أن الأردن يواجه اليوم صعوبات وتحديات كثيرة تتعلق بالتغير المناخي الذي انعكس بدوره على مصادر المياه الشحيحة بالإضافة الى تحدي البطالة، الأمر الذي يحمل أصحاب الأعمال والشركات والمستثمرين مسؤولية كبيرة من أجل توجيه استثماراتهم نحو المملكة وتطوير الأعمال والتجارة ورواد الأعمال والرياديين.

وأشار إلى أن المؤتمر سيناقش موضوعات مهمه تتعلق بالسياحة والذكاء الاصطناعي ورائدات الأعمال، مؤكدا أن هذا يستدعي بناء شكل جديد من التنوع بين دول الفرنكوفونية.

وأكد أهمية تعاون الجميع لتجاوز التحديات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تبادل المعلومات والخبرات والتركيز على قضايا المياه والشمول الاجتماعي ما ينعكس على تشغيل الشباب وإدماج الجيل الجديد.

بين جان لو بلاشير رئيس مجموعة رجال الأعمال الناطقين بالفرنسية أن المجموعة لديها مساع لجعل منطقة الدول الفرنكوفونية اكثر تعاونا في مجال التبادل المعلوماتي والتقني وخلق مستقبل افضل للشركات وتعزيز اللغة الفرنسية والتبادلات التجارية والمالية.

وأشار بأن المؤتمر يشكل فرصة للتفكير وتبادل الحوار من اجل زيادة التعاون بين الدول الفرنكوفونية والصديقة لها، وإيجاد آليات واضحة لتحقيقها، مشيرا الى وجود 20 مليون شركة حول العالم لديها علاقات فيما بينها.

وقال بلاشير، إن المجموعة تملك طموحات كبيرة لتسهيل تبادل المعلومات بين الشركات التابعة للدول الفرنكوفونية والدخول لأسواق جديدة غير تقليدية والتركيز على التدريب، مؤكدا أن الشركات الصغيرة والمتوسطة هي الأكثر قدرة على توليد فرص العمل.

اقتصاديون «الاردن قادر على تجاوز التحديات وتحويلها لفرص"

أكد اقتصاديون في القطاعين العام والخاص ان الاردن قادر على تجاوز التحديات والصعوبات وتحويلها الى فرص والعبور الى المئوية الثانية بكل ثقة، مؤكدين ان الاردن زاخر بالفرص الاستثمارية المحفزة لأصحاب الاعمال بالعديد من القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية يدعمها مسار حديث لمنظومة الاستثمار والاعمال.

قال معالي يعرب القضاة وزير الصناعة والتجارة والتموين الاسبق «أن الاردن قادر على تحويل التحديات الى فرص حقيقية والعبور الى المئوية الثانية بكل ثقة، مشيرا الى ان الاردن يمر اليوم بمرحلة تطوير شامل طالت مسارات سياسية وادارية واقتصادية لوضع خارطة شاملة للبلاد في السنوات المقبلة».

وشدد القضاة على ان رؤية التحديث الاقتصادي التي وجه جلالة الملك عبدالله الثاني بعقدها بمشاركة كبيرة وفاعلة من القطاع الخاص «حددت مسار الاقتصاد الوطني خلال العقد المقبل»، مؤكدا ان جلالة الملك هو الضامن لتنفيذها وستكون عابرة للحكومات.

ولفت القضاة الى ان البرنامج التنفيذي الذي وضعته الحكومة لتنفيذ الرؤية خلال السنوات الثلاث المقبلة «يعتبر برنامجا متكاملا ويحدد مددا زمنية لكل الاجراءات التي سيتم تنفيذها، الى جانب مؤشرات قياس.

وأكد القضاة ان الصناعة الاردنية حققت قصص نجاحات عديدة وقفزات كبيرة لصادراتها خلال العامين الماضيين سيما الصناعات التحويلية»، لافتا الى وجود فرص عديدة تمتلكها الصناعة الاردنية في اسواق الدول الاوروبية والاستفادة من اتفاقية الشراكة التي تجمع الطرفين.

أكد خليل الحاج توفيق رئيس غرفة تجارة الأردن أهمية الدور الذي تلعبه الغرف التجارية كعضو في مجلس الاستثمار واتحاد الغرف العربية في تعزيز الفرص الاستثمارية وجذب الاستثمارات وزيادة حجم التبادل التجاري بين الأردن ودول العالم.

واضاف الحاج توفيق ان المملكة تتمتع بمقومات كثيرة تمكنها من أن تكون مركزاً إقليمياً ودولياً للاستثمار، مدعومة بالكثير من المزايا والحوافز على رأسها الأمن والاستقرار ومكانة عالمية مرموقة واحترام وثقة عالية من أصحاب الأعمال والمستثمرين.

وبين ان حجم التبادل التجاري للمملكة مع الدول الناطقة باللغة الفرنسية بلغ خلال العام الماضي 1.931 مليار دولار، يشكل ما نسبته 4.86% من إجمالي حجم التبادل التجاري للأردن مع مختلف دول العالم.

وأكد أن المملكة تتمتع بالمقومات اللازمة لتكون مركزاً إقليمياً ودولياً للاستثمار من خلال توفير بيئة استثمارية محفزة وجاذبة للأعمال وقواعد متينة بمقدمتها دعم سياسي من قياد الاردن الحكيمة، واقتصاد حر، إضافة الى سهولة الوصول إلى الأسواق العالمية من خلال اتفاقيات تجارية متعددة، وقوى بشرية متعلمة ومؤهلة وشبكة اتصالات متطورة، واستقرار مالي ونقدي.

وأشار الى ان الاتفاقيات التجارية تُعتبر عاملاً مهماً لاستقطاب الاستثمار وتوسيع فرص الأعمال في البلاد، حيث يمكن للشركات الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الموقعة لتصدير منتجاتها بشكلٍ أسهل إلى أسواقٍ أكبر.

وقال، انه يمكن للشركات الأردنية الاستفادة من الاتفاقيات التجارية لتصدير منتجاتها إلى الدول الموقعة على تلك الاتفاقيات، وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات المصدرة، وهذا يوفر فرصاً جديدة للشركات الأردنية لتوسيع قاعدة عملائها وزيادة حصتها من الأسواق الخارجية.

واكد الحاج توفيق الذي تم انتخابه نائبا اول لرئيس غرفة التجارة الفرنسية العربية من قبل المكتب التنفيذي للغرفة التجارية العربية الفرنسية خلال الاجتماع الذي عقد في آذار

الماضي في جنيف، انه «يقع على عاتق الغرف التجارية واجب توفير المعلومات والأبحاث حول فرص الاستثمار في الأسواق المحلية والدولية، وتطوير السياسات الحكومية لتحسين السياسات والإجراءات المتعلقة بالاستثمار.

وأوضح ان الغرف التجارية تستطيع توفير الدعم الفني والمساعدة للشركات المحلية والدولية التي ترغب بالعمل في الأسواق المحلية والدولية، الى جانب تنظيم المعارض والفعاليات التجارية لجذب الاستثمارات وتحسين التبادل التجاري، وتوفير الفرص للشركات لعرض منتجاتها وخدماتها والتعرف على فرص الاستثمار في الأسواق المختلفة.
وأشار إلى أن الاردن يزخر بالعديد من الفرص الاستثمارية ذات القيمة المضافة العالية تتوزع على قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات اللوجستية والسياحة والصناعة والزراعة والصحة والطاقة المتجددة والسياحة العلاجية والتعدين والصناعات الغذائية.

واستعرض عطوفة زاهر القطارنة أمين عام وزارة الاستثمار أهم الفرص والمزايا الاستثمارية في المملكة التي يوفرها قانون البيئة الاستثمارية، مشيرا الى اطلاق الوزارة اخيرا الاستراتيجية الوطنية لترويج الاستثمار التي تتضمن قطاعات واسواقا محددة لجذب الاستثمارات.

وأكد القطارنة أهمية قانون البيئة الاستثمارية الجديد الذي يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية الهادفة إلى جذب المزيد من الاستثمارات وتمكين القائم منها، والمساواة بين المستثمر المحلي والاجنبي في الحقوق والواجبات.

واستعرض أهم الخدمات التي تقدمها الوزارة للمستثمرين، ودورها في جذب المزيد من الاستثمارات الجديدة، وتمكين الاستثمارات القائمة ومتابعتها في كل مراحل العملية الاستثمارية، مشيرا الى مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في عدة قطاعات.

وبين القطارنة أن الوزارة أنشئت لتكون الجهة المسؤولة عن إدارة ورعاية شؤون الاستثمار، وتنظيم رحلة المستثمر من خلال بوابة واحدة، ولتكون معنية بالقضايا المرتبطة بهذا القطاع، واستقطاب الاستثمارات الخارجية، وتحفيز الاستثمارات المحلية وتنظيم مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

أشارت ريم بدران رئيسة جمعية رجال الاعمال الاردنية الافريقية الى ان الاردن ركز على القوى البشرية والكفاءات والتي اسهمت في عملية البناء التي شهدها العديد من الدول العربية، مؤكدة ان العنصر البشري مهم ومشجع للمستثمرين وأصحاب الاعمال والشركات والقطاعات والتجارية.

وأكدت بدران وجود العديد من الفرص الاستثمارية بالمملكة سيما بقطاعات الادوية وتكنولوجيا المعلومات والطاقة والمواد الغذائية، مشيرة الى ان هناك فرصا حقيقية لتكون المملكة مركزا للمستثمرين وبوابة للوصول لدول المنطقة.

وشددت على ضرورة العمل والتشبيك بين الشركات الاردنية ونظيراتها في الدول الافريقية، مؤكده ان التمويل المالي ونقص المعلومات هما التحدي الاكبر الذي يواجه اصحاب الاعمال ما يتطلب بناء منصة وموقع الكتروني لتوفير المعلومات عن الفرص الاستثمارية والاقتصادية.ولفتت بدران الى ان الأردن يفاخر بالدور الكبير الذي تلعبه المرأة الاردنية من خلال وصولها لمناصب عليا في الدولة بمختلف القطاعات والمجالات.

العين مراد" يؤكد أهمية دخول الأردن في اتفاقية الكوميسا"

دعا العين عيسى مراد رئيس لجنة الصداقة الأردنية الفرنسية في مجلس الأعيان إلى أهمية دخول الأردن في عضوية اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا) التي تحقق دولها نموا اقتصاديا عاليا.

وأكد مراد أن الأردن اليوم بحاجة للبحث عن شراكات اقتصادية وتجارية جديدة للمساعدة في تجاوز الصعوبات التي تعيشها، مشيرا إلى أن الدول الأفريقية العضو في اتفاقية (الكوميسا) تحقق معدلات نمو اقتصادية ملحوظة، ما يتطلب من الأردن الاستفادة من المزايا المتوفرة لديها، ولا سيما أنها تعد سوقا استهلاكيا كبيرا.

والكوميسا، هي منطقة تجارة تفضلية تأسست عام 1994 وتضم في عضويتها 19دولة إفريقية.

ولفت إلى أهمية الاتفاقيات التي تجمع الدول كونها تفتح آفاقا جديدة للعمل، وتعزز من التبادل التجاري وزيادة الصادرات، لكن لا بد من التركيز على التكاملية بين البلدان عند توقيعها لتحقق المصالح المشتركة.

ووصف مراد العلاقات الأردنية الفرنسية بـ«المميزة»، ولاسيما في الجانب الاقتصادي منها، مشيرا إلى أن مجلس الأعيان من خلال لجانه المتخصصة، حريص على تطوير علاقات المملكة الاقتصادية مع مختلف الدول ومد جسور التعاون معها لخدمة الاقتصاد الوطني.

وبين مراد أن صادرات الأردن للدول الأوروبية زادت خلال الفترة الماضية بشكل ملحوظ، واصفا ذلك بـ«المؤشر الجيد» الذي يدل على أن صادرات المملكة عادت إلى مستوياتها التي كانت عليها قبل جائحة فيروس كورونا.

وأكد مراد أن المؤتمرات تعد من أهم الوسائل لتبادل المعلومات والمعرفة وتظهر الموقع الجغرافي للأردن، والفرص المتاحة وتقريب وجهات النظر بين رجال الأعمال لإقامة المشاريع المشتركة.

وأوضح مراد إلى أن الأردن يمتلك صناعات قوية ومهمة بقطاعات الأدوية التي لها استثمارات خارج المملكة، ولا سيما الجزائر، بالإضافة لصناعات المواد الغذائية والبلاستيكية والإلكترونية والطبية.

لفت عبدالفتاح الكايد المدير التنفيذي للمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جيدكو) إلى أن المؤسسة تعنى بتطوير ومساندة القطاعات الاقتصادية المختلفة ضمن استراتيجية وبرامج عمل واضحة، وهي ليست مؤسسة تمويل بل تعنى بتطوير المنتج السياحي والخدمي والصناعي، وتقديم المساندة الفنية، وتتمتع بسمعة عالية على المستوى الدولي.

وأشار إلى أن المؤسسة تعد نموذج للشراكة بين القطاعين العام والخاص في دعم وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة. وأكد الكايد وجود فرص كبيرة بين الأردن ودول الفرنكوفونية في ظل وجود ظروف متشابهة في العديد من الدول لزيادة التبادل التجاري، وإقامة شراكات في مشاريع ذات قيمة مضافة وصناعات تكاملية ضمن رؤية التحديث الاقتصادي.

أشار رئيس وكالة تشجيع الاستثمار في السنغال عبد الله بالدي خلال الجلسة إلى وجود علاقات اقتصادية وتجارية سواء بالتصدير أو الاستيراد وثيقة بين بلاده والأردن لكن علينا تطويرها والاستفادة من الميزات المتوفرة لدى البلدين.

وبين أن الفرص التي توفرها دول الفرنكوفونية واسعة ومتنوعة، ولا سيما الدول الإفريقية، وهي الأمل والمستقبل كونها غنية بالثروات، مشددا على ضرورة التعاون بين الأردن وبلاده خاصة في قطاعي الصناعات الغذائية والدوائية. وأوضح أن السنغال لديها ثروات اقتصادية عالية مقارنة مع الدول الأخرى، بالإضافة إلى الإصلاحات التشريعية في مجالات الاستثمار والتجارة ووجود سياسة اقتصادية خاصة في قطاعات متعددة، متوقعا أن تحقق بلاده نموا عاليا خلال السنوات المقبلة.

بين المهندس أسامة بوجوان الخبير في التجارة الإلكترونية أن وجود منحى مهم بين علاقات الأردن والدول الفرنكوفونية، يعزز الشراكات ويشجع الشباب على إنشاء مشروعاتهم الخاصة.

وأشار إلى أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خصوصا أن لديها العديد من الفرص لتطويرها واستثمارها، وإطلاق منصات تكنولوجيه من خلال الأردن لتعزيز الشراكات مع الدول الفرنكوفونية ودعم الرياديين لتوفير فرص العمل للشباب.

وشدد المهندس بوجوان على أهمية موقع الأردن الاستراتيجي لإطلاق منصات إلكترونية للإعمال، ولا سيما أن المملكة تمتلك إمكانيات كبيرة بقطاع تكنولوجيا المعلومات.

وزير السياحة «القطاع بدأ باستعادة عافيته والنمو بوتيرة عالية»

أكد معالي مكرم القيسي وزير السياحة والآثار أن قطاع السياحة بدأ باستعادة عافيته، والنمو بوتيرة عالية، وتجاوز الأرقام التي حققها خلال عام 2019، وخاصة بالنسبة لأعداد الزوار، والدخل السياحي. وقال القيسي، « إن القطاع السياحي، يعتبر أحد محركات النمو الاقتصادي بالمملكة، ويشكل ما يقارب 13 % من الناتج المحلي الإجمالي»، وخلال الثلث الأول من العام الحالي، بلغ عدد زوار المملكة 1.957 مليون زائر، بارتفاع نسبته 87.2 % مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وأوضح القيسي أن القطاع السياحي له صلة مباشرة مع مختلف القطاعات الأخرى، سواء كانت مشروعات كبرى أو صغيرة أو متوسطة، مبينا أنه يوظف 55 ألف عامل وعاملة بطريقة مباشرة، منهم 85 % أردنيون، كما يوجد إقبال كبير من الشباب للعمل بالقطاع.

وأكد القيسي وجود مجالات واسعة للاستثمار بالقطاع السياحي، لجهة زيادة الغرف الفندقية، مشيرا إلى أن البترا تحتاج لألف غرفة فندقية جديدة.

وأشار إلى وجود فرص استثمارية بالعديد من المواقع السياحية والأثرية، وخاصة في جرش، والمثلث الذهبي، وعجلون، بالإضافة للمناطق المحيطة بالمغطس. وأكد القيسي أن الوزارة ترحب بأصحاب الأعمال، لاستغلال الفرص الاستثمارية بالقطاع السياحي، بمختلف مناطق المملكة، مشيرا إلى أن قانون البيئة الاستثمارية الجديد أعطى حوافز ضريبية للمستثمرين بالقطاع السياحي، سيما بالمناطق الأقل حظا لجهة الاستثمارات.

وأشار إلى أن الوزارة تركز اليوم على التدريب والترويج للمواقع السياحية عن طريق استخدام تقنيات الذكاء الصناعي والربط بين المدن الحضارية والأثرية، وفي مجال السياحة الدينية. وبين القيسي أن الوزارة، لديها خطة للقيام، بزيارة العديد من الدول الإفريقية، للترويج لمواقع الحج المسيحي بالأردن.

ولفت إلى أن الوزارة، من خلال استراتيجيتها، تسعى لإنشاء صندوق وحاضنة أعمال للشباب الرياديين، بقيمة 5 ملايين دينار للمساعدة في إثراء تجربة الزائر، وتطوير مزودي الخدمات، من حيث التأهيل إلى جانب مأسسة الخدمات وتطوير المنتجات، وإنشاء سوق لبيع منتجات محلية.

أشار ميشيل نزال عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين إلى أن الاستثمار السياحي بالأردن واعد، سيما الفندقي منه، لكونه آمن وطويل الأمد وأوضح أن قانون البيئة الاستثمارية الجديد، أعطى حوافز كثيرة للمستثمرين، لضمان بقاء الاستثمار، مبينا أن التشريعات مستقرة، ما يضمن استمرارية الأعمال، بالإضافة لوضوح المزايا التي تضمنها.

وشدد نزال على ضرورة منح المناطق السياحية الشمالية بالمملكة، المزيد من الاهتمام وتوجيه الاستثمارات نحوها بمختلف القطاعات، سواء الفنادق أو المطاعم والاستراحات ومناطق الترفيه بالإضافة للتركيز على بناء فنادق جديدة من فئة 3 نجوم، بمنطقة البحر الميت، وبناء منتجعات استشفاء وعلاج.

أشار معالي الدكتور فارس بريزات رئيس شركة نما للاستشارات الاستراتيجية إلى أن رؤية التحديث الاقتصادي التي ركزت على جعل الأردن وجهة سياحية، وإيجاد أنماط جديدة للسياحة، بمقدمتها المغامرات والتأمل والطبية والاستشفاء والسياحة العلاجية، بالإضافة للمواقع الدينية الإسلامية والمسيحية. وأكد وجود فرص استثمارية كبيرة بمواقع الحج المسيحي بالأردن، وسيما بالمناطق المحيطة بالمغطس.

وشدد بريزات على ضرورة العمل لإدامة جاهزية المواقع السياحية بمختلف مناطق المملكة، مشيرا إلى أن رؤية التحديث الاقتصادي تسعى لتحقيق 99 ألف فرصة عمل، بحلول عام 2033

ما يتطلب تشجيع القطاع الخاص على زيادة استثماراته السياحية.

وعرض المهندس سامر المجالي نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة الملكية الأردنية خطط الشركة في دعم القطاع السياحي، وربط المملكة مع العالم، وتسهيل حركة المسافرين، وزيادة أعداد الركاب المغادرين والقادمين والترانزيت.

وأكد أن الشركة وضعت في إستراتيجيتها للسنوات القليلة المقبلة، توسيع شبكة خطوطها مع الكثير من دول العالم، لغايات استقطاب السياح، وخدمة المسافرين عبر المملكة.

وأشار إلى أن الشركة ستطلق خلال العام الحالي، خطوط مباشرة إلى ستوكهولم ودوسلدوف وبروكسل، إلى جانب زيادة وتيرة الرحلات على وجهات لندن وباريس وفرانكفورت ومدريد وروما، موضحا أن ذلك سيسهم باستقطاب المزيد من السياح للمملكة.وبين المجالي أن الشركة نقلت خلال الربع الأول من العام الحالي 270 ألف زائر إلى الأردن، بنسبة نمو 55 % مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.

شتيوي " الأردن يمتلك ارادة سياسية للاهتمام بقطاع التعاونيات"

أكد الدكتور موسى شتيوي رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن الاردن يمتلك ارادة سياسية ودعم من جلالة الملك عبدالله الثاني للاهتمام بقطاع التعاونيات والاقتصاد التعاوني لدوره الكبير بالتنمية.

وأوضح أن الاهتمام بالعمل التعاوني يتوافق مع رؤية التحديث الاقتصادي التي تضمنت مبادرة (تأسيس منظومة التعاونيات)، إضافة إلى خارطة تحديث القطاع العام.

واشار شتيوي إلى أن المجلس يعمل على إعداد دراسة حول الجمعيات التعاونية بهدف تحديد المعيقات التي تواجهها وتقييم واقعها من حيث أنشطتها الاقتصادية والعمالة المرتبطة بها ومعرفة عناصر النجاح بمختلف القطاعات.
وعدد شتيوي جملة من التحديات التي تواجه قطاع التعاونيات في المملكة في عدم استقرار التشريعات وضعف التمويل وعدم الاهتمام بالتدريب والتأهيل للعاملين بالقطاع وضعف الوعي حول أهميته وعدم وجود اتحادات تعاونية عامة، واشار إلى وجود 1497 جمعية تعاونية في المملكة، وتمثل التعاونيات الزراعية من مجموع الجمعيات 23 %، والتعاونيات متعددة الأغراض 51 %، والجمعيات الإسكانية 11 %، أما النسائية فتمثل 5 % من المجموع.

وبين ان القطاع التعاوني في المملكة يحتاج الى فلسفة جديدة وخطة نهضوية لغايات تمكينه وتعزيز دوره في مجال محاربة الفقر والبطالة،

مشددا على ضرورة إدخال مفاهيم الاقتصاد الاجتماعي والتعاونيات بالمناهج الدراسي. ودعا شتيوي مؤسسات القطاع الخاص والبنوك الى دعم القطاع التعاوني، موضحا ان المجلس اوصى بإنشاء بنك تعاوني لتوفير التمويل المالي للمؤسسات والجهات العاملة تحت مظلة القطاع وبما يسهم في تعزيز دوره التنموي.

وأكد ان الاردن كان من اوائل الدول التي اولت القطاع التعاوني اهمية بالغة وتم تأسيس مؤسسات وجمعيات خاصة بالقطاع منذ اوائل خمسينيات القرن الماضي لكنها كانت سابقا مقتصرة على الجانب الزراعي لطبيعة الاقتصاد الوطني في تلك الفترة.

وأشار شتيوي الى ان الاردن يحتاج الى تشريع حديث للقطاع التعاوني لتعزيز دوره في المجتمع وبما يواكب ما تضمنته رؤية التحديث الاقتصادي، مؤكدا ان الاهتمام بالقطاع سيزيد المشاركة بالنشاط الاقتصادية.

مسؤولو شركات " قطاع التعدين يمتلك فرصا كبيرة لزيادة مساهمته بالاقتصاد الوطني"

مجتمع الأعمال

أكد مسؤولوا شركات تعمل بقطاع التعدين، أن الأردن يمتلك فرصا كبيرة لزيادة مساهمة القطاع بالاقتصاد الوطني ودعم معدلات النمو وفرص التشغيل، وتعزيز تنافسيته عالميا، وتنويع المنتجات والصناعات.

وتوقعوا أن يشهد قطاع التعدين تطورا خلال السنوات المقبلة في ضوء الطلب المتزايد على منتجات القطاعات الصناعية والزراعية وتلك التي تتصل باستخدام التكنولوجيا الحديثة.

ويسهم قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.2 %، وبقيمة تصل إلى 700 مليون دينار يتوقع أن تصل الى 2.1 مليار دينار بحلول العقد المقبل.

ويبلغ عدد العمالة في القطاع أكثر من 9 آلاف عامل يشكلون ما نسبته 0.6 % من إجمالي العمالة في المملكة، فيما يتوقع أن تصل إلى أكثر من 27 ألف عامل بالعقد المقبل.
وتبلغ صادرات القطاع حاليا نحو مليار دينار، سترتفع إلى 3.4 مليار بحسب رؤية التحديث الاقتصادي.

وقال المهندس عبد الوهاب الرواد الرئيس التنفيذي لشركة الفوسفات الأردنية «إن قطاع التعدين الأردني من أكبر القطاعات الصناعية في المملكة، ويسهم بشكل كبير في الاقتصاد الوطني، ويتميز باستخدام أحدث

الأساليب بعمليات استخراج وتعدين الموارد الطبيعية وتحويلها إلى منتجات للتصدير أو الاستهلاك المحلي».

وأكد أن الأردن غني بالمعادن والثروات الطبيعية ومن ضمنها الفوسفات ويذهب 60 % من إنتاج شركة مناجم الفوسفات الى التصدير والباقي للشركات المحلية، لافتا الى أن الشركة تعمل ضمن أهداف واضحة لزيادة الاستهلاك المحلي، من خلال الصناعات التحويلية والتوسع بها بالمملكة.

وأوضح الرواد أن الشركة بصدد توقيع اتفاقيات لإقامة شراكات واستثمار الفرص المتاحة بخاصة مع تركيا والهند، مؤكدا أن أوجه الاستثمار واسعة وكبيرة في قطاع الفوسفات الاردني الذي يتميز عن غيره بكونه يحتوي العديد من العناصر التي تفتح مجالات للاستثمار واستغلالها.

وقال» إن الأردن قادر على أن يصبح في مصاف الدول العالمية في العديد من الصناعات، خاصة إنتاج حامض الفوسفوريك، مشيرا الى وجود دراسة لإنشاء شركة مشتركة للصناعات التحويلية مع شركة البوتاس العربية».

وأكد أن الشركة ستعمل على تدشين مشروع بروميد الألومنيوم. وأشار إلى أن البعد البيئي مهم جدا بالنسبة لشركة مناجم الفوسفات، مبينا أن الشركة أعادت تأهيل مناجم الرصيفة لتصبح حدائق بتكلفة وصلت إلى 32 مليون دينار، كما أعادت تأهيل جبل الجبس في العقبة وجرى زراعته.

ولفت إلى أن غسيل الفوسفات يستهلك كميات كبيرة من المياه، مبينا أن الشركة ستعمل على اقامة مشروع لإعادة التدوير واستخدام المياه في صناعات أخرى تابعة للشركة.

وأشار الرواد إلى ضرورة تحفيز الاستثمار في قطاع التعدين في ظل وجود خامات كبيرة ومحفزة للاستثمار ما يتطلب إعادة النظر بأثمان الطاقة وتقديم الحوافز في هذا المجال.

أكد الدكتور معن النسور الرئيس التنفيذي لشركة البوتاس العربية أن قطاع التعدين حظي باهتمام كبير في رؤية التحديث الاقتصادي، لافتا الى التعاون بين الشركات العاملة بالقطاع ووزارة الطاقة والثروة المعدنية لوضع خطة عشرية للارتقاء بمستوى الشركات وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني ورفع ربحيتها.

وأشار إلى دور شركات التعدين الأردنية في دعم الاقتصاد الوطني وبما ينعكس على مستوى معيشة المواطنين وتوليد فرص عمل والارتقاء بمستوى تنافسية الشركات على مستوى المنطقة والعالم، وتطوير رأس المال البشري.

وأضاف، إن شركة البوتاس لديها اليوم خطط واضحة بخصوص توليد المعرفة وتطوير المنتجات وتصنيع أخرى جديدة، والدخول إلى أسواق جديدة، سيما أن الأردن هو السادس عالميا بإنتاج البوتاس، مبينا أن الشركة بصدد بناء مركز أبحاث بمجال الكيماويات والأسمدة بالتعاون مع جامعة أميركية، واستقطاب خبرات وكفاءات أردنية تعمل بهذا المجال خارج المملكة، متوقعا إنجاز ذلك خلال عامين.

وأكد النسور أن الشركة تركز حاليا على الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، وستعلن قريبا عن إقامة صناعات متقدمة تعتمد على المواد الخام المحلية.

أشار المهندس أيمن عياش الخبير في قطاع التعدين إلى أن رؤية التحديث الاقتصادي في دعم قطاع التعدين بالمملكة وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني، مبينا أن العمل جار على استكمال تسجيل الشركة الوطنية للتعدين كشركة مساهمة سيتم الإعلان عنها خلال الأشهر المقبلة.

ولفت عياش إلى أن عمل الشركة يتركز على الشراكة مع شركتي الفوسفات والبوتاس والصناعات التحويلية، مبينا أن الأردن يقع ضمن نطاق جيولوجي مهم على مستوى العالم في مجال التعدين.

الفايز " يدعو للاستثمار بالعقبة الخاصة والاستفادة من حوافزها"

دعا معالي نايف الفايز رئيس سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة أصحاب الأعمال المحليين والمستثمرين من الدول الفرنكوفونية إلى الاستثمار بالعقبة والاستفادة من الحوافز والمزايا المتوفرة بها، واستغلال الفرص الواعدة بالعديد من القطاعات الاستراتيجية المتنوعة.

وقال الفايز «نريد أن تكون العقبة منطقة صناعية وليست فقط لوجستية وموانئ، واستقطاب الريادة وإدخال التكنولوجيا بالتشاركية مع القطاع الخاص مع المحافظة على البيئة".

ولفت إلى أن سلطة منطقة العقبة الاقتصادية تسعى بكل اهتمام لتحقيق الرؤى الملكية من خلال التشاركية مع مختلف المؤسسات وذلك لتكون نموذجا للعمل في المملكة والانطلاق للخارج لجهة التجارة والتصدير.

وأكد الفايز أن العقبة ستكون محطة لانطلاق الأعمال والاقتصاد الأخضر والصناعات الذكية والتكنولوجيا وصناعة الأفلام والمؤتمرات والمعارض والسياحة والعقارات والبنى التحتية، مشيرا إلى وجود قصص نجاح عديدة بمنطقة العقبة الخاصة طالت مختلف المجالات السياحية والتعليمية والطبية والمدن الصناعية.

وأوضح أن العقبة تتميز بموقع استراتيجي متوسط بين 4 دول تقع في قارتي آسيا وأفريقيا، إضافة إلى بنية تحتية متكاملة من منظومة موانئ متخصصة تتعامل مع البضائع والمواد الأولية كافة.

كما تتميز العقبة بمجموعة من المنافذ الحدودية مع دول الجوار، فضلاً عن وجود مطار الملك الحسين الدولي والذي يعمل بسياسة الأجواء المفتوحة وبطاقة استيعابية

تصل إلى مليوني مسافر سنويا، إضافة إلى ميناء السفن السياحية والمدن الصناعية والقرى اللوجستية.

وقال إن السلطة كمؤسسة مستقلة تُعنى بتنمية منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بكل جوانبها وإدارتها وتوفر خدمات متكاملة للمستثمرين والشركات المسجلة، حيث تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري بموجب قانون خاص، مستعرضاً الهيكل التنظيمي للسلطة والتي تعد أول نموذج مؤسسي للامركزية في الأردن.

وأكد الفايز أن الاستراتيجية الجديدة للعقبة (2020-2025) تهدف إلى استغلال القيمة المضافة للمنطقة وتنفيذ محاورها على مرحلتين الأولى على المدى القريب، من خلال التركيز على «الأساسيات» لتمكين تعافي القطاع السياحي، إضافة إلى إعداد المهارات والتدريب لسد فجوة المهارات المطلوبة للصناعات المستهدفة.

أما على المدى الطويل، فسيكون التوجه حسب الفايز، نحو الصناعات الإبداعية والصناعة الخضراء وسياحة المؤتمرات المعارض من خلال إقامة (أرض المعارض) ما يسهم في توليد فرص العمل من خلال تنفيذ برامج التدريب المتخصصة لتغطية الاحتياجات الوظيفية للشركات والمشاريع القائمة في العقبة.

ونوه بأن سلطة العقبة الخاصة تعمل حاليا على تحديث المخطط الشمولي للمنطقة والذي تم إعداده منذ إنشاء المنطقة بهدف النهوض بمخطط جديد يحاكي المدن الحديثة الذكية والمتطورة لخدمة سكان العقبة وزائريها، بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي وبمشاركة العديد من مؤسسات المجتمع المدني في العقبة.

واستعرض الفايز منظومة الحوافز الاستثمارية التي تقدمها المنطقة الخاصة، وتتمثل بإعفاء كافة المستوردات إلى المنطقة من الرسوم الجمركية باستثناء المركبات وإعفاء من ضرائب الخدمات الاجتماعية والأبنية والأراضي وتوزيع أرباح الأسهم والحصص، إضافة إلى 5 % ضريبة على الدخل الصافي للمؤسسة المسجلة في المنطقة الخاصة.

مذكرة تفاهم بين جمعية رجال الأعمال واتحاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية

على هامش أعمال المؤتمر وقعت جمعية رجال الأعمال الأردنيين مذكرة تفاهم، مع اتحاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية، لتدعيم علاقات التعاون بين الجانبين بما يخدم مجتمع الأعمال، خاصة في مجالات المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وتنص المذكرة على التعاون بإقامة الفعاليات والمؤتمرات والمنتديات وتوثيق الاتصال والتعارف وتقديم التسهيلات وتشجيع أعضاء الطرفين للمشاركة فيها، والتعاون بتشجيع وتسهيل تبادل الخبرات والمعلومات المتاحة لدى الطرفين حول فرص تنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية، وإقامة

شراكات استراتيجية على المستويات المحلية والعربية والإقليمية.

كما تهدف المذكرة إلى التعاون بمجال إعداد الدراسات والبحوث والإحصاءات والتقارير المشتركة بمختلف المجالات الاقتصادية، وعقد ندوات وورشات عمل مشتركة.

وقال رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع « إن الجمعية تلعب دوراً رئيساً في تعزيز علاقات الأردن الاقتصادية والاستثمارية مع مختلف الفعاليات الاقتصادية على المستويات كافة".

وأضاف أن الجمعية تعمل كذلك على الترويج للمزايا والحوافز والفرص الاستثمارية التي يتمتع بها الأردن من خلال مجالس الأعمال المشتركة ومذكرات التفاهم والتعاون التي ترتبط بها الجمعية، مع مختلف المؤسسات العربية والأجنبية.

وأكد الطباع أن مذكرة التفاهم ستسهم بتدعيم علاقات التعاون بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري، وتطوير العمل المشترك، بما يخدم ويوسع آفاق العلاقات الاقتصادية بين الأردن وفرنسا التي تعد من أبرز الدول الفرانكفونية.

وبين أن مجتمع الأعمال الأردني يتطلع لتوسيع أنشطة الأعمال التجارية والاستثمارية ودخول الصناعات الأردنية بشكل أكبر إلى أسواق الدول الفرانكفونية بشكل عام والسوق الفرنسية بشكل خاص.

أصحاب أعمال: " الأردن بلد صديق وشريك مهم للدول الفرانكوفونية "

أكد المشاركون في المؤتمر الدولي الرابع لأصحاب الأعمال الناطقين بالفرنسية، أن الأردن بلد صديق وشريك مهم للدول الفرانكوفونية، معبرين عن شكرهم وتقديرهم لجلالة الملك عبدالله لرعايته السامية لمؤتمرهم. وأكدوا في توصيات المؤتمر التي تلاها محمد البلبيسي نائب رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين ، أن الأردن يتمتع بمقومات كثيرة تمكنه من أن يكون مركزاً إقليمياً ودولياً للاستثمار، مدعوماً بالكثير من المزايا والحوافز بمقدمتها الأمن والاستقرار ومكانة عالمية مرموقة واحترام وثقة عالية من أصحاب الأعمال والمستثمرين. كما أكدوا أن الأردن زاخر بالفرص الاستثمارية المحفزة لأصحاب الأعمال بالعديد من القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية يدعمها مسار حديث لمنظومة الاستثمار والأعمال والصناعة حققت قصص نجاحات عديدة وقفزات كبيرة لصادراتها خلال العامين الماضيين، لا سيما الصناعات التعدينية والتحويلية والدوائية. وأشاروا إلى أهمية دخول الأردن في عضوية اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا) التي تحقق دولها نموا اقتصاديا عاليا، موضحين أن المملكة بحاجة للبحث عن شراكات اقتصادية وتجارية جديدة للاستفادة من الخبرات

والتجارب العالمية في العديد من المجالات. وركز المشاركون بالمؤتمر على ضرورة منح حوافز للمستثمرين في مجال الصناعات التعدينية، فيما يتعلق بتوفير الطاقة وبأسعار منافسة للدول المجاورة من أجل تعزيز تنا فسيتها .

وأوصى المشاركون بضرورة إطلاق منصات تكنولوجية من خلال الأردن لتعزيز الشراكات مع الدول الفرانكوفونية ودعم الرياديين لتوفير فرص العمل للشباب لاسيما وأن المملكة تملك إمكانيات كبيرة بقطاع تكنولوجيا المعلومات.

وأكدوا ضرورة استمرار العمل لإدامة جاهزية المواقع السياحية بمختلف مناطق المملكة، وبما يشجع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع السياحي، وتسريع توجه الشركات في الدول الفرانكوفونية والأردن نحو الاقتصاد الاجتماعي وبشكل متسارع.

وشددوا على ضرورة بحث الفرص الاقتصادية غير المستغلة بعد، سواء على الصعيد التجاري أو الصعيد الاستثماري بين الأردن والدول الفرانكوفونية، وكذلك بحث آليات للحد من التحديات التي تقف أمام دخول المنتجات الأردنية الى الأسواق الفرانكوفونية، ولاسيما في إفريقيا.

ولفتوا الى ضرورة التعاون في مجالات الترويج التجاري والاستثماري للأردن من خلال اقامة معارض تجارية واستثمارية في مختلف الدول الفرانكوفونية وتوقيع بروتوكولات تعاون، لتسهيل آليات العمل في هذا الشأن مع الجهات ذات العلاقة.

و أوصى المشاركون بتطوير برامج عمل مشتركة في المجال السياحي تسهم في الترويج السياحي للمملكة لدى مختلف الدول الفرانكوفونية، وخلق المجتمعات المبنية على المعرفة والمعلوماتية لتمكين الشباب ودمجهم في سوق العمل بشكل مباشر.

وأكد المشاركون ضرورة استكشاف الفرص لمؤسسات الاستثمار المشترك بين الأردن والدول الفرانكوفونية، وبحث المعوقات التي تحول دون تأسيسها والتعاون في نقل التطور السريع في مجال الذكاء الاصطناعي من الدول الفرانكوفونية الى الأردن، كون المملكة تعد حاضنة مهمة ومتطورة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى المنطقة.

وأوصى المشاركون بالمؤتمر بتشكيل لجنة متابعة بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين ومجموعة رجال الأعمال الناطقين باللغة الفرنسية لوضع برنامج تنفيذي تحقيقاً لأهداف المؤتمر.

وعبر البلبيسي باسم مجتمع الأعمال الأردني عن أمله بأن يسهم المؤتمر في بلورة خطط عمل تُصاغ على مستوى القطاع الخاص تستهدف العمل على توسيع آفاق التعاون المستقبلي بين الأردن والدول الفرانكوفونية بمختلف القطاعات ذات القيمة المضافة، ولاسيما السياحة والتعدين. والطاقة والطاقة المتجددة والمياه.

وأكد البلبيسي وجود العديد من الفرص الاستثمارية والاقتصادية والتجارية الواعدة للتعاون المشترك بين الأردن والدول الفرانكوفونية، وبما يتيح بناء شراكات على مستوى القطاع الخاص والمساهمة في التعاون على المستوى الإقليمي.

القيمة المضافة لصادرات قطاع التعدين الأردني ودوره في استدامة القطاع

بقلم: **أيمن عياش**
وزير تجاري مفوض أسبق – الحكومة الأسترالية
رئيس اللجنة الملكية لقطاع التعدين،
الرؤية الملكية للتحديث الاقتصادي
عضو مجلس إدارة تنفيذي
للعديد من شركات التعدين العالمية

موقـع الأردن الجغرافـي والجيولوجـي ضمـن نطـاق مـا يعـرف عالميـا «الـدرع العربـي النوبـي» والمعـروف لدينـا بحفـرة الانهـدام، يعتبـر واحـداً مـن أغنـى المناطـق الجيولوجيـة فـي العالـم مـن حيـث الثـروات المعدنيـة، ويعطـي الأردن ميـزة فريـدة بتنـوع ووفـرة الثـروة المعدنيـة.

للأسـف، تخلفـت المؤسسـات المعنيـة بالثـروة المعدنيـة فـي الأردن عـن اللحـاق بركـب الكثيـر مـن دول العالـم والجـوار فـي استكشـاف واسـتغلال الثـروة المعدنيـة، وعـدم إعطـاء قطـاع الثـروة المعدنيـة الاولويـة والاهتمـام، تاركـة الكثيـر مـن المـوارد غيـر مستكشـفة وغيـر مسـتغلة، وهـي فـي أمـس الحاجـة لتنويـع مصـادر الدخـل وتخفيـض عجـز الموازنـة والمديونيـة.

بلـغ متوسـط الانفـاق العالمـي حوالـي 15 مليـار دولار علـى عمليـات الاستكشـاف للثـروات المعدنيـة لـم يكـن حصـة الأردن مـن هـذا الانفـاق الا القـدر اليسـير ان لـم يكـن معدومـاً. هـذا مـع العلـم ان نفقـات الاستكشـاف العالميـة مـن المتوقـع ان تصـل حجمهـا الـى 30 مليـار دولار بحلـول 2025 والـذي نتأمـل ان تتخـذ الدولـة الاردنيـة الاجـراءات المحفـزة لاسـتقطاب جـزء وحصـة مـن هـذه الاسـتثمارات قبـل حلـول ذلـك التاريـخ.

لقـد تجـاوز عـدد الشـركات العالميـة العاملـة والنشـطة فـي عمليـات الاستكشـاف مـا يزيـد عـن 2000 شـركة فـي 2021 فقـط، حيـث كانـت تنشـط هـذه الشـركات فـي جميـع انحـاء العالـم بميزانيـة وأنفـاق سـنوي متوسـط يقـدر 5.2 مليـون دولار لـكل شـركة توظـف بشـكل مباشـر مـا بيـن 50 - 100 موظـف لـكل شـركة والتـي كانـت حصـة الأردن منهـا هامشـية ولا تعكـس الطمـوح. إن اختفـاء وغيـاب الفـرص الاسـتثمارية لقطـاع الثـروة المعدنيـة الأردنـي مـن شاشـة رادار المسـتثمرين الدولييـن يرجـع الـى عـدة عوامـل منهـا علـى سـبيل الذكـر لا الحصـر؛ الافتقـار الـى المعلومـات الجيولوجيـة الرقميـة المتاحـة عبـر الشـبكة العنكبوتيـة، التشـريعات القانونيـة غيـر الجاذبـة للاسـتثمار لشـركات التعديـن، الافتقـار الـى برنامـج علاقـات عامـة وتسـويقي علـى المسـتوى العالمـي للمـوارد والثـروات المعدنيـة لشـركات التعديـن العالميـة، واخيـرا تداخـل الصلاحيـات وتعـدد المرجعيـات بيـن المؤسسـات الحكوميـة ذات الاختصـاص. لوحـظ قلـة نشـاط أو مشـاركة الجهـات المعنيـة بقطـاع الثـروة المعدنيـة فـي الأردن بالمعـارض والمؤتمـرات والنـدوات الدوليـة المختصـة بقطـاع الثـروة المعدنيـة. علـى سـبيل المثـال مؤتمـر اندابـا فـي كيـب تـاون جنـوب افريقيـا والـذي يعقـد سـنويا فـي شـباط (فبرايـر). ولكـن بالطبـع المشـاركة بالمؤتمـرات والنـدوات وحدهـا لا تكفـي ولـن تكـون فاعلـة فـي جلـب انتبـاه وأنظـار المسـتثمرين الدولييـن الا فـي حـال قيـام الجهـات المعنيـة بالثـروة المعدنيـة فـي تحديـث القوانيـن والمعاييـر والنظـم المحليـة لتتواكـب مـع مثيلاتهـا العالميـة.

إن دول الجـوار العربـي الغنيـة بالنفـط مثـل السـعودية وسـلطنة عمـان ومصـر تداركـت أهميـة قطـاع الثـروة المعدنيـة منـذ فتـرة زمنيـة وعملـت علـى تنويـع مصـادر الدخـل القومـي وأعـدت بنجـاح «خطـة وطنيـة إسـتراتيجية للتعديـن» اسـتطاعت مـن خلالهـا تحديـث وتطويـر القوانيـن والتشـريعات الناظمـة لقطـاع الثـروة المعدنيـة وسـهولة الوصـول للمعلومـات الجيولوجيـة وتطبيـق الممارسـات والانظمـة والمعاييـر حسـب الكـود المعتمـد عالميـا "JORC" الاسـترالي. واسـتطاعت جـذب العديـد مـن الاسـتثمارات العالميـة الناجحـة لهـذا القطـاع الحيـوي.

أليس من الاجدر ان تكون الدولة الاردنية سباقة بهذا المجال! خير مثال هو قصة النجاح التي حققتها شركة سيتنامين الأسترالية "Centamin"، من استكشاف وتطوير أحد أكبر مناجم الذهب في مصر وعلى مستوي العالم في منطقة مرسي علم حيث يتجاوز انتاج منجم السكري أكثر من 500 ألف اوقية من الذهب سنويا، لتصبح مصر مركز جذب شركات التعدين العالمية. إن تطور البنية التحتية والاساسية التي تصاحب تطوير المناجم في المناطق النائية لا تقدر بثمن وهي جزء من المسؤولية المجتمعية للشركات المطورة للمناجم. وبرغم العقوبات الدولية المفروضة على كل من جمهورية السودان وجمهورية إريتريا فقد أنتج السودان العام الماضي أكثر من 7 مليار دولار من الذهب فقط من خلال التعدين السطحي! وكذلك الامر بالنسبة لأريتريا، فلقد نجحت في استقطاب شركات التعدين العالمية المستثمرين ومنجم بيشا العالمي دليل قصة نجاح اخرى.

تأسست شركة الكربونات الاردنية عام 1979 ، وتحولت الشركة على مر السنين الى وطنية لاستغلال المواد الخام المحلية وتوفير فرص العمل للعمالة المحلية وتوفير العملات الصعبة نتيجة لزيادة الصادرات .
تختص شركة الكربونات الاردنية في مجال تعدين وصناعة وتصدير كربونات الكالسيوم باعلى مواصفات الجودة والنقاوة والدقة في التسليم ، حيث يتم انتاج أصناف مختلفة من بودرة كربونات الكالسيوم الطبيعي والمعالج تناسب الصناعات المتعددة وحسب حاجاتها .
تقوم الشركة بتصدير 80 % من إنتاجها لأكثر من 35 دولة حول العالم من ضمنها كافة الدول العربية اضافة الى بلدان في جنوب شرق اسيا وشرق وغرب افريقيا وبعض الشحنات الى اوروبا .

It all started back in 1979 when the first calcium carbonate (calcite) powder production started at Jordan Carbonate in the Middle East. The company started its operations to serve initially the regional paint and coatings market where manufacturers used to import from Europe and Asia. The management philosophy has been always focusing to adopt the latest grinding and mining technology managed by industry leaders and an innovative team that is thriving to diversify our customers' options when it comes to sustainable production. Three generations later led by the family, Jordan Carbonate continues to carry the legacy of the founder to provide world-class service and products to customers in the region.

الملك في قمة جدة.. يستشرف المستقبل لتعظيم التعاون الاقتصادي العربي

استشرف جلالة الملك عبدالله الثاني، في كلمته أمام قادة الأمة بقمة جدة، المستقبل لبناء منظومة جديدة تعظم التعاون الاقتصادي العربي المشترك لتجاوز التحديات التي تقف أمام الوصول للتكامل الاقتصادي المنشود.

لقد كان الأردن سباقا على الدوام في بناء تحالفات اقتصادية عربية تؤسس لتكامل عربي اقتصادي يضم كل الدول، إلى جانب دعم مرتكزات العمل الاقتصادي العربي المشترك وتعزيز شراكاته التجارية والصناعية والاستثمارية مع الجميع.

وقال جلالة الملك عبدالله الثاني في كلمته بالقمة العربية بدورتها العادية 32 بجدة «إن منظومة العمل العربي المشترك، بحاجة دوما إلى التطوير والتجديد، وهنا يأتي دور جامعة الدول العربية في العمل على تعظيم التعاون وخاصة الاقتصادي بين دولنا، لمواجهة تحديات الأزمات الدولية".

وأضاف جلالته «أشير هنا إلى آلية التعاون الثلاثي بين الأردن والأشقاء في مصر والعراق، والشراكة الصناعية التكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة، والتي تضم الأردن والإمارات ومصر والبحرين، بالإضافة إلى مشاريع التعاون المستمرة مع الأشقاء في دول الخليج، كأمثلة لما يمكن تحقيقه بشكل أوسع".

وجاء في إعلان جدة الختامي «نؤمن بأن الرؤى والخطط القائمة على استثمار الموارد، والفرص، ومعالجة التحديات، قادرة على توطين التنمية، وتفعيل الإمكانات المتوفرة، واستثمار التقنية من أجل تحقيق نهضة عربية صناعية وزراعية شاملة تتكامل في تشييدها قدرات دولنا، مما يتطلب منا ترسيخ تضامننا وتعزيز ترابطنا ووحدتنا لتحقيق طموحات وتطلعات شعوبنا العربية".

وسيسهم بناء التعاون الاقتصادي العربي وبناء الشراكات التكاملية، بتعزيز مستويات الأمن الاقتصادي من خلال رفع القدرات الإنتاجية والتنافسية والتمكين الاقتصادي المشترك وتوفير مشاريع استثماريه كبرى، ما سيوفر قيمة مضافة ستنعكس على الاقتصاد العربي بأكمله مستقبلاً.

وخلال السنوات القليلة الماضية، سعى الأردن بكل جدية لبناء شراكات اقتصادية مع مصر والعراق، وأخرى مع مصر ودولة الإمارات العربية والبحرين، عبر بناء مشروعات بمختلف القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية، تكون منطلقا لتكامل اقتصادي عربي.

وبلغت تجارة الأردن مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال العام الماضي 12.299 مليار دولار، تشكل ما نسبته 31 بالمئة من حجم تجارة المملكة الخارجية مع مختلف دول العالم.

ويرى رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب حمدي الطباع أن من أهم الوسائل لنهوض اقتصاديات المنطقة العربية هي من خلال التعاون والتكاتف على مستوى الدول، خاصة فيما يتعلق بالتعاون المشترك على الصعيدين الاستثماري والتجاري.

وقال الطباع إن الأردن يحاول دائما القيام بدور مهم نحو التوجه بعقد شراكات صناعية تكاملية تستهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي العربي وتطوير القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية.

وبين أن الأردن، خلال السنوات الماضية، توجه نحو عقد العديد من الاجتماعات واللقاءات والمفاوضات على مستوى الدول وكذلك القطاع الخاص للوصول إلى صيغ للتعاون المشترك بين كل من العراق و مصر والإمارات والبحرين بالإضافة إلى السعودية، وبناء برامج عمل مشتركة، لتحقيق الأهداف المرجوة من تلك التكاملات المتوقعة.

وأشار الطباع إلى أن الأردن، وفي ظل القيادة الهاشمية وتوجيهات جلالة الملك، ما يزال ماضيا في جهوده لتأطير قصص نجاح لتكاملات متعددة الأطراف وكذلك ثنائية على المستوى العربي يمكن من خلالها إقامة مشاريع استراتيجية كبيرة بتعاون مشترك مع دول الجوار.

وثمن الطباع المضامين المهمة لخطاب جلالة الملك في أعمال القمة والتي يحرص الأردن على المشاركة بها، بشكل متواصل، كإحدى الدول المهمة في الإقليم، لافتاً إلى أن خطاب جلالة الملك أظهر أولويات الأردن في العمل العربي، وإمكانيات الأردن الحقيقية واستعداده لأن يكون له دور محوري في التكامل العربي المشترك الذي نطمح له دائماً، وذلك من خلال تأسيس شراكات عربية فاعلة تتحول إلى مشاريع استثمارية على أرض الواقع، تسهم بجعل اقتصاد المنطقة العربية أكثر تماسكاً في مواجهة مختلف التحديات العالمية.

وبين الطباع الذي يرأس كذلك جمعية رجال الأعمال الأردنيين، بأن التحديات التي يواجهها الوطن العربي عديدة ومتداخلة وتتطلب التعاون في مختلف الأصعدة الى جانب أهمية تفعيل دور أعمال القمة العربية والذي تنظمه جامعة الدول العربية في تقريب وجهات النظر وحل القضايا العالقة وبما يصب في صالح العمل العربي المشترك.

وأشار الطباع إلى اهتمام ودور مؤسسات العمل العربي المشترك في مختلف الدول العربية والتي من ضمنها اتحاد رجل الأعمال العرب الحريص منذ تأسيسه في عام 1997 بأن يكون مظلة لمجتمع الأعمال العربي يمكن من خلاله من أداء دورهم التنموي.

*المصدر: وكالة الأنباء الأردنية (بترا)

VISA
Signature

أكثر
من مجرد بطاقة..

تتيح لحاملها استخدامها في المشتريات والسحب النقدي من خلال أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع المنتشرة حول العالم والدخول لصالات الانتظار لدى أكثر من 1000 قاعة في المطارات حيث توفر البطاقة مزايا لكبار المتعاملين خلافا للخدمات التي يمكن الحصول عليها من البطاقات الأخرى .

البنك الإسلامي الأردني
عضو مجموعة البركة

مركز الاتصال 065680001
www.jordanislamicbank.com
@JordanIslamicBankOfficial

خلال اجتماعات الدورة (57) للاتحادات العربية النوعية المتخصصة
اتحاد رجال الأعمال العرب يستعرض البيئة الاستثمارية بالأردن

شارك اتحاد رجال الأعمال العرب ممثلاً برئيسه حمدي الطباع وأمينه العام ثابت الطاهر وأمينه العام المساعد طارق حجازي في اجتماعات الدورة (57) للاتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والتي يستضيفها اتحاد المدربين العرب.

وثمن الطباع جهود الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وحرصها على عقد اللقاءات العربية النوعية بشكل دوري وذلك لمناقشة أبرز القضايا التي تهم مجتمع الأعمال العربي والوقوف على التحديات التي تواجه مؤسسات العمل العربي المشترك، وبما يساهم في تعزيز كفاءة عملها ودورها الهام في تعزيز العلاقات الاقتصادية العربية في مختلف المستويات والأصعدة. مؤكداً حرص الاتحاد على مشاركته الفاعلة في اجتماعات الاتحادات العربية النوعية المتخصصة في دوراتها المتعاقبة.

وخلال الجلسة الأولى من جدول الأعمال قدم الأمين العام المساعد لاتحاد رجال الأعمال العرب طارق حجازي عرضاً تقديماً لتقرير أعده الاتحاد حول الاستثمار في الأردن مبيناً تمتع المملكة بعدد متنوع من المزايا الاستثمارية والتي تجعل البيئة الاستثمارية تنافسية من أهمها الموقع الإستراتيجي التي تجعل المملكة نقطة دخول إقليمية مع البلدان المجاورة والأسواق العالمية.

واشار إلى أن الاردن يشكل نقطة محورية للتجارة والاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الى جانب تمتع الأردن بنظام اقتصادي حر ومنفتح تجارياً على باقي دول العالم ووجود بنية تحتية حديثة يتمتع الأردن بنظام مؤسسي مستقر وكفؤ، بالإضافة إلى توافر بنية تحتية جيدة وسهولة الوصول الى الأسواق من خلال الاتفاقيات التجارية المتنوعة والتي يرتبط بها الأردن مع مختلف دول العالم.

وبين حجازي بأن الأردن يعتبر بيئة صديقة للاستثمار على مستوى المنطقة وذلك لتمتعه بحزمة متنوعة من التشريعات الاستثمارية التي توفر الحماية بالإضافة الى وجود حزم متنوعة من الحوافز الاستثمارية الضريبية وغير الضريبية والجمركية وغير الجمركية كذلك.

وأكد حجازي أنه من ضمن المميزات للاستثمار في الأردن وجود نظام مصرفي ومالي قوي ومتين وتمتع الدينار الأردني بالاستقرار النقدي الى جانب توافر عدد متنوع من المناطق التنموية والمناطق الحرة وبما يساهم في تعزيز مكانة الأردن كمركز للتجارة.

وبين حجازي بأن الأيدي العاملة الأردنية تعتبر من الأمهر والأكثر تنافسية وإنتاجية في المنطقة، الى جانب كون الأردن نقطة جذب للمستثمرين الأجانب الذين يرون البلد كواحة للسلام وكبيئة آمنة ومستقرة.

وأشار حجازي الى وجود عدد متنوع من القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة والتي تتميز بتوفر فرص استثمارية واعدة من أهمها القطاع الصناعي والذي حقق نمواً خلال عام 2022 بما نسبته 3.3% في الصناعات التحويلية و 2.9% في الصناعات الاستخراجية. الى جانب القطاع المالي والتأمين والذي نما بمعدل 4.4% خلال عام 2022.

ولفت إلى تميز الأردن بقطاع سياحي واعد حقق نمواً خلال نفس الفترة بمعدل 4.9%. الى جانب عدد متنوع من القطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الإنشاءات، النقل والتجارة العامة والقطاع الزراعي وقطاع الرعاية الطبية.

وناقش الإجتماع مجموعة من القضايا التنموية والملفات الاقتصادية في الدول العربية ودور وجهود كل اتحاد عربي في تفعيل العمل العربي المشترك وتوحيد الصف العربي في مواجهة التحديات، كما وناقش الإجتماع سبل التعاون مع الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وبما يضمن تفعيل دور كل اتحاد في تعزيز العمل المشترك.

« رجال الأعمال» .... تركيا شريك استراتيجي هام للمملكة

استقبل سعادة السفير التركي اردم اوزان رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع وأعضاء مجلس الإدارة بحضور المستشار التجاري لدى السفارة التركية محمد أورال في مقر السفارة وذلك لبحث آفاق التعاون المشترك بين البلدين على المستوى الاقتصادي والاستثماري والتجاري وبما يساهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين.

وأكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين خلال اللقاء على أن العلاقات الأردنية– التركية علاقات تاريخية وعريقة، لافتاً إلى أن مجلس الأعمال الأردني التركي المشترك مع مجلس العلاقات الخارجية الاقتصادية التركية، والذي تأسس في عام 1994 يعتبر من أكثر المجالس الفاعلة والنشطة، والتي تحرص الجمعية من خلالها على بناء جسر للتواصل بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين. لافتاً الى مساهمة المجلس في زيادة التبادل التجاري الثنائي وكذلك الاستثماري على الرغم من أن الاستثمارات المشتركة لا تزال أقل من مستوى الطموحات.

مبيناً بأن للجمعية دوراً بارزاً في تقوية العلاقات الاقتصادية وجذب الاستثمارات التركية إلى الأردن، وذلك من خلال استمرار التعاون والعمل المشترك بين الجانب الأردني والجانب التركي في المجلس المشترك، مؤكداً أن الأردن تمكن من المحافظة على استقرار البيئة الاستثمارية واثبات مكانته على مستوى المنطقة كوجهة آمنة للاستثمار.

من جهته، أكد سعادة السفير على أهمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، خاصة مع وجود آفاق واسعة للتعاون الاستثماري بين الجانبين، معرباً عن استعداد السفارة للتعاون بهدف التشبيك بشكل أكبر بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين، الى جانب التعاون بين السفارة والجمعية في مجالات الترويج الاستثماري للأردن، مؤكداً أهمية مجلس الأعمال الأردني التركي المشترك كأحد القنوات الفاعلة في تنشيط العلاقات الاقتصادية.

كما واستعرض الطباع موجزاً حول برنامج عمل مجلس ادارة الجمعية و أنشطتها خلال العام الحالي ، داعياً مجتمع الأعمال التركي لزيارة الأردن للإطلاع على الفرص الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية الواعدة والإستفادة من المزايا التي يتيحها قانون البيئة الاستثمارية الجديد.

كما وأكد الجانبان على أهمية تفعيل مجلس الأعمال المشترك وعقد دورة جديدة من أعمال المجلس المشترك والتركيز على اعداد خطط عمل مشتركة تستهدف القطاعات الاقتصادية ذات الإهتمام المشترك بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين، كما وناقش أعضاء مجلس الإدارة عدداً من المواضيع الهامة مؤكدين أهمية التعاون الاستثماري والتجاري في القطاعات الاقتصادية ذات الإهتمام المشترك والتي من أهمها القطاع السياحي.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ ما يقارب 795.6 مليون دولار خلال عام 2021 شكلت الصادرات منه ما قيمته 104.7 مليون دولار تركزت في الأسمدة، الكيماويات، التمور، والتبغ، بينما شكلت المستوردات منها 690.9 مليون دولار تركزت في المواد الغذائية والألبسة والآلات، هذا وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة المهندس عبد الحليم عابدين، المهندس يُسري طهبوب.

التبادل التجاري بين الأردن و تركيا (2021-2022)

العام	الصادرات مليون دولار	الواردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2021	105	691	796	- 586
2022	74	645	719	- 571

* المصدر: مركز التجارة الدولية

أبرز الصادرات الأردنية الى تركيا (2022)	قيمة الصادرات مليون دولار
منتجات كيماوية غير عضوية	36.6
أسمدة	10.5
رصاص ومصنوعاته	4.4
منتجات الصيدلة	1.9

* المصدر: مركز التجارة الدولية

أبرز الواردات الأردنية من تركيا (2022)	قيمة الواردات مليون دولار
ألبسة وتوابع ألبسة، من مصنرات	56.1
أقمشة مصنرة	49.6
مصنوعات من حديد صب أو حديد أو صلب (فولاذ)	31.3
لدائن ومصنوعاتها	26.3

* المصدر: مركز التجارة الدولية

مجلس أعمال أردني- قبرصي هذا العام

استقبل حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين في مقر الجمعية سعادة السفير القبرصي لدى المملكة ميخاليس إيوانو، بحضور عضو مجلس الإدارة ميشيل نزال وطارق حجازي المدير العام، وذلك لبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين ومناقشة الآفاق المستقبلية للفرص الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية الواعدة، وتنمية العلاقات بين مجتمعي الأعمال من كلا البلدين.

وأكد الطباع خلال اللقاء على جهود الجمعية الحثيثة في توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الأردن وباقي دول العالم وحرص الجمعية الدائم على الترويج الاستثماري لأهم الفرص الاستثمارية المتاحة وذلك بهدف تحويلها لمشاريع ذات جدوى اقتصادية.

ولفت الطباع من خلال اللقاء الى رغبة الجمعية في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن وقبرص في مختلف القطاعات الاقتصادية ذات الإهتمام المشترك لدى كلا الجانبين، وبما يحقق المصالح المشتركة، مؤكداً بأن السوق الأردني يتمتع بالعديد من المزايا خاصة مع انفتاحه التجاري وامتلاكه لعدد من الإتفاقيات التجارية التي تجمعه مع مختلف الدول على المستوى العربي وكذلك الدولي.

من جهته، أكد سعادة السفير على استعداد السفارة للتعاون مع الجمعية بهدف دفع العلاقات الثنائية بين البلدين نحو آفاق أرحب، مشيراً إلى رغبة رجال الأعمال والمستثمرين في قبرص للاستثمار في الأردن وذلك للاستفادة من مزاياه الجاذبة للاستثمار، كما وأعرب عن رغبته في زيادة حجم الاستثمارات الأردنية في قبرص خاصة وأنها تمتلك العديد من القطاعات التي تتمتع بمزايا استثمارية كبيرة في مختلف القطاعات.

وأشاد السفير بمستوى العلاقات الثنائية مشيراً إلى أهمية تحسين العلاقات الاقتصادية خاصة وأن هناك فرص حقيقة للتعاون المشترك التي تمكننا من زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، وأكد على أهمية دراسة احتياجات كلا السوقين وتحديد فرص الاستثمار ذات الاهتمام المشترك.

وأكد السفير على أهمية التوجه نحو تأسيس مجلس أعمال أردني – قبرصي لزيادة التشبيك بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين الى جانب تنظيم منتدى أعمال استثماري أردني- قبرصي خلال العام الحالي، على أن يستهدف المنتدى القطاع السياحي ،الإنشاءات والعقارات، وقطاع الصناعات الدوائية والرعاية الطبية، قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الصناعات الكيماوية والمحيكات.

وأشار الطباع الى أهمية العمل على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وكذلك تنويع القاعدة التصديرية من السلع والخدمات، كما وناقش الجانبان عدداً من المواضيع التي تهم مجتمعي الاعمال من كلا الجانبين مؤكدين على ضرورة التعاون المشترك في تبادل زيارات الوفود التجارية بين البلدين الصديقين وتنظيم منتديات الاعمال والمعارض للتعريف بالفرص الاقتصادية المتوفرة لدى الطرفين.

كما وأكد الجانبان على أهمية تكثيف الجهود لتوسيع آفاق علاقات البلدين الاقتصادية وبما ينعكس ايجاباً على التعاون الاستثماري وكذلك الاقتصادي خاصة في القطاع السياحي. ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري

بين البلدين بلغ في عام 2021 ما قيمته 16.8 مليون دولار امريكي، شكلت الصادرات منها 2.8 مليون دولار امريكي تركزت في الكيماويات غير العضوية واللدائن بأنواعها، بينما شكلت المستوردات ما قيمته 14 مليون دولار تركزت في المنتجات الصيدلانية، والمنتجات الغذائية من أبرزها منتجات الألبان.

التبادل التجاري بين الأردن و قبرص (2021-2022)

العام	الصادرات مليون دولار	الواردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2021	3	14	17	- 11
2022	2	13	15	- 11

* المصدر: مركز التجارة الدولية

أبرز الصادرات الأردنية الى قبرص (2022)	قيمة الصادرات مليون دولار
منتجات كيماوية غير عضوية	1
لدائن ومصنوعاتها	0.180
محضرات غذائية متنوعة	0.144

* المصدر: مركز التجارة الدولية

أبرز الواردات الأردنية من قبرص (2022)	قيمة الواردات مليون دولار
منتجات الصيدلة	7
ألبان ومنتجات صناعة الألبان	3
آلات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزاؤها	1
أسماك وقشريات، رخويات	0.467

* المصدر: مركز التجارة الدولية

الأطر والتحديات القانونية التي تواجه التكنولوجيا المالية في الأردن

بقلم: **رامي زياد الخياط**

نائب الرئيس التنفيذي- بنك صفوة الاسلامي

يعتبر التحول الرقمي وتطور التكنولوجيا المالية (Fintech) في الأردن من أبرز الاتجاهات الحديثة في قطاع الخدمات المالية والتي تساهم في تحسين كفاءة العمليات المالية وتوفير خدمات مالية مرنة ومبتكرة للمتعاملين وللشركات ومع كل ذلك، فإن التطور التكنولوجي السريع في مجال Fintech يواجه تحديات قانونية وتشريعية في الأردن.

وتعتبر التكنولوجيا المالية والنظام الجديد القائم على التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي أحد التحديات الجدية للنظام المصرفي التقليدي، وتحديا للأنظمة والتشريعات في أي دولة، اذ أن تطبيق التكنولوجيا المالية يتطلب التعاون بين الجهات الحكومية والمصرفية وشركات التكنولوجيا المختلفة مع وضمان التوازن بين الابتكار والمخاطر المحتملة.

وعليه، وحتى تكون جميع الامور واضحة لجميع الاطراف، يجب أن يكون هناك تفاهم واضح حول الأدوار والمسؤوليات بين الأطراف المعنية ووضع آليات تعاون فعالة لضمان تناغم عمليات التكنولوجيا المالية مع الأنظمة والمعايير القائمة.

وتعد القضايا القانونية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية في الأردن أحد أبرز العوامل التي تؤثر على نمو وتطور هذا القطاع وقد تحد من سرعة انتشاره ويتعلق ذلك بعدة مجالات قد يكون من أبرزها ما يلي: –

أولاً: -ضرورة معالجة قضايا حماية المتعاملين في قطاع التكنولوجيا المالية بحيث يجب رفع كفاءة تنظيم عمليات المدفوعات وحماية البيانات المالية الشخصية للمتعاملين والذي يوجد له ابعاد قانونية وحقوقية، ويجب أن يكون هناك معايير واضحة ومشددة للأمان والخصوصية توفر الثقة للمتعاملين في استخدام التكنولوجيا المالية

ثانياً: -ينبغي تطوير إطار قانوني فعال وملائم لدعم التكنولوجيا المالية في الأردن، حيث يجب أن يكون للقطاع تنظيم ملائم يسمح بالابتكار والتنمية المستدامة، مع الحفاظ على استقرار النظام المالي وحماية المستثمرين وقد تتطلب هذه الخطوة تعديل بعض التشريعات المالية والمصرفية الحالية لتشمل جوانب التكنولوجيا المالية والتوجهات العالمية في هذا المجال.

ثالثًا: -يجب تعزيز جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومواكبة تطور التكنولوجيا المالية معها، اذ يعتبر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الأولويات في الوقت الحالي، ومع توسع نطاق التكنولوجيا المالية، فإن تعزيز إجراءات مكافحة غسل الأموال في هذا القطاع تعتبر أمرا رئيسي.

بناءً على ما سبق، فلا بد للجهات الرقابية والتنظيمية والمشرعين ان يعملوا مع القائمين على صناعة التكنولوجيا المالية لتطوير وتطبيق إطار قوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك يتطلب تبادل المعلومات والتعاون القوي بين البنوك والمؤسسات المالية والشركات التكنولوجية للكشف عن الأنشطة غير القانونية والتصدي لها.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يواكب التدريب في قطاع ال fintech مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المختلفة، ويجب أن يكون هناك نظام تدريبي قوي ومتقدم للعاملين في هذا القطاع، بحيث يكونوا على دراية بالمعايير والإجراءات القانونية المطبقة ويكونوا قادرين على التعامل مع أي تهديد ينشأ.

علاوة على ذلك، يمكن أن تساهم التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي في تعزيز مكافحة غسل الأموال في قطاع التكنولوجيا المالية ويمكن استخدام هذه التقنيات للكشف عن أوجه غير عادية ومشتبه فيها، وتحليل البيانات المالية بشكل فعال لتحديد الأنشطة غير المشروعة.

وعلى الرغم من التحديات القانونية، إلا أن الأردن يعتبر واحدًا من الدول الرائدة في المنطقة فيما يتعلق بتبني التكنولوجيا المالية ويعتبر هذا المجال أحد جوانب رؤى التحديث الاقتصادي الذي أشرف عليه جلالة الملك حفظه الله، وتبناه مشكورا البنك المركزي الاردني المظلة الكبرى للمصارف والشركات المالية في المملكة ووضع ضوابط له، ويوجد في الأردن مجموعة متنوعة من الشركات الناشئة والمؤسسات المالية التقنية التي تقدم حلولًا مبتكرة في مجال الدفع الإلكتروني، والتمويل بمختلف احجامه، والتأمين، والاستثمار.

وبشكل عام، يتطلب تطوير التكنولوجيا المالية في الأردن التوازن بين تشجيع الابتكار وضمان الحماية القانونية والاستقرار المالي، و يجب أن يكون هناك تعاون وثيق بين الجهات التنظيمية والقطاع الخاص لتطوير إطار قانوني يعزز الابتكار ويحمي المستهلكين ويدعم التنمية المستدامة كما ذكرت سابقا، ويجب تطوير نظم أمان فعالة لحماية البيانات المالية وتأمين العمليات المالية الإلكترونية، كما أنه ينبغي أن تواكب القوانين الناظمة للعمل ما يخول السلطات القضائية على تطبيق القوانين ومعاقبة المخالفين لضمان أن الأفراد والشركات يثقون في استخدام التكنولوجيا المالية بأمان وثقة.

وأخيراً وليس آخراً، فإن قطاع التكنولوجيا المالية في الأردن يتطلب مواجهة التحديات القانونية المتعلقة بالتنظيم وحماية المستهلك ومكافحة غسل الأموال من خلال تطوير إطار قانوني فعال وتعزيز التعاون بين الجهات التنظيمية والقطاع الخاص والذي يمكن من خلاله تحقيق التوازن المطلوب بين التطور التكنولوجي والحماية القانونية وتعزيز نمو قطاع التكنولوجيا المالية في الأردن.

البنك العربي الإسلامي الدولي

أفضل مؤسسة إسلامية مالية

في الأردن لعام 2023

البنك العربي الإسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

iiabank.com.jo | 080022224 - 065003300 |

اتحاد رجال الأعمال العرب
يبحث آفاق تطوير الشراكات العربية- الصينية

شارك اتحاد رجال الأعمال العرب ممثلاً برئيسه حمدي الطباع وأمينه العام المساعد في أعمال الدورة العاشرة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين، والمنعقدة في الرياض خلال الفترة 11-2023/06/12 تحت رعاية ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، وبتنظيم مشترك من قبل وزارة الاستثمار السعودية بالشراكة مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية واتحاد الغرف العربية تحت شعار «التعاون من أجل الرخاء» وحظي المؤتمر بمشاركة 3,500 من قادة الأعمال والمبتكرين وصناع القرار من أكثر من 26 دولة، الى جانب نخبة من رجال الأعمال والمستثمرين من مختلف الدول العربية.

وأكد الطباع خلال مشاركته كمتحدث رئيسي في أعمال المؤتمر أن الاتحاد كأحد مؤسسات العمل العربي المشترك حريص على مشاركته الفاعلة والتنظيم في أعمال المؤتمر في مختلف دوراته، وذلك للدور الهام الذي يقوم عليه هذا المؤتمر في تعزيز العلاقات العربية الصينية وترسيخها وبما يعزز آفاق التعاون المشترك.

ولفت الطباع الى تميز العلاقات الاقتصادية العربية الصينية بالتنوع والشمولية، وقال الطباع: « هذه العلاقات لم تترك أي قطاع اقتصادي الا وكان له دور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي وتطوير الصادرات وتعزيز حجم التبادل التجاري والاستثمارات البينية بين الجانبين».

وبين الطباع بأن الصين تهدف إلى تعزيز التجارة مع الدول العربية وتطوير العلاقات التجارية بينهما بشكل مستمر كما وتسعى الدول العربية كذلك إلى جذب المزيد من الاستثمارات الصينية في مختلف المجالات الاقتصادية، وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة للشركات الصينية. فحققت العلاقات الثنائية في الآونة الأخيرة، نقلة نوعية مع وجود العديد من الفرص الواعدة.

لافتاً الى أن التجارة الخارجية بين الدول العربية والصين تحظى بأهمية كبيرة من كلا الجانبين خاصة وأن الصين تعتبر من أهم الشركاء التجاريين للدول العربية، مشيراً الى نمو الصادرات العربية الى الصين بمعدل 24.2%، لتبلغ 145 مليار دولار مشكلةً ما نسبته 14% من اجمالي الصادرات العربية بينما نمت الواردات العربية من الصين 6.2% خلال عام 2021 لتبلغ 131 مليار دولار مشكلةً ما نسبته 5.3%. كما وبلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين 276 مليار دولار.

وأكد الطباع على أهمية مبادرة «الحزام والطريق»وانعكاساتها الايجابية على العلاقات العربية الصينية والتي تم اطلاقها خلال عام 2013 فقد كان للمبادرة تأثيرات ايجابية على العلاقات العربية الصينية، ونتج عنها تحسن في حجم التجارة والاستثمارات بين الصين والدول العربية المشاركة في المبادرة، الى جانب تعزيز التعاون الثنائي في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وقال الطباع: « لا يمكن انكار الآفاق المستقبلية للقمة العربية الصينية والتي تعد من الأحداث الرئيسية التي جمعت بين الدول العربية والصين خلال عام 2022 ومن المتوقع أن تساهم في تعزيز التعاون الثنائي بين الجانبين في مجالات متعددة، بما في ذلك الاقتصاد والتجارة والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والتنمية المستدامة".

وبين الطباع تطلعات مجتمع الأعمال العربي بأن يساهم المؤتمر في المضي قدماً لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي والصيني ورفع مستوى التعاون الى آفاق جديدة من خلال تطوير وتحديث آليات التعاون المشتركة، وايجاد الحلول للمعيقات التي تواجه القطاع الخاص العربي والصيني والذي يشكل الرافعة الأولى لتعزيز مستوى التعاون الثنائي.

مشدداً على أهمية أن تكون الصين شريك أساسي في بناء البنية التحتية في الوطن العربي وأن تكون شريك استراتيجي للمنطقة العربية في قطاع تكنولوجيا المعلومات الذي يقود العالم في القرن الواحد والعشرين والتعاون المشترك من أجل توفير فرص عمل للعمالة في الوطن العربي بالتعاون مع الشركاء الصينيين ليصبح الشرق يقود العالم اقتصادياً.

وأكد الطباع على أهمية التعاون العربي الصيني في مجالات نقل المعرفة والتدريب المهني والتعاون على المستوى التعليمي خاصة التعليم المهني وانعكاساته الايجابية على القطاعات الاقتصادية، لافتاً الى أن التعليم والتدريب المهني يلعبان دورا مهما في تعزيز العلاقات العربية الصينية على عدة مستويات فيساهم التعاون في مجال التعليم والتدريب المهني في تعزيز التبادل الثقافي والأكاديمي بين الجانبين فينتج عنه بناء جسور التفاهم والتعاون بين الجانبين، كما ويساهم ذلك في تعزيز آفاق التعاون في المجالات الأكاديمية والبحثية وبما يساهم في تطوير المعرفة والتكنولوجيا في مجالات مختلفة.

وأكد الطباع أن التعاون في مجال التعليم المهني والتدريب يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية والصين فيمكن للخبرات والمعرفة التكنولوجية الصينية أن تساهم في تطوير المهارات المهنية والتقنية للعمال والشباب في الدول العربية، وبما يعزز قدراتهم وفرصهم في سوق العمل.

من جهته، أكد طارق حجازي الأمين العام المساعد للاتحاد من خلال مشاركته في أعمال المؤتمر على أهمية الصين كشريك استثماري وتجاري أساسي للوطن العربي مبيناً أن حجم استثمارات الصين في الدول العربية ارتفعت 9% بقيمة 17 مليار دولار خلال 2021 فكان حجم الاستثمار الكلي 196.9 مليار دولار بنهاية 2020، وتعتبر السعودية من أكثر الدول جذباً للاستثمارات الصينية التي استقطبت خلال الفترة 2005-2021 ما يقارب 43.5 مليار دولار.

وأشار حجازي لدور الصين في دعم آليات تمويل فرص الاستثمار في الوطن العربي لافتاً الى أن الصين لها دور هام ومحوري في مجالات تمويل الاستثمارات في الوطن العربي خاصة من خلال القروض والتمويل مبيناً أن الصين تقدم الصين قروضاً متنوعة لغايات تنفيذ مشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي، الى جانب استثمار الشركات الصينية في الوطن العربي مما يدعم فرص الاستثمار في مختلف القطاعات، بالإضافة الى الشراكات الاقتصادية التي تجمع كلا الجانبين في مجالات المناطق الحرة والتنموية والتعاون في مجال التكنولوجيا والابتكار.

وأشار حجازي الى اقتراح الاتحاد وبهدف تعزيز آفاق التعاون بين الصين والوطن العربي في مجالات تمويل فرص الاستثمار التوجه نحو توقيع بروتوكولات تعاون في هذا الشأن مع الجهات ذات العلاقة، وتوجيه هذه البروتوكولات نحو تأسيس صندوق استثماري مشترك يدعم تمويل المشاريع المشتركة والقائمة في الوطن العربي.

كما وبين حجازي الى أنه تم توقيع اتفاقيات استثمار مشتركة خلال انعقاد مؤتمر الأعمال العربي الصيني تتجاوز 10 مليار دولار تشمل على ما يقارب 30 اتفاقية وصفقة في عدد من القطاعات، بما في ذلك التكنولوجيا، ومصادر الطاقة المتجددة، والزراعة، والعقارات، والمعادن، وسلاسل التوريد، والسياحة، والرعاية الصحية. كما وشهد المؤتمر توقيع عدد من الاتفاقيات بين القطاعين العام والخاصبما يقارب 5.6 مليار دولار.

ولفت حجازي الى تنوع أعمال المؤتمر من حيث المواضيع المطروحة على أجندة الأعمال واللقاءات وورشات العمل الثرية مبيناً بأن أعمال المؤتمر تضمنت 8 جلسات حوارية رئيسة و18 ورشة عمل استهدفت في مجملها التعريف بالمبادرات والفرص التي تلعب دوراً هاماً في تكثيف التعاون المؤسسي بين الجانبين، وتعزيز العلاقات الاقتصادية المشتركة في المستقبل القريب، ومن أهم هذه المواضيع لفت حجازي الى مناقشة المؤتمر لموضوع الاستثمار والتمويل من خلال مبادرة الحزام والطريق، الى جانب الطرق المبتكرة لإنتاج الطاقة النظيفة، والطاقة المتجددة، والحد من الانبعاثات الكربونية، كما وتم بحث موضوع دور السياحة والترفيه في تنويع الاقتصاد، كما ولفت حجازي الى مناقشة الأمن الغذائي والزراعة وغيرها العديد من المواضيع الهامة. وأشار حجازي الى حرص الاتحاد على أن يكون شريكا داعماً في أعمال المؤتمر في مختلف دوراته المنعقدة وبما يساهم في تعزيز العلاقات العربية الصينية.

الجيل الخامس 5G وسهولة ممارسة الأعمال

ساهم النمو المتسارع الذي شهده العالم في الآونة الأخيرة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تحسين وتطوير كفاءة العمليات الإنتاجية وخلق مجالات أعمال جديدة، وأصبح من المؤكد أن القوة التنافسية الاقتصادية في الدول تعتمد بشكل أساسي على مدى قدرتها على مواكبة التطورات وتوفير البنية التحتية المتطورة لقطاع الاتصالات وقطاع تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي بصفتها محركات أساسية للقطاعات الاقتصادية جميعها. الأمر الذي دفع معظم دول العالم إلى تسريع رسم السياسات والاستثمار فيها ووضعها على سلم أولويات الحكومات محاولة للاستفادة من الثورة الصناعية الرابعة.

أكدت الحكومة الأردنية من خلال البرنامج التأشيري التنفيذي (2021 – 2024) وتحديدًا في المحور الثالث على أهمية مواكبة التقدم العالمي من خلال الاستمرار في بناء البنية التحتية الرقمية المتطورة والممكنة للتحول الرقمي والاقتصاد .ونتيجة لإدراك الحكومة الأردنية للدور الذي يؤديه التحول الرقمي كمحرك حيوي للتنمية الاقتصادية ومساهم فاعل في حل المشاكل الاقتصادية المزمنة التي يعاني منها الأردن ومحفز لتطوير نماذج الأعمال ، فقد تم إقرار الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي والخطة التنفيذية (2021 – 2025) بهدف توفير البنية التحتية اللازمة لعملية التحول الرقمي وفق أحدث التقنيات بما يخدم الأفراد والمؤسسات ، والارتقاء بالخدمات الحكومية للشرائح كافة، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة . كما وركزت رؤية التحديث الاقتصادي على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باعتباره واحدًا من

بقلم: **المهندس بسام السرحان**
رئيس مجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

المحركات الرئيسية لتحقيق الأهداف التي تصبو الرؤية إلى تحقيقها. حيث تم التركيز في الرؤية على أهمية إدخال خدمات الجيل الخامس إيمانًا من صانعي القرار في الأردن بالفوائد الاقتصادية المصاحبة لهذه التقنية، فهي لا توفر سرعة اتصال وتنزيل فحسب؛ بل تثبت أنها محرك حقيقي لتطوير أعمال وخدمات الصناعات والقطاعات كافة، وعامل أساسي لنجاح عملية التحول الرقمي، بما في ذلك توفير البنية التحتية المستقرة والآمنة والمدعومة بتقنية الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء التي ستساعد في تطوير وتمكين مفهوم المدن الذكية المستدامة خلال السنوات القليلة المقبلة.

وتشير العديد من الدراسات إلى أن إدخال خدمات الجيل الخامس سيعمل على تسريع العملية الإنتاجية وظهور أعمال جديدة وتمكين الابتكار وريادة الأعمال، وبالتالي زيادة المساهمة في الناتج الإجمالي، حيث من المتوقع أن يؤدي إدخال خدمات الجيل الخامس إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي تدريجياً لتصل نسبة الزيادة إلى 1% بحلول عام 2030 حسب دراسة (PWC).

وتشير أيضا دراسة رابطة مشغلي الهواتف المتنقلة (GSMA) إلى أن إدخال خدمات الجيل الخامس سيعمل على زيادة الناتج الإجمالي العالمي بنحو 960 مليار دولار بحلول العام 2030، وستساهم الترددات المتوسطة الخاصة بهذه الشبكات في نحو 65 % من الإجمالي أو ما يناهز 610 مليار دولار. كما وأظهرت نتائج دراسة للاتحاد الدولي للاتصالات) ITU (أن زيادة نسبة الانتشار في خدمات الاتصالات المتنقلة بنسبة 10% سوف تؤدي إلى زيادة دخل الفرد في بعض الدول العربية بنسبة 1.8%.

إن كل ما سبق يشير إلى أن تكنولوجيا الجيل الخامس ستحدث ثورة تتعدى عالم الاتصالات وتقنية المعلومات لتشمل جوانب الحياة كافة : الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والتعليمية والخدماتية وغيرها ، وسيكون لها الدور الرئيس لدعم ورسم السياسات نحو التحول الرقمي ، حيث من المتوقع أن تصل نسبة انتشار خدمات الجيل الخامس إلى حوالي 60% على المستوى العالمي حتى العام 2030.

إن حرص الحكومة الأردنية على إدخال تقنية الجيل الخامس إلى المملكة بما يتوافق مع رؤية التحديث الاقتصادي لتكون إحدى الركائز الأساسية في البنية التحتية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأردن، وإن الاهتمام الملكي بتطوير وتحديث البنية التحتية لقطاعات الأعمال المختلفة ساهم في الارتقاء بالتشاركية بين القطاعين العام والخاص، حيث عملت هيئة تنظيم قطاع الاتصالات وبالتعاون مع جميع الشركاء الحكوميين بتذليل العقبات كافة لتسريع إطلاق خدمات الجيل الخامس إلى المملكة.

نحن اليوم فخورون جدًا بهذا الإنجاز التاريخي وبأن نكون أول دولة عربية خارج دول مجلس التعاون الخليجي تطلق خدمات الجيل الخامس ، ونحن فخورون أيضًا بأن يكون إطلاق خدمات الجيل الخامس واحدًا من أوائل مخرجات رؤية التحديث الاقتصادي، الأمر الذي سيساهم حتمًا في تعزيز قدرات قطاع الاتصالات التنافسية والاستثمارية وتطوير البنية التحتية لشبكات الاتصالات وزيادة عدد الوظائف المستحدثة .

وفي الختام أرغب بتوجيه رسالة إلى جميع المعنيين في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وأصحاب الأعمال والمستثمرين المحليين والخارجيين وحثهم على ضرورة بذل المزيد من الجهود لاستشراف المستقبل في هذا القطاع والبحث عن الفرص المثلى لتطوير الأعمال القائمة وزيادة الاستثمار وخلق أعمال جديدة للاستفادة من خدمات الجيل الخامس، وللمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

اتحاد رجال الأعمال العرب
يشارك في أعمال منتدى المال والأعمال الأردني – العراقي

شارك اتحاد رجال الأعمال العرب ممثلاً برئيسها حمدي الطباع في أعمال منتدى المال والأعمال الأردني – العراقي، الذي ينظمه مجلس الأعمال العراقي في عمان، تحت شعار «بناء جسور الازدهار المشترك» وبمشاركة واسعة من رجال الأعمال والمستثمرين من كلا الجانبين.

الطباع: مشروع مد أنبوب النفط العراقي من البصرة إلى العقبة مشروع حيوي وهام لكلا البلدين

و دعا الطباع مجتمع الأعمال الأردني العراقي إلى ضرورة التوجه نحو بناء خطة عمل زمنية محددة تمثل رؤية واضحة لأولويات المرحلة المقبلة، وما يرغب كلا الجانبين بتحقيقه في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية بما يحقق المصالح المشتركة، ويسهم في تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وأكد الطباع ضرورة التركيز على إمكانات البلدين والمزايا التنافسية للإستفادة المشتركة في العديد من القطاعات منها الإنشاءات والمقاولات، السياحية، والقطاع المالي، بالإضافة إلى المشاريع الواعدة في مجال مشروعي الربط الكهربائي وأنبوب النفط بين البصرة والعقبة. وشدد على ضرورة التوجه نحو تحديد التحديات والمعوقات القائمة بين البلدين سواء ذات العلاقة بالتعاون الجمركي أو غير الجمركي والتي تحتاج الى رفع فاعلية التفاوض الثنائي بين كلا الجانبين، خاصة المتعلقة بأهمية الإسراع في تنفيذ الربط الكهربائي لأهميته الاستراتيجية والمنوي البدء بتفعيله مطلع آب المقبل، بطاقة تبلغ 150 ميغاواط كمرحلة أولى، 500 ميغاواط كمرحلة ثانية، 900 ميغاواط كمرحلة ثالثة.

وأشار إلى أهمية العمل على تسريع الخطوات العملية والتعاون المشترك في تنفيذ مشروع مد أنبوب النفط العراقي من البصرة إلى العقبة، لأهميته الحيوية، والذي تم اقتراحه منذ سنوات عديدة بالإضافة إلى توسعة قوائم السلع الأردنية المعفاة من الرسوم الجمركية، لتعزيز التبادل التجاري في ضوء وصول الرسوم إلى ما يقارب 30%.

وأكد الطباع ضرورة التعاون المشترك في مجال تعزيز الاستفادة من اتفاقيتي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتجارة الثنائية بين البلدين، بالإضافة إلى التوجه نحو تسهيل عمليات النقل البري، والعمل على بحث التحديات المتعلقة بنقل البضائع بين البلدين، لضمان ديمومة حركة السلع المشتركة.

وقال إن أساس نجاح التعاون الاقتصادي بين البلدين ينبثق من تعزيز دور القطاع الخاص والتشبيك فيما بينهم بشكل اكبر، ولإتاحة الفرص لإقامة شراكات استثمارية وتجارية تكون قائمة على تحقيق منفعة جميع الأطراف والاستفادة من المزايا التنافسية وتحقق التكامل الاقتصادي بين الجانبين.

السقاف: " 32 مليار دولار حجم الاستثمارات العراقية في الأردن "

أكدت وزيرة الاستثمار خلود السقاف، أن الأردن يتطلع لمزيد من الاستثمارات العراقية بالمملكة، وتوسعة القائم منها لبناء شراكات مثمرة تعود بالنفع على البلدين. وقالت إن الاستثمارات العراقية في الأردن التي تصل لقرابة 32 مليار دولار، أسهمت في التنمية الاقتصادية وتوزعت على العديد من القطاعات الاقتصادية كالقطاع العقاري والمالي والصناعي والسياحي وغيرها.

ولفتت خلال مشاركتها في جلسة البيئة الاستثمارية المتاحة والقوانين والتسهيلات المقدمة للمستثمرين العراقيين والأردنيين، إلى أن قانون البيئة الاستثمارية الجديد يساوي بين المستثمر المحلي والأجنبي بالحقوق والواجبات.

وأكدت خلال الجلسة التي أدارها رئيس مجلس الأعمال العراقي في عمان الدكتور ماجد الساعدي، إن القانون الذي أعد وفق أفضل الممارسات العالمية يوفر كذلك مزايا وحوافز إضافية للمشاريع ضمن معايير محددة ترتبط بعناصر منها العمالة وتشغيل المرأة وإدخال التكنولوجيا والقيمة المضافة العالية.

وبينت السقاف أن إنجاز معاملات المستثمرين والرد على طلباتهم أصبحت تتم خلال مدة لا تتجاوز 15 يوم عمل من تاريخ تسلم الطلب المستكمل للمتطلبات، وفي حال تأخر الجهة الرسمية عن الرد قبل انتهاء هذه الفترة يعد ذلك موافقة تلقائية لإنجاز المعاملة.

رجال الأعمال العرب يشارك بمؤتمر اقتصادي في لبنان

شارك اتحاد رجال الأعمال العرب في أعمال مؤتمر الاقتصاد الإغترابي الثالث الذي نظمته مجموعة الأعمال والاقتصاد بالتعاون مع الهيئات الاقتصادية والهيئات الإغترابية اللبنانية بالعاصمة بيروت، برعاية رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي.

وأكد رئيس الاتحاد حمدي الطباع أن توطين استثمارات المغتربين وتشجيعهم على الاستثمار في أوطانهم قضية مهمة ولها ابعاد وطنية، مشددا على ضرورة تشجيع أصحاب الأعمال العرب المقيمين بالخارج للاستثمار في الدول العربية بما يسهم بتوفير فرص العمل للشباب.

وأكد الطباع بأن المغتربين لهم دوراً اقتصادياً واجتماعياً هاماً وأساسياً، من خلال حوالات العاملين في الخارج التي تعد أحد أهم المصادر المغذية للاحتياطيات الأجنبية والمحركة لعجلة النمو الاقتصادي. كما واعتبر الطباع الذي يرأس كذلك جمعية رجال الأعمال الاردنيين، المغتربين العرب سفراء لوطنهم في الخارج وحلقة الوصل بين بلدانهم ومختلف دول العالم.

وقال الطباع: « يقع على عاتقنا اليوم كمجتمع أعمال عربي أن نتعاون ونكاتف مع المغتربين من رجال الأعمال، للترويج للبيئة الاستثمارية الأردنية التنافسية، وتعريف العالم أجمع بأهم وأبرز المشاريع والفرص الاستثمارية المتاحة".

وشهد المؤتمر الذي حضره أكثر من 300 مشارك من لبنان ومن نحو 30 بلداً تكريم شخصيات لبنانية وعربية، ممن تركوا بصمة واضحة في مجال الاستثمار، من بينهم الطباع.

جمعية رجال الأعمال
تلتقي جمعية رجال الأعمال المصريين والأفارقة

استقبل حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الاعمال الأردنيين وأعضاء مجلس الإدارة، رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين والأفارقة الدكتور يُسري الشرقاوي، ورئيسة لجنة المرآة الافريقية في الجمعية صفاء الديهي، وذلك لبحث أوجه التعاون بين الجمعيتين وعرض دور الجمعية في السوق الافريقي.

وبين الطباع بأن الجمعية ومنذ تأسيسها وهي حريصة على تعزيز دور القطاع الخاص كشريك أساسي وهام في عملية التنمية الاقتصادية الى جانب دور الجمعية الهام في تعزيز البيئة الاستثمارية والترويج الاستثماري للأردن على المستوى العربي والدولي، لافتاً الى اهتمام الجمعية على التشبيك بشكل مستمر مع مختلف الفعاليات الاقتصادية خاصة في مصر والسوق الأفريقي الذي يعتبر من أهم الأسواق الاقتصادية على مستوى المنطقة.

وأشار الطباع الى تميز الأردن بعدد من القطاعات الاقتصادية الواعدة والتي تشكل فرص استثمارية هامة يمكن للجانب الأفريقي الاستفادة منها خاصة في مجالات الرعاية الطبية وتكنولوجيا المعلومات، والتي تعد قطاعات هامة في السوق الأفريقي ويمكن تحويلها بالتعاون على مستوى القطاع الخاص الى مشاريع وشراكات استراتيجية هامة.

كما وبين الطباع أهمية الاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي ترتبط بها مصر مع دول أفريقيا وذلك من خلال التعاون المشترك على مستوى القطاع الخاص والتعاون في إيجاد شراكات استراتيجية ليست فقط على المستوى الثنائي بين البلدين وانما على المستوى العربي. خاصة مع وجود استثمارات أردنية متميزة في مصر.

من جهته، أعرب رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين والأفارقة الدكتور يُسري الشرقاوي عن سعادته باللقاء مثمناً دور جمعية رجال الأعمال الأردنيين الاقتصادي الهام كأحد الممثلين للقطاع الخاص، لافتاً الى أن الجمعية حريصة على اللقاء وبشكل مستمر مع مختلف الفعاليات الاقتصادية لمناقشة أبرز القضايا التي تهم مجتمع الأعمال العربي، الى جانب التعريف المستمر بجهود الجمعية المبذولة في مختلف المجالات والأصعدة.

واستعرض موجزا حول أهم إنجازات الجمعية وجهودها في تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية في مختلف دول أفريقيا لافتاً الى أنه تم انشاء الجمعية في عام 2019 بهدف زيادة تعاون القطاع الخاص المصري مع النظراء الأفارقة. مبيناً تكون الجمعية من عدد من اللجان من مختلف القطاعات ومن أبرزها القطاع الصناعي.

وأشار الشرقاوي الى أن الجمعية حريصة على بناء الثقة وتبادل المعلومات والتعاون لزيادة الأعمال التجارية بين الدول الأفريقية، من خلال تبادل الزيارات والتشبيك بين رجال الأعمال وتعريفهم بأهم الفرص الاستثمارية. كما وبين الشرقاوي الأهمية الاقتصادية لعدد من المشاريع المصرية المتميزة خاصة في مجالات المياه والطاقة.

كما واتفق الجانبين على توقيع مذكرة تفاهم بهدف تعزيز العلاقات بين الأردن ودول افريقيا وتبادل الخبرات الى جانب التعاون المشترك في تبادل الوفود التجارية وبما يساهم في تعزيز آواصر العلاقات على المستوى العربي خاصة في القطاعات الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك، وإيجاد برامج عمل تساهم في تحقيق الأهداف المرجوة من مذكرة التفاهم المنوي توقيعها. هذا وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة، محمد البلبيسي، والمهندس يُسري طهبوب.

مجتمع الأعمال

"رجال الاعمال العرب " : الشراكات الاستثمارية العربية-الهندية واعدة بالفرص المستقبلية

انطلقت في نيودلهي أعمال مؤتمر الشراكة الهندية العربية السادس تحت عنوان «التعاون التجاري الهندي العربي: الطريق إلى الأمام»، وذلك بتنظيم مشترك من جامعة الدول العربية، واتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية (FICCI)، واتحاد الغرف العربية، واتحاد رجال الأعمال العرب، وبمشاركة واسعة من مؤسسات العمل العربي المشترك

وأكد الأمين العام المساعد لاتحاد رجال الأعمال العرب طارق حجازي أهمية العلاقات الاستثمارية العربية-الهندية والتي تطورت بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة وذلك نتيجة الشراكات الاستراتيجية القائمة على المصالح الاقتصادية المشتركة وتعاون كلا الجانبين في تحقيق الازدهار والنمو في كافة الأصعدة

وقال حجازي: «نرى اليوم نتائج هذه الشراكة الاستراتيجية التي أسستها جامعة الدول العربية لما تتمتع به العلاقات المشتركة بتاريخ طويل من التعاون التجاري والاستثماري المشترك في مختلف القطاعات الاقتصادية الواعدة من أبرزها، قطاع الطاقة، والبنية التحتية، والقطاع الصناعي، وتكنولوجيا المعلومات وكذلك القطاع السياحي»

وبين حجازي بأن الهند تعتبر ثالث أكبر دولة مستثمرة في الوطن العربي من حيث عدد المشاريع خلال عام 2021، بعدد مشاريع بلغت 105 كما وتعتبر الهند ثالث أكبر دولة مستثمرة في الوطن العربي من حيث رأس المال خلال نفس الفترة بقيمة استثمارات بلغت 4.8 مليار دولار وبنسبة 14.6% من اجمالي رؤوس الأموال المستثمرة في الوطن العربي، وتعتبر الهند ثاني أكبر دولة مستثمرة في الوطن العربي من حيث خلق الوظائف خلال نفس الفترة بما يقارب 8,700 فرصة عمل، وبنسبة 11.5% من اجمالي عدد الوظائف الإجمالية

ولفت حجازي الى العوامل التي ساهمت في انجاح الشراكة العربية-الهندية والتي من أهمها التعاون المشترك في مجال الطاقة خاصة وأن الهند تعد من أكبر مستوردي النفط العربي ويشكل التعاون الثنائي في قطاع الطاقة محفزاً هاماً للاستثمار، الى جانب مساهمة الهند بشكل كبير في الاستثمار في مشاريع البنية التحتية لدى الوطن العربي، خاصة في بناء الطرق والجسور والمطارات. كما وبين حجازي أن للتجارة الثنائية بين الجانبين تأثير ايجابي مباشر على مستوى العلاقات الثنائية بين كلا الجانبين فتعتبر الهند من أهم الشركاء التجاريين في الوطن العربي مما نتج عنه زيادة في المشاريع الاستثمارية المشتركة

وشدد حجازي على أهمية تعزيز التعاون على المستوى الاستثماري بين الوطن العربي والجانب الهندي وذلك من خلال العمل على تزويد الجانب الهندي من رجال أعمال ومستثمرين من خلال عقد ورش العمل بأهم العوامل الإيجابية الجاذبة للاستثمار في الوطن العربي، والترويج لها بمختلف الوسائل مع التركيز على مزايا الموقع الاستراتيجي للوطن العربي، والاقتصاد المنفتح تجارياً والداعم للاقتصاد الحر، بالإضافة إلى تنوع الموارد الطبيعية

الى جانب أهمية التوجه نحو وضع برامج تنفيذية لكافة الاتفاقيات الثنائية وبروتوكولات التفاهم والتعاون الموقعة بين الدول العربية والهند وتحقيق أكبر استفادة ممكنة منها، وعقد جلسة متخصصة بين القطاعين العام والخاص لدى الجانبين تهدف الى تحديد المعوقات التي تحد من تنمية الاستثمار والتبادل التجاري والتعاون بين الجانبين والعمل على إيجاد حلول عملية للتخفيف من هذه التحديات والصعوبات والارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى مستويات أفضل

وأعرب حجازي عن أمله بأن يساهم هذا المؤتمر في الوصول الى تطلعات مجتمع الأعمال العربي في تحقيق شراكة عربية هندية مستقبلية نحو الأمام، وتوطيد العلاقات الاقتصادية في مختلف المجالات لما فيه خير ومصلحة الجانبين

مؤكداً حرص اتحاد رجال الاعمال العرب لبذل كافة الجهود الممكنة وتسخير امكانياته لتنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية بين القطاع الخاص في الهند والدول العربية وعن ترحيب الاتحاد استضافة الدورة السابعة لمؤتمر الشراكة العربي الهندي في مقر الاتحاد في عمان-المملكة الأردنية الهاشمية

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تشارك في اجتماع صندوق الاستثمارات العامة السعودية

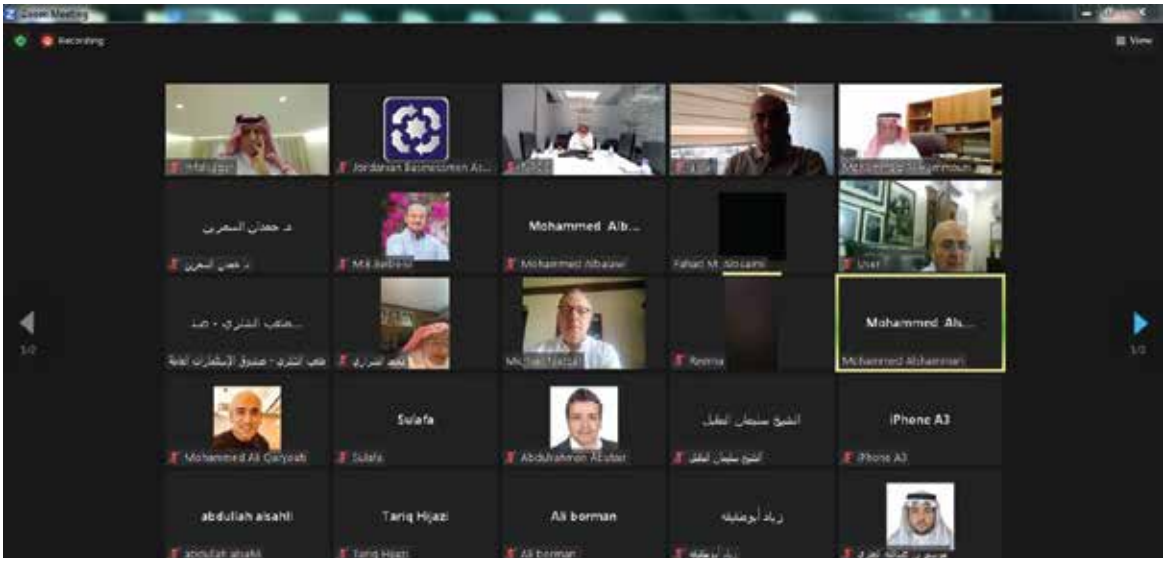

شاركت جمعية رجال الأعمال الأردنيين في اجتماع صندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية افتراضياً عبر منصة زووم بتاريخ 2023/7/11 بمشاركة واسعة من أعضاء الهيئة العامة لجمعية رجال الأعمال الأردنيين وبتنظيم من مجلس الأعمال السعودي الأردني لبحث تطوير للعلاقات الاقتصادية الثنائية بين البلدين.

وأكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين على أن مجتمع الأعمال الأردني يفخر بالعلاقات الأردنية السعودية لافتاً الى أن وزارة الاستثمار قامت بإطلاق منصة جديدة « استثمر في الأردن» يتضمن حزم متنوعة من الفرص الاستثمارية ونتطلع الى استثمار الجانب السعودي في هذه الفرص الاستثمارية الواعدة والتي تشكل وجهة جديدة للخارطة الاستثمارية.

وأشار الطباع الى أن الأردن مقبل على خطة استثمارية واعدة خاصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والقطاع السياحي، مبيناً أهمية أن يكون للجانب السعودي شريك استثماري خاصة في مشروع الناقل الوطني الى جانب استغلال الفرص الاستثمارية في القطاع الزراعي. مثمناً الدور الهام لصندوق الاستثمار السعودي في الأردن.

كما وبين الطباع بأن السعودية تعد من أكبر المستثمرين في الأردن، وتبلغ الاستثمارات السعودية في الأردن ما يقارب 13 مليار دينار موزعة على عدد متنوع من القطاعات الاقتصادية من أبرزها النقل، البنية التحتية، الطاقة، القطاع المالي والتجاري، قطاع الإنشاءات السياحية، والقطاع الصناعي، وتحتل الاستثمارات السعودية المرتبة الأولى على مستوى الدول العربية والأجنبية المستثمرة من حيث القيمة السوقية للاستثمارات السعودية في بورصة عمان خلال عام 2022 بما قيمته 1.7 مليار دولار.

كما ولفت الطباع بأن السعودية تعتبر من أهم شركاء الأردن التجاريين، فبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال عام 2022 ما قيمته 5.3 مليار دولار شكلت الصادرات منها ما يقارب 1.2 مليار دولار مقابل 4.1 مليار دولار أمريكي مستوردات. لافتاً الى تطور حجم التبادل التجاري بشكل ملحوظ خلال أخر سنتين بين البلدين.

بدوره، أكد الدكتور حمدان السمرين رئيس مجلس الأعمال السعودي الأردني على أهمية اللقاء ومساهمته في التواصل والتشبيك بين مختلف الفعاليات الاقتصادية الممثلة للقطاع الخاص بين البلدين، مشيراً الى تطلع كلا الجانبين لبناء شراكات استراتيجية على المستوى الاستثماري والتجاري في مختلف القطاعات.

كما وثمن السمرين الجهود الكبيرة والدور الاقتصادي الهام لصندوق الاستثمارات العامة السعودي ومساهمته في تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية في السعودية.

بدوره، أشار محمد البلبيسي نائب رئيس مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين الى تمتع العلاقات الاستثمارية بين الأردن والسعودية بتاريخ عريق وقوي، وتشهد هذه العلاقات تطوراً مستمراً في السنوات الأخيرة. فقد شهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين شراكات استثمارية هامة في مختلف القطاعات، من بينها الطاقة والتعدين والصناعات الثقيلة والخدمات المالية وغيرها العديد من المجالات المتنوعة.

وقال البلبيسي «مما لا شك فيه أن أساس نجاح التعاون الاقتصادي بين البلدين ينبثق من تعزيز دور القطاع الخاص والتشبيك فيما بينهم بشكل أكبر، لإتاحة الفرص لإقامة شراكات استثمارية وتجارية تحقق منفعة جميع الأطراف»، مبيناً أن السوق السعودي سوق واعد وكبير للصناعة الأردنية والتي نجحت بالتفوق على العديد من الصناعات على مستوى المنطقة ويتطلع مجتمع الأعمال الأردني نحو أن يكون الأردن مركزاً لانطلاق الاستثمارات العربية والأجنبية التي تستهدف السعودية والمشاركة في عملية التنمية التي نتطلع لها كإقليم.

من جانبه، أشار المهندس عبد الرحيم البقاعي أمين السر في جمعية رجال الأعمال الأردنيين الى أهمية الشراكة الأردنية السعودية في مجال النفط والطاقة، مبيناً أهمية أن يكون الجانب السعودي جزء من مشروع التوسعة لمصفاة البترول كمشروع حيوي وهام على مستوى المنطقة.

وأكد أعضاء مجلس ادارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين على مواصلة الجهود المبذولة من خلال هذه اللقاءات المتنوعة والبناء عليها وترجمتها الى خطط عمل فاعلة بالتعاون مع مختلف الجهات ذات العلاقة، مشيرين الى أنه ومن وجهة نظر القطاع الخاص الأردني فإن هناك العديد من القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والآفاق المستقبلية الواعدة للاستثمار والتعاون المشترك بين الجانبين من أبرزها، المشاريع الاستراتيجية والتي يتم تنفيذها من قبل كلا البلدين بالشراكة بين القطاع الخاص والعام، كمشاريع النقل والبنى التحتية، الى جانب الاستثمار في مختلف مجالات الأمن الغذائي، والصناعات الغذائية، والاستثمار المشترك في مشاريع الصناعات الكيماوية والأسمدة اضافة إلى الصناعات التحويلية والاستخراجية، الى جانب امكانية التعاون المشترك في استراتيجيات التحول الرقمي.

كما وتم خلال الاجتماع مناقشة عدد من المواضيع الهامة للقطاع الخاص من كلا البلدين، كما واستعرض متعب الشتري ممثل صندوق الاستثمارات العامة نبذة تعريفية حول الشركة السعودية الأردنية للاستثمار والمملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة، مبيناً بأن الصندوق يستهدف ضخ 23 مليار دولار في عدد من الأسواق من أبرزها، العراق، الأردن، البحرين، مصر، عُمان، السودان من خلال الشركات الإقليمية التابعة للصندوق.

بين الشتري بأن الشركة السعودية الأردنية للاستثمار تستهدف ما يقارب 3 مليار دولار في الأردن، في عدد متنوع من الأصول من أهمها سوق الأوراق المالية، والأصول العقارية وكذلك مشاريع البنية التحتية، وفي عدد متنوع من القطاعات الاقتصادية المستهدفة من أهمها، قطاع الرعاية الصحية، القطاع المصرفي، الاتصالات، التعدين، التكنولوجيا والبنية التحتية.

تأسيس مجلس أعمال أردني–هندي مشترك

وقعت جمعية رجال الأعمال الأردنيين ممثلةً بمديرها العام طارق حجازي اتفاقية تأسيس مجلس أعمال أردني–هندي مشترك مع منتدى الأعمال الهندي العالمي (GIBF) وذلك على هامش انعقاد ملتقى الاستثمار الأردني الهندي في نيودلهي، بتاريخ 2023/7/12 بتنظيم مشترك بين وزارة الاستثمار الأردنية ومنتدى الأعمال العالمي الهندي GIBF. وذلك بمشاركة واسعة من رجال الأعمال الهنديين والذين يمثلون عدداً من القطاعات الاستثمارية ذات الأولوية من أبرزها، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والسياحة والرعاية الصحية وصناعات الألبسة.

وأكد حجازي بأن مجلس الأعمال الأردني–الهندي المشترك يهدف الى تدعيم علاقات التعاون بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري وتطوير العمل المشترك وبما يخدم ويوسع آفاق العلاقات الاقتصادية بين كلا الجانبين.

لافتاً الى أن تأسيس مجلس الأعمال الأردني–الهندي المشترك هو بداية نحو تأسيس شراكات مستقبلية في المجالات ذات الاهتمام المشترك بين كلا البلدين، وهي انعكاس لحرص وجهود الجمعية في تفعيل دورها في تعزيز البيئة الاستثمارية بالمملكة واستقطاب الاستثمارات الهندية، وإتاحة الفرصة أمام أصحاب الأعمال من كلا البلدين للتشبيك فيما بينهم واقامة شراكات بمختلف القطاعات الاقتصادية.

كما وبين حجازي بأن مجتمع الأعمال الأردني يتطلع لتوسيع أنشطة الأعمال التجارية والاستثمارية ودخول مختلف الصناعات الأردنية بشكل أكبر الى السوق الهندي، ويهدف مجلس الأعمال الى تشجيع التعاون المشترك بين مجتمعي الأعمال الأردني والهندي وبما يساهم في زيادة حجم التبادل التجاري وتوسيع قاعدة الأنشطة الاقتصادية بين البلدين، الى جانب تبادل المعلومات الاستثمارية وتبادل زيارات الوفود التجارية،

بالإضافة الى التعاون في تنظيم المنتديات والمؤتمرات الاستثمارية للتشبيك بين رجال الأعمال من كلا الجانبين وبما يساهم في اقامة مشاريع استثمارية مشتركة.

وقال حجازي: «تعتبر الاتفاقية خطوة مهمة لتعميق العلاقات الثنائية في مختلف المستويات والهادفة الى دعم الاقتصاد الوطني ودفع عجلة النمو وتوفير فرص عمل من خلال جذب الاستثمارات والاستفادة من العلاقات المتميزة التي تجمع البلدين».

وعبر حجازي عن استعداد الجمعية للتعاون مع القطاع الخاص الهندي لتعزيز والارتقاء بمستوى التعاون التجاري والاستثماري بين الأردن والهند من خلال إقامة المشاريع المشتركة في القطاعات المستهدفة لدى كلا الجانبين، وتنظيم لقاءات ثنائية على المستوى القطاعي وفق برنامج عمل مشترك على مستوى القطاع الخاص من كلا البلدين.

كما ولفت حجازي الة أن من الأهداف الأساسية للجمعية هو جذب الاستثمار إلى الأردن من مختلف دول العالم وتعزيز البيئة الاستثمارية بالشكل الذي يدعم الدور الاقتصادي للقطاع الخاص الأردني. كما وتسعى الجمعية على الدوام إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الأردن والهند، إلى جانب تعزيز التعاون المشترك في جميع المجالات.

وأكد حجازي بأن للأردن علاقات اقتصادية طويلة الأمد مع الهند و يتمتع كلا البلدين بعلاقات تاريخية متميزة، كما و أن علاقات القطاع الخاص بين الجانبين بتطور مستمر ونأمل بأن تستمر العلاقات الأردنية الهندية بالتطور في المستقبل القريب.

وشدد حجازي على أن العلاقات الاقتصادية القائمة منذ زمن طويل بين البلدين أثبتت وجود العديد من الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات الواعدة لدى كلا الجانبين. خاصة وأن الهند تعد من أبرز الدول المستثمرة في الأردن الى جانب كونها من أهم الشركاء التجاريين كذلك.

مبيناً وجود العديد من المشاريع الهندية الناجحة في الأردن خاصة في قطاع الفوسفات والملابس باستثمارات تقارب 1.3 مليار دولار، كما و احتلت الهند المرتبة السابعة على مستوى الدول من حيث الاستثمار في بورصة عمان خلال عام 2022 بقيمة استثمارات إجمالية بلغت 1.1 مليار دولار، كما وبين حجازي بأن حجم التجارة الثنائية نمت بشكل ملحوظ لتبلغ ما يقارب 2.3 مليار دولار خلال عام 2022 بحجم صادرات يقارب 1.3 مليار دولار وواردات تقارب 992.7 مليون دولار ويميل الميزان التجاري الى صالح الأردن بما يقارب 288.6 مليون دولار خلال نفس الفترة.

وجاء تأسيس مجلس الأعمال المشترك على هامش مشاركة الجمعية في فعاليات مؤتمر الشراكة الهندية العربية السادس، والذي تم عقده في العاصمة الهندية نيودلهي، بعنوان: «التعاون التجاري الهندي العربي: الطريق إلى الأمام»، والذي نظمته جامعة الدول العربية واتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية (FICCI)، واتحاد الغرف العربية، واتحاد رجال الأعمال العرب، وبمشاركة عدد من رجال الأعمال العرب والهنديين.

أرباح شركة مناجم الفوسفات الأردنية تتجاوز المليار دينار خلال 5 سنوات

حققت شركة مناجم الفوسفات الأردنية أرباحا تقدر بنحو 1.160 مليار دينار خلال 5 سنوات، بحسب ما ذكر رئيس مجلس إدارة الشركة محمد ذنيبات الاثنين.

وقال ذنيبات خلال حلقة نقاشية نظمتها جمعية رجال الأعمال الأردنيين حول: «قطاع التعدين والصناعات التحويلية في الأردن ودوره في تحقيق رؤية التحديث الاقتصادي»، إن مجموع الأرباح من عام 2018 وحتى نهاية 2022، بلغ مليار و160 مليون دينار».

وبحسب ذنيبات، فإن الشركة «في عام 2016، كانت خسارتها 90 مليون دينار، إضافة إلى وجود ديون على الشركة بمقدار 440 مليون دينار» مشيرا إلى «البدء بخطط إصلاح أولها إلغاء عطاءات التلزيم» في ذلك العام.

وتحدث ذنيبات عن «ضبط النفقات بمقدار 95 مليون دينار على مدار 3 سنوات، وفتح الأسواق وزيادة الإنتاج والمبيعات»، موضحا أن الشركة عام 2018 ربحت 45 مليون دينار. وقال إن ديون الشركة صفر.

ولفت النظر إلى «عملية إحلال العمالة المختصة وتدريبها بما تحتاجه الشركة».

وتحدث ذنيبات عن «أكوام فوسفات لم تستخدم منذ تأسيس الشركة، وهي ما يعرف بـ 'تلال الرصيفة'» مشيرا لـ «وجود توجيه من الديوان الملكي بإزالة هذه التلال، وجرى طرح عطاء كلفته 35 مليون دينار».

وقال: «وجدنا فوسفات مطمورة، وأخرجنا منها نحو مليوني طن جرى استخدامها وتصدير جزء منها». وتابع: «كلفة العطاء 35 مليون دينار، لكن الربح وصل إلى 30 مليون دينار بهذه العملية».

وتحدث ذنيبات خلال الحلقة عن اجتماعات يومية تتعلق ببناء الشراكات، موضحا أن شركة مناجم الفوسفات من أكبر 100 شركة في الشرق الأوسط.

وقال ذنيبات إن الشركة تضح 100 مليون دينار باقتصاد الظل (الموازي) في جنوب الأردن.

واستعرض الذنيبات أرقاما تتعلق بضريبة الدخل والتعدين التي دُفعت لخزينة الدولة خلال السنوات الخمسة الماضية والتي بلغت ما يقارب 555 مليون دينار.

رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع، اعتبر خلال الحلقة، أن ملف الثروات المعدنية في الأردن «يحتاج إلى مزيد من الاهتمام لتحويل المعادن المتنوعة إلى فرص اقتصادية ذات جدوى».

وقال الطباع، إن الحكومة أطلقت خلال عام 2020 استراتيجية وخريطة تفاعلية لتسويق الثروات المعدنية بهدف جذب المستثمرين ووضع الأردن على خارطة التعدين العالمية ورفع مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي من 7.7% إلى 11% في عام 2025.

وأوضح أن مجتمع الأعمال الأردني يتطلع لتحقيق الاستراتيجية لـ «إكساب قطاعي التعدين والطاقة الزخم المطلوب، خاصة مع التوجيهات الملكية لمراجعة قوانين البيئة الاستثمارية لاستغلال الثروات الطبيعية وتصنيع الخامات إلى جانب اهتمام رؤية التحديث الاقتصادي بقطاع التعدين».

لكن الطباع رأى أنه «على الرغم من الجهود المبذولة، لا يزال ملف الثروات المعدنية يحتاج إلى مزيد من الاهتمام لنتمكن من تحويل المعادن المتنوعة التي يتمتع بها الأردن إلى فرص اقتصادية ذات جدوى اقتصادية، ويتم من خلالها استغلال الثروة المعدنية بشكل أكبر وتحويل خارطة الفرص الاستثمارية للثروات المعدنية في الأردن من مجرد أفكار إلى مشاريع فعلية على أرض الواقع تساهم في توليد فرص عمل جديدة ودعم عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام للوصول إلى الازدهار المأمول».

وقال، إنه لتحقيق ذلك «لا بد من تحديد المعوقات المتعلقة بالاستثمار في هذا القطاع الحيوي والعمل على تذليلها؛ وذلك بالتعاون بين القطاعين العام والخاص».

وأضاف أنه لتعظيم القيمة المضافة المحلية لقطاع التعدين «لا بد من إنشاء صناعات تحويلية تعتمد على هذه الخامات كمدخلات إنتاج رئيسية إلى جانب تصديرها؛ فخلال عام 2022 بلغ الناتج المحلي الإجمالي من المناجم والمحاجر 791 مليون دينار بمعدل نمو 2.9%».

وبلغ الناتج المحلي الإجمالي من الصناعات التحويلية 5.5 مليار دينار، وبمعدل نمو 3.3%.

وبحسب الطباع، فإنه خلال الربع الأول من عام 2023 ساهم قطاع الصناعات الاستخراجية بـ 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل مساهمة قطاع الصناعات التحويلية بـ 16.9%، مضيفا: «نتطلع إلى مساهمة قطاع التعدين بشكل أكبر خلال السنوات المقبلة، وتبني الاستراتيجيات اللازمة لضمان استدامة القطاع وتطوره».

* المصدر : قناة المملكة

الدور الاقتصادي لشركات الوساطة المالية في بورصة عمان

تلعب الاسواق المالية دوراً هاماً لتأمين السيولة الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي لخدمة الاقتصاد الوطني من خلال دور بورصة عمان كإحدى مؤسسات سوق راس المال الاردني والتي تلعب دورها في جذب الاستثمارات والمحافظة عليها وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والمناخ الاستثماري والتي تمارس دورها الحيوي من خلال شركات الوساطة المالية لخلق سوق تمويلية بين المدخرين والمستثمرين في نقل الفوائض المالية.

يأتي توجه الحكومة الاردنية اليوم وحسب البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي للأعوام 2023-2025 الى وضع قطاع الخدمات المالية ضمن اولوياتها في برامجها للعمل على تحسين المؤشرات الاقتصادية ذات العلاقة بالمؤسسات والاسواق المالية لجعل السوق أكثر جاذبية للمستثمرين من خلال تعزيز الاستثمار في بورصة عمان وإعادة تنشيط السوق المالي وتجاوز التحديات التي تواجه هذا القطاع. وأبرز ما تناوله البرنامج في هذا الجانب: تعميق وتوسيع الاسواق المالية الاردنية من خلال تطوير قواعد التداول في سوق عمان المالي و تحفيز الإستثمار المؤسسي وإنشاء صناديق ومحافظ استثمارية مؤسسية و تبسيط متطلبات إصدار وتسجيل وإدراج الصكوك القابلة للتداول.

وفي عالم التداول والاسواق المالية ياتي دور الوسيط المالي وهو الشركة التي تتوسط لإجراء وتسهيل تبادل الأدوات والأصول المالية بين المشترين والبائعين، مثل: الاسهم، السندات، العملات، السلع، المشتقات المالية ويمكنه أيضاً كوسيط مالي تقديم المساعدة

بقلم: **د. محمد جرادات**
مستشار إقتصادي

لعملاءه لاتخاذ قرارات إستثمارية مدروسة من خلال النصائح، الابحاث والتحليلات شريطة أن تكون هذه الكيانات القانونية لديها تراخيص من السلطات المعنية لتقديم وتنفيذ هذه الخدمات مقابل رسوم أو عمولات. واليوم لا يمكن للمرء التداول أو الاستثمار في الاسهم دون وسيط مالي.

إن تعدد شركات الوساطة المالية اليوم يؤسس نوعاً من المنافسة بينهم للحصول على عملاء جدد «مستثمرين ومضاربين» في الاسواق، حيث تقدم كل شركة عدد من الخدمات والمميزات تعود بالنفع على المستثمر والشركة. لكن تعاني بعض شركات الوساطة المالية من أوضاع مالية صعبة للتحديات التي عاشتها خلال السنوات السابقة دفعتها لتعليق أو إيقاف أعمالها في ظل التراجع في معدلات التداول وإنخفاض مستويات السيولة في الوقت الذي شهدته معظم بورصات العالم نتيجة اوضاع الاقتصاد العالمي ونتيجة لذلك يتوجب على هذه الشركات الإندماج فيما بينها لخلق تحالفات قوية قادرة على المنافسة وتعزز ملاءتها المالية. كما ندعو شركات الوساطة المالية للإرتقاء بدورها

ومهامها للتحول إلى نموذج شركات خدمات مالية متكاملة وفقاً لرؤية التحديث الإقتصادية وإيماناً من هذه الشركات بمسؤوليتها ودورها في دعم الاقتصاد الوطني.

كما نشهد اليوم تحسن بالمؤشرات الإيجابية من احجام تداول وأرباح شركات وأعداد مستثمرين وإرتفاع بالرقم القياسي منذ بداية العام، لكن اليوم نحن بحاجة لدعم شركات الوساطة المالية – ذراع بورصة عمان، من خلال تشجيع الشركات المساهمة الخاصة والشركات العائلية للإدراج في السوق المالي وتشجيع إنشاء الشركات ذات الأهداف الخاصة وتهيئة البيئة التنظيمية والفنية لإدخال آليات وأدوات جديدة والمتمثلة بصانع السوق وإقراض وإقتراض الأوراق المالية، والبيع على المكشوف للأوراق المالية وصناديق المؤشرات المتداولة، وتقديم انظمة تداول جديدة وتمكين شركات الوساطة الأعضاء في بورصة عمان من تقديم خدمة التداول عبر الانترنت لعملائها، والسعي إلى تحقيق شراكات مع أسواق مالية أخرى والسعي أيضاً لتنظيم لقاءات ترويجية لتشجيع الاستثمار في البورصة على المستوى الوطني والعربي والدولي بالتعاون مع الجهات المعنية وتعريف المستثمرين بالبيئة الاستثمارية الجاذبة التي يتمتع بها اردننا الحبيب من إستقرار وأمان وموقع إستراتيجي، وذلك بالتركيز على الجوانب الايجابية بتعزيز الدور الإيجابي لوسائل الإعلام، إضافة الى وجود حوافز استثمار وتشريعات عصرية وانفتاح عالمي من خلال اتفاقيات التجارة الحرة والقطاع البنكي القوي والمتطور مع وجود قوى عاملة اردنية بخبرة مهنية ومستوى عالٍ من التعليم.

ونتيجة لاهمية السوق المالية واثرها على الإقتصاد الوطني ولأهمية دور شركات الوساطة المالية التي تعد أحد مقومات نجاح هذا السوق وتماشياً مع معالم التطورات في الاسواق العالمية ولما لهذه الشركات من دور مؤثر وفعال في اسواق الاستثمار والمال، يتوجب على الجهات الحكومية دعم هذه الشركات وصولاً للصالح العام للاقتصاد الوطني بما يساهم في جعل الاردن مركزاً مالياً مرموقاً في دول المنطقة.

جمعية رجال الأعمال تبحث التعاون الاقتصادي مع قبرص

بحثت جمعية رجال الأعمال الأردنيين، التعاون الاقتصادي والتجاري والصناعي المشترك مع جمهورية قبرص.

وبحث رئيس الجمعية حمدي الطباع، مع وزير الطاقة والتجارة والصناعة القبرصي، جيورجيوس باباناستاسيو، خلال اجتماع عقد اليوم الأربعاء، آفاق ومجالات التعاون الممكنة بين رجال الأعمال والمستمرين في كلا البلدين.

وقال الطباع، إن زيارة وزير الطاقة والتجارة والصناعة القبرصي للأردن، تعكس عمق علاقات الصداقة التاريخية والمترابطة بين الأردن وقبرص.

وأضاف إن الجمعية حريصة على تعزيز التعاون الاقتصادي لتحقيق أكبر منفعة ممكنة، في ظل وجود الفرصة لاستكشاف جوانب مختلفة من الشراكة المتبادلة التي من شأنها تحفيز النمو وتعزيز التجارة وخلق فرص استثمارية جديدة.

وأشار إلى أن «الأردن يسعى ليصبح مركزاً لوجستياً إقليمياً للاستثمار وممارسة الأعمال التجارية، وبوابة دخول إلى الأسواق الإقليمية»، مبيناً أن جاذبية المملكة تكمن بنحو أساسي في جودة بنيتها التحتية ونظامها المصرفي القوي والديناميكي، فضلاً عن مستوى الانفتاح الاقتصادي والبيئة المستقرة.

وأكد أن قبرص تتميز بمواردها الطبيعية الغنية وقاعدتها الصناعية القوية؛ ووجود العديد من الفرص المتاحة للاستفادة من المزايا التنافسية التي تتميز بها كل دولة.

وبين أن هناك العديد من القطاعات ذات الاهتمام المشترك والتي تشكل فرص واعدة لبناء شراكات استراتيجية خاصة في قطاع الطاقة، والقطاع الصناعي بمختلف مجالاته، والقطاع الزراعي، والسياحي، وقطاع تكنولوجيا المعلومات.

ولفت إلى أن القطاعات الصناعية في كل من قبرص والأردن توفر العديد من الفرص للتعاون المشترك، حيث تتميز قبرص في مجالات مثل الأدوية وتجهيز الأغذية والتصنيع المتقدم، بينما تمتلك الأردن قوة عاملة ماهرة في مختلف التخصصات وصناعة دوائية مزدهرة وقطاع نسيج قوي.

وأشار إلى أن العلاقات التجارية بين الأردن وقبرص، شهدت تطورات إيجابية خلال السنوات السابقة، وهناك إمكانات كبيرة لتوسيع حجم التجارة البيني وتنويع قاعدة السلع المتبادلة الى جانب استكشاف أسواق جديدة من خلال إزالة الحواجز التجارية، وتعزيز الخدمات اللوجستية وشبكات النقل.

وقال: «خلال عام 2022، احتلت قبرص المرتبة 40 على مستوى الدول من حيث الاستثمار في بورصة عمان بقيمة استثمارات بلغت 1.8 مليون دولار، في حين لا تزال التجارة الثنائية محدودة نوعاً ما، حيث بلغ إجمالي التبادل التجاري في عام 2022 ما قيمته 14.5 مليون دولار، وتم تصدير 1.9 مليون دولار و12.6 مليون دولار كاستيراد»، معرباً عن تطلعه إلى تعزيز التجارة الثنائية في المستقبل القريب لتعكس إمكانيات وطموح كلا البلدين.

وأبدى باباناستاسيو، حرص قبرص على تعزيز أواصر التعاون في مختلف المجالات مع الأردن، مستعرضاً عدداً من التحديات التي تواجه رجال الأعمال والمستثمرين القبرصيين في بلادهم.

وناقش إمكانيات الربط الكهربائي الإقليمي، بين الأردن وأوروبا عبر قبرص، مؤكداً ضرورة تفعيل العمل بالاتفاقيات المشتركة بين البلدين، خاصة المتعلقة بالطاقة المتجددة.

وعرض جملة من المجالات والفرص التي يمكن لكل من رجال الأعمال والمستثمرين استغلالها في كلا البلدين، بما يعزز أرقام التبادل التجاري والاستثماري.

وأعرب عن تطلع بلاده لدخول السوق الأردنية، عبر المجالات السياحة، خاصة المتعلقة بالفندقة التي تتميز بها بلاده.

equiti

مجموعة Equiti: رائدة في تعزيز قطاع التكنولوجيا المالية في الأردن وخارجه تمثّل مجموعة إكويتي قوة فعالة في مجال التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط (fintech). انطلاقاً من مهمتها في ابتكار حلول متجذرة في الرؤى المحلية بصدى يتردد عالمياً، يقوم المؤسسان المشاركان، اسكندر نجار ومحمد الأحمد قطماوي، بتوجيه مجموعة إكويتي لتأسيس حضور عالمي سريع مع الحفاظ على جذورها المحلية.

انطلاقاً من إيمانها القوي بقدرة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على التفوق عالمياً، تتمثل مهمة مجموعة إكويتي في صياغة حلول مالية تلتزم باللوائح المحلية للهيئات الرقابية مع توسيع نطاق وصولها عبر الحدود الدولية في نفس الوقت.
بالإضافة إلى كونها واحدة من أوائل شركات الوساطة العالمية التي حصلت على ترخيص من هيئة الأوراق المالية الأردنية، فقد وسّعت مجموعة إكويتي وجودها منذ ذلك الحين بشكل كبير ولديها حالياً تراخيص تغطي المملكة المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ.

وسط حضور مجموعة إكويتي الملحوظ في مجال التكنولوجيا المالية، تبرز عملياتها في الأردن كمثال رئيسي على دفع الاستثمار الأجنبي. وبفضل فريق متخصص يضم أكثر من 130 متخصصاً في مجال التكنولوجيا، يزدهر مركز إكويتي في الأردن كمركز نابض بالحياة للابتكار. إن إنشاء مركز تأهيل شامل يجسد تفاني مجموعة إكويتي الثابت في تقديم حلول عالمية سلسة من الأردن.

ومن خلال التوسع إلى ما هو أبعد من التأثير المباشر، تلعب عمليات إكويتي في الأردن دوراً

استراتيجياً ضمن إطار عمل مجموعة إكويتي الأوسع. لا يقود هذا المركز الديناميكي المسؤولية في الحلول الرائدة فحسب، بل يزرع أيضاً بيئة للتكنولوجيا المالية والتجارة التي تتنافس على المستوى العالمي. ومن خلال هذه المبادرات الاستباقية، لا تعزز مجموعة إكويتي وجودها فحسب، بل تحفز أيضاً الاستثمار الأجنبي، مما يدفع الأردن نحو رادار التكنولوجيا المالية العالمي.

تفخر مجموعة إكويتي بتحقيق التوازن بين الابتكار والالتزام بلوائح الهيئات الرقابية، والذي يتمثل في خدماتها العالمية المقدمة لكل من الأسواق الناشئة والنامية.

تقدم مجموعة إكويتي حلولاً عالمية من مكاتبها المحلية في جميع أنحاء العالم. في كل سوق، سواء كان الأردن أو خارجه، يتردد صدى مجموعة إكويتي بصفته كياناً محلياً. وينعكس ذلك في جميع عمليات المجموعة، بما في ذلك عمليات الإعداد، وحلول الدفع، وأدوات التداول.

بالإضافة إلى عروض التداول عبر الإنترنت، تعمل مجموعة إكويتي على زيادة خدمات الدفع الخاصة بها وتبنّي الابتكار في المشاريع الجديدة أيضاً. ويؤكد استحواذها على شركة «كلاود إنفِست» في وقت سابق من هذا العام على التزامها بتقديم حلول دفع مبتكرة.

ويشمل أفق مجموعة إكويتي توسيع نطاق وصولها في أمريكا اللاتينية وآسيا مع ترسيخ وجودها في الشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا. وبالنظر إلى المستقبل، فإن مجموعة إكويتي في طريقها إلى مزيد من الوصول وتعزيز كل من قطاع التجزئة والأعمال.

يتردد صدى جهود مجموعة إكويتي إلى ما هو أبعد من التمويل، مما يغذي أرضاً خصبة للتعاون والتجارة الإلكترونية والاستثمار الأجنبي. وعبر تفانيها في تقديم حلول مبتكرة، تعزز مجموعة إكويتي نمو مجال التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

Equiti Group: Leading Fintech growth in Jordan and beyond

In the landscape of Middle Eastern financial technology (fintech), Equiti Group stands as a robust force. Driven by a mission to create solutions that resonate globally, rooted in local insights, the co-founders, Iskandar Najjar and Mohammed Alahmad Ketmawi, are steering Equiti Group to rapidly establish a global presence.

Equiti Group's influence is widely felt across the financial landscape. With a strong belief in the Middle East and North Africa's (MENA) potential to excel globally, Equiti's mission is to shape financial solutions that adhere to local regulations whilst simultaneously expanding their reach across international borders.

In addition to being one of the first global brokerages to secure a license from the Jordan Securities Commission (JSC), Equiti Group's presence has since expanded significantly and currently holds regulations that cover the UK, Europe, the Middle East, Latin America, Africa and Asia Pacific.

Amidst Equiti Group's extensive presence in the financial technology landscape, its operations in Jordan stand out as a prime example of driving foreign investment. Bolstered by a dedicated team of over 130 tech specialists, Equiti's Jordan hub thrives as a vibrant centre of innovation. The establishment of a comprehensive onboarding centre exemplifies Equiti's unwavering dedication to delivering seamless global solutions from Jordan.

Expanding beyond immediate influence, Equiti's Jordan operations hold a strategic role within the broader Equiti Group framework. This dynamic hub not only leads the charge in pioneering solutions but also cultivates an environment for fintech and trading that competes on a global stage. Through these proactive initiatives, Equiti Group not only solidifies its presence but also stimulates foreign investment, catapulting Jordan onto the international fintech radar.

Equiti Group prides itself on striking a balance between innovation and a regulation-first approach, which manifests in offering first-class global services to both emerging and developing markets.

The Group offers global solutions from its local offices across the world. In every market, whether it's Jordan or beyond, Equiti resonates as a local entity. This is represented in Equiti's services, including onboarding processes, payment solutions, and trading instruments.

Beyond their online trading offering, Equiti is augmenting its payment services and embracing innovation in new ventures as well. The acquisition of Cloud Invest earlier this year underscores their commitment to vertical integration and offering innovative payment solutions.

Equiti's horizon includes expanding their reach in Latin America and Asia while anchoring their presence in the Middle East, Europe and Africa. Looking ahead, Equiti Group's ascent is poised to continue and advance both its B2B and retail presence.

Ultimately, Equiti Group's efforts resonate beyond finance, nurturing a fertile ground for collaboration, e-commerce, and foreign investment. The MENA region's fintech ascendancy is championed by Equiti's dedication to pioneering solutions that reshape industry standards.

Jordan, Cyprus talk economic cooperation

President of the Jordanian Businessmen Association (JBA) Hamdi Tabbaa and the Cypriot Minister of Energy, Commerce and Industry Giorgos Papanastasiou discussed on Wednesday joint economic, commercial and industrial cooperation.

Tabbaa said that the minister's visit to Jordan reflects the depth of the historical and interdependent ties between Jordan and Cyprus, adding that the association is committed to enhancing economic cooperation to achieve the greatest possible benefit.

"Jordan is looking to become a regional logistical hub for investment and doing business and a gateway to regional markets," he said, noting that the Kingdom's attractiveness lies primarily in the quality of its infrastructure and its strong and dynamic banking system, as well as the level of economic openness and stable environment.

He stressed that Cyprus is characterized by its rich natural resources and strong industrial base and several investment opportunities, indicating that there are many promising sectors for building strategic partnerships, including the energy, industrial, agricultural, tourism, and information technology sectors.

Papanastasiou voiced his country's commitment to strengthening cooperation in various fields with Jordan, highlighting a number of challenges facing Cypriot businessmen and investors in their country.

He discussed the possibilities of regional electrical interconnection between Jordan and Europe via Cyprus, stressing the need to activate joint agreements, especially those related to renewable energy.

He spoke about a number of areas and possibilities that businesses and investors in both nations may take advantage of to increase the number of trade and investment exchanges.

He underlined his country's desire to penetrate the Jordanian market through tourism, particularly those connected to hospitality, which is unique to his country.

JBA hosts 8th conference for Jordanian investors abroad

The Jordanian Businessmen Association (JBA), in partnership with the Ministries of Foreign Affairs, and Investment, is set to hold the 8th conference for Jordanian businessmen and investors abroad.

A diverse group of Jordanian investors residing in Bahrain, the UAE, Ukraine, Qatar, China, Turkey, Germany, Kuwait, Oman, Indonesia, Saudi Arabia, Australia, Lebanon, Italy, and Iraq will actively participate in the two-day event, scheduled to take place on august 19, in Amman.

In a press conference on Tuesday, JBA President Hamdi Tabaa highlighted the conference's focal points, which include assessing the current state of the Jordanian investment landscape, exploring opportunities and potentials from an economic renewal perspective, and discussing the role of Jordan's financial and banking sector in the nation's economy. Additionally, the event will address the challenges and prospects of investing in the Amman Stock Exchange.

Tabaa emphasized the importance of sustainable development in Jordanian provinces and the significance of the fifth-generation technologies and communication sector in attracting foreign investments. He also highlighted the crucial role of entrepreneurship in encouraging Jordanians abroad to invest in their homeland.

Recognizing the essential role of Jordanian expatriates in supporting the national economy through remittances, Tabaa underscored the need for providing comprehensive facilitation and support for their business endeavors.

He indicated that the conference aims to foster continuous communication between Jordanian businessmen within the country and those residing abroad, and seeks to keep them informed about economic developments and achievements, particularly the progress made in economic reforms and attracting foreign investments to Jordan.

He further highlighted the significant role that Jordanian expatriates play as a bridge between the Kingdom and various countries, as they actively promote investment opportunities and projects in vital sectors, contributing to job creation and economic growth.

Tabaa stressed the current need to promote Jordan as a regional investment hub and bolster its position as a gateway to major global markets, benefiting from the nation's secure and stable environment.

Furthermore, he pointed out the association's aim to advance the business environment, highlight investment opportunities, and strengthen Jordan's external relations, thereby boosting investors' confidence in the country's secure investment destination.

"Unemployment stands as the greatest challenge for Jordan at present, and the conference endeavors to attract value-added investments that will generate employment opportunities in sectors with comparative advantages," he added.

In an effort to facilitate investment and encourage reinvestment of capital, Tabaa proposed the allocation of land for Jordanian expatriates to establish a dedicated village housing various industrial and service projects.

The conference will encompass various sectors, including finance, banking, telecommunications, information technology, tourism, healthcare, energy, and renewable energy, with the objectives of fostering collaboration between Jordanian entrepreneurs and expatriates, promoting an investment-friendly environment in Jordan, and introducing prominent investment projects and opportunities in sectors of global interest.

JBA takes part in Annual Investment Meeting Congress 2023 in Abu Dhabi

The Jordanian Businessmen Association (JBA) participated in the Annual Investment Forum 2023 held in Abu Dhabi, according to a statement. The association's Director General Tariq Hijazi participated in a special session on promoting and highlighting investment opportunities in Jordan, chaired by the Minister of Investment Kholoud Saqqaf and in the presence of the Secretary-General of the Arab League Ahmed Aboul Gheit.

Hijazi present the role of JBA in attracting investment and promoting the investment environment in the Kingdom, and its commitment, since its establishment in 1985, to creating a hub for Jordanian businessmen and working as an investment arm that provides an appropriate business environment for the private sector, and enhancing the prospects for partnership between the public and private sectors in various areas.

He pointed out that JBA represents, through its members, about 12 economic sectors, and is linked through 28 business councils with similar economic activities in various Arab and foreign countries, adding that it links the Jordanian business community with its counterparts in various countries, in addition to providing an opportunity to establish investment partnerships and introducing the most important investment opportunities available in the Kingdom.

He indicated that the Jordanian economy is diverse with the service sector contributing about 70.8 % of the Gross Domestic Product, the industrial sector by about 25.4 %, and the agricultural sector by 3.8 %, stressing the top-notch services provided in the fields of tourism, communications and financial services.

Hijazi underscored the importance of the role of the Federation of Arab Businessmen, which was established in 1997 as one of the institutions of joint Arab action, in strengthening relations and interdependence between the Arab business communities and various countries, thereby promoting Arab economic integration.

Highlighting the Jordanian investment environment's advantages, Hijazi pointed out that Jordan is a safe destination for investment, has monetary stability, a skilled workforce, a strategic location, a number of free, and development zones, which offer customs and tax exemptions.

such as Brazil, the United States, India, and Bangladesh, among others.

He outlined the key projects that constitute the company's strategic plan for the coming years. This includes environmental initiatives like the Rusaifa Hills Rehabilitation Project, an aluminum fluoride production facility, a phosphate washing water treatment venture, a phosphate flotation project, and a greening initiative.

The plan also incorporates industrial developments like the expansion of the industrial complex in Aqaba, and a project for the production of pure phosphoric acid.

Thuneibat mentioned future plans for producing yellow phosphorus, fertilizers, and other materials, as well as logistic projects like constructing phosphate storage warehouses, extending the phosphate port, and desalinating seawater to cater to the industrial water needs of the company's factories. The total cost of these envisaged projects is estimated at $1.664 billion.

Hamdi Tabaa, the chairman of the Jordanian Businessmen Association, chimed in saying, "In 2020, the government launched a strategy and an interactive map for marketing mineral resources, with the goal of appealing to investors, positioning Jordan on the global mining map, and enhancing the mining sector's contribution to GDP from 7.7% to 11% by 2025."

He shared that the business community anticipates these developments to galvanize the mining and energy sectors. This aligns with the royal directives to revamp investment environment laws to optimize the utilization of natural resources, process raw materials, and foster economic modernization in the mining sector.

Tabaa noted, despite the strides made, the mineral wealth portfolio still requires more attention to transform the diverse minerals that Jordan possesses into economically viable opportunities. Achieving this necessitates identifying and overcoming investment-related obstacles in this vital sector, with a collaborative approach between the public and private sectors.

According to Tabaa, the GDP from mines and quarries last year amounted to 791 million dinars, reflecting a growth rate of 2.9%. The GDP from manufacturing industries was 5.5 billion dinars, with a growth rate of 3.3%.

Thuneibat highlighted the $85 million phosphate washing and flotation plant project in the Al-Shidiyah area, developed in cooperation with Ideal Advanced Manufacturing Company.

This initiative is expected to enrich the Kingdom's phosphate exports, stimulate the national economy, and generate annual profits for JPMC of no less than 150 million dinars. The project will also create approximately 250 direct jobs and at least 2,000 indirect jobs in areas such as transportation and logistics.

Thuneibat outlined JPMC's environmental projects, including the rehabilitation of the phosphate hills in the Rusaifa district. He emphasized that this project addresses the environmental consequences of mining operations in the region.

Thuneibat noted the company's dedication to social responsibility, mentioning its significant contributions in assisting public and private institutions, universities, schools, hospitals, and municipalities in the southern region to enhance services provided to citizens.

Thuneibat ended by reaffirming the company's commitment to actualizing the concept of social responsibility, aiming to transform it from rhetoric into tangible achievements that benefit citizens and contribute to comprehensive and sustainable development.

Thuneibat highlighted that the company's five-year strategy for 2023-2027 aligns seamlessly with the economic modernization vision by extending investments and initiating projects that resonate with this vision.

He revealed that the projects laid out in this plan are anticipated to require an investment exceeding $1.6 billion over five years.

He emphasized the company's endeavors in forming national and international partnerships to broaden its operational reach. This expansion strategy will widen its investment base and secure its operations, consequently stimulating the national economy and facilitating job creation.

Thuneibat also underlined JPMC's commitment to social responsibility, noting the company's contribution of approximately 51 million dinars in recent years to support local communities.

Providing an overview of the company's operations, notable achievements, and future plans, Thuneibat remarked that the company had successfully penetrated the European market, including countries like Norway and Poland, and further expanded to nations

Thuneibat Asserts JPMC›s Role in Enhancing Kingdom`s Mining Sector Investment Landscape

Muhammad Thuneibat, Chairman of the Board of Directors for the Jordanian Phosphate Mines Company (JPMC), stressed that the company represents a noteworthy augmentation to the investment landscape of the Kingdom.He emphasized its ability to catalyze burgeoning transformative industries, thus aiding industrialists.

Thuneibat underscored the company's status as a crucial economic pillar within the Kingdom. He highlighted JPMC's commitment to pivoting towards phosphate-related industries due to their strategic importance in income diversification, profit escalation, and potential job creation. The ripple effects of this pivot can be seen in the augmentation of the Kingdom's treasury revenues.

Thuneibat, in a panel discussion orchestrated by the Jordanian Businessmen Association, titled "The mining and manufacturing sector in Jordan and its role in achieving the economic modernization vision," articulated that JPMC is steadfastly committed to its development and modernization ethos.He reassured stakeholders that the company will remain unwavering in this pursuit.

He drew attention to the company's policy and its resulting progressive transformations in production, sales, and profits. This has solidified its position as the eighth-ranked power-player among the Middle East's top ten industrial companies, and 71st among the region's 100 most influential companies in 2023.

Thuneibat took the audience through JPMC's journey from overcoming previous challenges to celebrating remarkable achievements. The company's financial turnaround was noteworthy, evolving from a 90 million dinar loss and a 440 million dinar debt in 2016 to an impressive net profit of 1.160 billion dinars over the past five years.

He shared details about JPMC's significant contribution to the Kingdom's treasury. The income tax paid last year totaled 226 million dinars, in comparison to 101 million dinars in 2021. This brings the total tax paid over the last five years to 369 million dinars, alongside 136 million dinars in mining royalties.

These encouraging outcomes are the result of an in-depth investigation into the company's previous performance, circumstances, and reasons for decline between 2010 and 2017. As a direct consequence, the company implemented corrective measures to enhance performance, rein in expenses, bolster production, and boost sales volume from 2018 to 2022.

Moreover, JPMC embarked on reestablishing lost markets and breaking into new ones globally. The company embraced transparency, accountability, institutionalization, regulatory compliance, and strengthened its relationship with labor unions, its fundamental partners.

Thuneibat accentuated JPMC's consistent efforts to transition towards manufacturing industries through strategic partnerships. In alignment with this endeavor, several memorandums of understanding and agreements were signed with Indian, Turkish, Indonesian, and other local companies.

The goal was to establish collaborative factories in Al-Shidiya and Aqaba, increase production capacity, and introduce new products and transformative industries.

In a move towards strengthening their phosphate and phosphate fertilizer investments, JPMC signed agreements with several Indian companies to expand imports from Jordan and to establish two phosphoric acid factories in Al-Shidiyah and Aqaba after a successful economic and technical feasibility study.

In collaboration with aTurkish company, JPMC plans to establish a joint phosphoric acid plant in the Al-Shidiyah area in Ma'an Governorate, with an annual production capacity of 165 thousand tons (P2O5).

Jordanian-Indian investment forum held in New Delhi

The Ministry of Investment and the Global India Business Forum organized an investment forum in New Delhi on Wednesday, with the wide participation of Indian businessmen, the Jordanian Businessmen Association (JBA), and the Jordanian Embassy in New Delhi.

The forum was held on the sidelines of the 6th India-Arab Partnership Conference currently held in New Delhi, and was organized by the Arab League, the Federation of Indian Chambers of Commerce and Industry, the Union of Arab Chambers, and the Federation of Arab Businessmen, with the participation of Arab and Indian businesspeople.

In a statement, the Ministry of Investment said its 2023-2026 investment promotion strategy focused on the Indian market to attract high-value investments that provide more job opportunities and increase national exports and economic growth rates, which is a main goal of the 2033 economic modernization vision.

Bilal Hammouri, Director of the Promotion Directorate at the ministry said Indian investments are of added value to the national economy, amounting to about $1.3 billion in the sectors of fertilizers, mining, garment and knitwear, noting that the volume of trade between the two countries reached $2.3 billion in 2022.

He spoke about Jordan's investment privileges, including legislation, free trade agreements with many world countries, political stability and security, qualified manpower and high-quality university education.

Director General of JBA Tariq Hijazi affirmed the association's readiness to cooperate with the Indian private sector through launching joint projects in both countries.

On the sidelines of the forum, a joint Jordanian-Indian business council was formed by the JBA and the Global India Business Forum to advance investment relations between the business communities in both nations.

Agreement signed to establish Jordanian-Indian business council

The Jordanian Businessmen Association (JBA) signed an agreement with the Global India Business Forum (GIBF), meant to establish a joint Jordanian-Indian business council. The signing took place on the sidelines of the New Delhi-held GIBF, according to the Jordan News Agency, Petra, reported.

Signed by JBA Director General Tariq Hijazi, the memo aims to strengthen and enhance Jordanian-Indian efforts that will contribute to the expansion of trade and investment opportunities. Hijazi highlighted Indian projects in Jordan, particularly in phosphate and garment sectors, which have attracted investments totalling at about $1.3 billion.

India ranked seventh in terms of investments related to the Amman Stock Exchange in 2022, with a total investment value of $1.1 billion, he added. Highlighting the remarkable growth in bilateral trade, Hijazi noted that it reached nearly $2.3 billion last year, with exports reaching $1.3 billion and imports reaching $993 million.

JBA head, Cypriot envoy talk economic cooperation

President of Jordanian Businessmen Association (JBA), Hamdi Tabbaa, discussed with Cypriot ambassador to Jordan, Michalis Ioannou, ways to strengthen joint economic ties, investment opportunities in "promising" economic sectors, and developing relations between the two countries' business communities.

According to a JBA statement, Tabbaa stressed the association's efforts to consolidate Jordan's economic, trade and investment relations with the world, and its "constant" keenness to promote investment for the Kingdom's key available investor opportunities, aimed to turning them into economically feasible projects.

Tabbaa also noted JBA's desire to strengthen Jordanian-Cypriot economic relations in various economic sectors of common interest, adding that Jordan's market enjoys multiple privileges, especially its commercial openness and its several trade agreements signed with various countries at the Arab and international levels.

He stressed need to increase volume of Jordan-Cyprus trade exchange and diversify export base of goods and services.

Meanwhile, Cypriot envoy expressed the embassy's readiness to cooperate with JBA to push bilateral relations to "broader" horizons, pointing to desire of Cypriot businesspeople and investors to invest in Jordan, to benefit from its "attractive" investment privileges. The diplomat also affirmed desire to increase volume of Jordanian investments in Cyprus, as it has multiple sectors with "remarkable" invest privileges in various sectors, lauding level of bilateral relations. Ioannou called on establishing a Jordanian-Cypriot Business Council to increase networking of the two countries' business communities and organize a Jordanian-Cypriot Investment Business Forum during 2023.

This future effort should target tourism sector, construction and real estate, pharmaceutical and medical care fields, communications and information technology (CIT) sectors, and chemical industries, the envoy said.

The two sides discussed a slew of issues of concern to the two countries' business communities, stressing need for cooperation in exchanging visits of joint trade delegations and organizing business forums and exhibitions to introduce the two nations' available economic opportunities, the statement said.

Volume of Jordan-Cyprus trade exchange in 2021 amounted to $16.8 million, of which exports accounted for $2.8 million, concentrated in inorganic chemicals and plastics, while imports reached $14 million, mainly pharmaceutical products, and foodstuff products, primarily dairy products, official data showed.

Jordan, Türkiye talk cooperation

President of the Jordanian Businessmen Association (JBA) Hamdi Tabbaa discussed with the Turkish Ambassador Erdem Ozan prospects for cooperation at the economic, investment and trade levels to strengthen bilateral relations between the business communities on both sides.

Tabbaa said in a statement that the Jordanian-Turkish relations are "historical and long-standing," pointing out that the joint Jordanian-Turkish Business Council with the Foreign Economic Relations Board of Türkiye, which was established in 1994, is one of the most effective and active councils, through which JBA is keen to build a bridge that connects the business communities on both sides.

He pointed to the council's contribution to increasing bilateral trade and investment exchange, although joint investments are still below the level of ambitions, he noted. He highlighted the JBA's prominent role in strengthening economic relations and attracting Turkish investments to Jordan through the joint council.

He stressed that Jordan was able to maintain the stability of the investment environment and prove its position in the region as a safe destination for investment.

The Turkish ambassador for his part stressed the importance of economic and trade relations between the two countries, expressing the embassy's commitment to cooperation with the aim of linking the business communities on both sides, in addition to cooperation between the embassy and the association to promote investments in Jordan.

He pointed to the importance of the joint Jordanian-Turkish Business Council, as one of the effective channels that revitalize economic relations.

Tabbaa and Ozan agreed on the importance of activating the joint business council, holding a new session and focusing on preparing joint action plans targeting economic sectors of common interest between the business communities in Jordan and Türkiye.

57th session of specialized Arab federations kicks off in Amman

With the aim of regulating pan-Arab economic relations, the 57th session of specialized Arab federations, organized by the Arab League's Council of Arab Economic Unity (CAEU), kicked off in Amman.

Addressing the opening session, deputizing for the Senate president, Senator Issa Murad said that the meeting is "vital" in addressing federations' challenges, regulating inter-Arab economic relations and discussing multiple development issues, the Jordan News Agency, Petra, reported.

Murad said that the Arab world is witnessing political, security and economic challenges that have increased poverty and unemployment rates, and have triggered a decline in economic growth alongside high inflation.

He added that several Arab countries today suffer from scarce natural resources and an acute shortage of water resources, highlighting issues related to desertification, high levels of pollution, the repercussions of the COVID-19 pandemic and the effects of the Russian-Ukrainian war on food and energy prices.

The senator stressed the importance of Arab economic integration to achieve sustainable development, harness Arab resources to enhance food security, and avoid the repercussions of natural disasters, climate fluctuations and political pressures, noting that some countries "manipulate food as a weapon".

CAEU Secretary-General Muhammadi Ahmed Al Ni said that Jordan is "always keen" to enhance joint Arab action in various economic, social and political issues to achieve sustainable pan-Arab growth and realize prosperity.

Ni also noted that the CAEU sought to achieve its goals by implementing feasible plans, strategies and programs to meet Arab economic challenges, which would reflect positively on forming a common Arab market in which to achieve Arab economic integration.

Also the Amman-based Federation of Arab Businessmen (FAB) presented a working paper during the session, which stressed that Jordan is a pivotal hub for trade in the Middle East and North Africa region.

FAB Assistant Secretary-General Tareq Hijazi reviewed the distribution of investments that applied to benefit from the Investment Law in 2022, noting that domestic investments rose by 76.9 %, while foreign investments increased by 98.3 %, which reflects investors' confidence in Jordan's investment environment.

Hijazi added that investments during the first quarter of 2023 increased by 49.1 %, reaching some JD289 million, noting that 91 projects have benefited from the Investment Law in the first three months of the year.

French-Speaking Business Owners Conference stresses partnership with Jordan

The 4th Conference for French-Speaking Business Owners came to a successful conclusion in the Dead Sea area. The event brought together entrepreneurs, investors, and professionals from Francophone countries, emphasizing the strong ties between Jordan and the French-speaking business community.

During the conference, attendees expressed their admiration for Jordan's significant role as a friend and partner to the Francophone nations. The recommendations, reflecting the collective thoughts of the attendees, were delivered by Mohammad Belbeisi, the Vice President of the Jordan Businessmen Association (JBA).

Highlighting Jordan's strategic location, attendees reiterated the Kingdom's numerous factors that make it a regional and international hub for investment, supported by a variety of benefits, chief among them are security and stability, and high levels of confidence from business owners and investors.

Furthermore, they emphasized Jordan's wealth of enticing investment prospects for business owners in many industrial, commercial, and service sectors, supported by a contemporary path for the investment, business, and industry systems that have seen tremendous growth in its exports over the past two years, particularly the mining, manufacturing, and pharmaceutical industries.

They pointed out the significance of Jordan joining the Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA), whose members are experiencing rapid economic growth, explaining that the Kingdom needs to look for new trade and economic alliances in order to gain access to international know-how and experience in a range of industries.

The recommendations put forward by the participants encompassed various aspects of business development, trade facilitation, and cultural exchange. One of the key proposals was to enhance bilateral trade agreements between Jordan and Francophone countries, streamlining trade procedures and eliminating unnecessary barriers to promote seamless commerce.

Additionally, they pushed for the development of technological platforms in Jordan in order to advance collaborations with Francophone nations and aid businesspeople in creating employment possibilities for youth, particularly given the Kingdom's significant potential in the information technology industry.

Moreover, participants acknowledged the potential for collaboration in sectors such as mining, tourism, trade, and artificial intelligence. They recommended the establishment of joint ventures and knowledge-sharing exhibitions to capitalize on the strengths and expertise of both sides, leading to mutually beneficial partnerships and sustainable growth.

The JBA and the French-speaking businessmen group will form a follow-up committee to create an executive program to fulfill the conference's recommendations, in the hope that these goals will serve as a guiding framework for policymakers, business leaders, and stakeholders to strengthen economic ties and foster meaningful relationships in the years to come.

Commenting on the event, Belbeisi expressed hope the conference has reinforced Jordan's standing as an influential friend and an essential partner to the Francophone world, paving the way for further economic collaboration and mutual prosperity.

The conference, held for the first time in a non-French-speaking nation, brought together 200 investors and economic experts in various fields from Jordan, France, Belgium, Tunisia, Algeria, Canada, Romania, the Ivory Coast, Egypt, the United Arab Emirates, Croatia, Nigeria, Cameroon, Benin, Palestine, and Senegal.

ASEZA chief calls for investing in Aqaba zone, leveraging incentives

Chairman of the Aqaba Special Economic Zone Authority (ASEZA) Nayef Fayez called on local business owners and investors from Francophone countries to invest in Aqaba and leverage the incentives and advantages available in various strategic sectors.

During his participation in the "Aqaba Special Economic Zone, your gateway to investment and trade in Jordan" session within the fourth international conference for French-speaking business owners at the Dead Sea, Fayez stressed the aim for Aqaba to be an industrial zone rather than just logistics and ports zone and to attract entrepreneurship, in addition to introducing technology in partnership with the private sector, while also being ecofriendly.

He pointed out that the ASEZA is looking to achieve royal visions through partnering with various institutions and to branch out in terms of trade and export.

Aqaba, he underscored, will be a launching pad for business, green economy, smart industries, technology, film industry, conferences, exhibitions, tourism, real estate and infrastructure, pointing out that there are many success stories in the ASEZA that affected various tourism, educational, medical and industrial fields.

The conference, which is being held for the first time in a non-French speaking country, brings together 16 countries: Jordan, France, Belgium, Tunisia, Algeria, Canada, Romania, Ivory Coast, Egypt, the United Arab Emirates, Croatia, Nigeria, Cameroon, Benin, Palestine and Senegal.

«The Kingdom sought to create an action plan based on thorough planning and an ambitious vision for the future represented in the introduction of Economic Modernization Vision 2033, which focuses on a total modernization of political, economic, and administrative systems. This national road map has ambitious, attainable, and temporary standards for governments over the course of the next ten years, led by His Majesty King Abdullah II," she added.

One of the eight most crucial engines of the Vision, which strives to encourage both local and foreign investment and improve the business climate in Jordan, is the investment engine, she said. In order to make Jordan a viable and desirable investment destination, the Ministry of Investment is working on a number of programs.

Regarding collaboration between the public and private sectors, Al-Saqqaf stated that several bankable projects have been identified, including investment potentials in the water, transportation, digital economy, and educational sectors. Additionally, an integrated investment platform concerned with promoting investment in Jordan (Invest.Jo), in accordance with international best practices in this area, will soon be launched to promote Jordan's competitive investment environment.

The minister went over the promising investment opportunities in every industry, including information technology, travel and medical tourism, pharmaceuticals and life sciences, health care services, the food industries, textiles and apparel manufacturing, agriculture and related agricultural labor, logistics, chemicals, and fertilizers.

She emphasized that Jordan is prepared for investment and that the Ministry of Investment, which represents the government, is able to offer all forms of assistance to complete the investment process, from promoting the investment opportunity to helping in the establishment of economic activity to overcoming any challenges that may arise in the post-operational stage.

JBA President Hamdi Tabbaa asserted that the conference's planning is a reflection of the Association's efforts to strengthen Jordanian-Francophone countries' trade, investment, and economic cooperation in a variety of fields.

«The conference is a significant step toward developing an action plan that improves the use of business and investment prospects present in numerous Francophone nations dispersed across the continents of the world," he continued, highlighting Jordan's location which offers a great opportunity to start and engage in collaborative projects as a global logistic hub for commerce.

President of the French Economic, Social and Environmental Council, Thierry Beaudet, referred to Jordan as a friend of the Francophone nations and expressed his hope that the conference would serve to expand ties, particularly considering that the Kingdom is a politically stable nation.

«In addition to unemployment, Jordan is currently dealing with a number of climate change-related issues, which have an impact on the country's limited water supplies. As a result, business owners and investors need to drive their investments toward the Kingdom and develop business, trade, entrepreneurs, and pioneers," he added.

Head of the French-speaking businessmen group, Jean Le Blachier, indicated that in addition to promoting the French language, the group works to boost economic prospects and develop financial and commercial exchanges within the Francophone region.

On its first day, the conference provides insight into several significant topics, the most crucial of which are investment potential in Jordan through Francophone nations, investment funds, and economic and trade linkages between Jordan, the Middle East, and Francophone countries.

It will also tackle prospects for investment opportunities in the energy and water sectors, mining sector, green technology, and French as the primary business language in the Francophone world, in addition to the role of the French Chamber of Commerce and Industry

4th Conference for French-Speaking Business Owners kicks off in Dead Sea

Deputizing for His Majesty King Abdullah II, Minister of Investment Kholoud Al-Saqqaf inaugurated the fourth Conference for French-Speaking Business Owners in the Dead Sea area.

The conference, held under the theme "Jordan: The Land of Promising Opportunities for International Investors," aims to promote investment potential in the country and attract more foreign businesses.

Organized by the Jordan Businessmen Association (JBA), in cooperation with the French-speaking businessmen group, the conference brings together some 200 investors and economic experts in various fields, as well as several local, Arab, and international companies and institutions.

Sixteen nations, including Jordan, are taking part in the two-day conference, which will have 12 sessions with 60 experts and professionals presenting for the first time in a non-French-speaking nation. In addition to Jordan, the conference is attended by France, Belgium, Tunisia, Algeria, Canada, Romania, the Ivory Coast, Egypt, the United Arab Emirates, Croatia, Nigeria, Cameroon, Benin, Palestine, and Senegal.

In remarks during the opening ceremony, Al-Saqqaf said that the bilateral ties between Jordan and French-speaking nations (Francophone countries) are crucial for political and economic development as well as for free trade, culture, and education.

«We hope this conference will provide a venue for experience sharing and the introduction of investment prospects in Jordan, looking forward to a genuine ongoing collaboration that meets its objectives," she added.

The minister referred to the most significant economic reforms that the Jordanian government has undertaken to unleash potential opportunities, pursue comprehensive and sustainable growth, and enhance the quality of life for Jordanians, noting that the Ministry of Investment was established to serve as the primary source for investment in the Kingdom.

She also mentioned the adoption of the new Investment Environment law in accordance with the best international practices, as well as the planning of public-private partnership projects with the intention of luring and facilitating investments and integrating into regional and international markets.

Murad stresses importance of Jordan's access to COMESA agreement

Chairman of the Senate's Jordanian-French Friendship Committee, Issa Haidar Murad, noted importance of Jordan's entry into the Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA), whose member countries are achieving "high" economic growth.

During his participation in session on "Economic and Commercial Relations between Jordan and Middle East and Francophone Countries," Murad said Jordan today needs to launch new economic and trade partnerships to help overcome its hardships.

Murad added that African countries that are members of COMESA agreement are achieving "remarkable" economic growth rates, which requires Jordan to seize privileges provided to beneficiary nations, especially since they are a large consumer market.

He pointed to importance of the agreements that open new business horizons, enhance trade exchange and increase exports. Lauding "distinguished" Jordanian-French relations, especially in the economic area, he added that the Senate's ad hoc committees are "keen" to develop the Kingdom's economic relations with various countries and build bridges of cooperation to serve the national economy.

Jordan's exports to European countries increased "significantly" during the last period, he said, describing this growth as a "good indicator," which reflects that the Kingdom's exports returned to their pre-Covid-19 levels.

Murad also noted conferences are "key" platforms to exchange information and highlight's Jordan's available opportunities and bring together businesspeople to establish joint projects.

Jordan, he said, launched "strong and important" industries in the pharmaceutical sectors that have investments outside the Kingdom, especially Algeria, in addition to the foodstuff, plastic, electronic and medical industries.

Tourism sector has begun to recover and grow: Minister

The Tourism Minister of Jordan, Makram Qaisi, said the "tourism sector has begun to recover and grow at a high pace," noting that the revenue exceeded the pre-COVID period.

During the "Prospects for Investment Opportunities in the Tourism Sector" session, Qaisi described the tourism sector as an "engine" of economic growth in Jordan, adding that it contributes to 13 per cent of the country's GDP.

During the first third of 2023, almost 2 million people visited Jordan, an 87.2 per cent increase compared to the first third of 2022.

Qaisi explained that tourism directly employs over 55,000 people, of whom 85 per cent are Jordanians, saying that the country needs more workforce and capacity in the tourism sector, especially in the tourist attraction of Petra in the south of the country.

He talked about the investment opportunities in Jerash, the Golden Triangle, Ajloun and the Baptism Site and its surroundings.

Qaisi said that the new investment environment law gave tax incentives to investors in the tourism sector, especially in regions "less fortunate".

He added that the Ministry of Tourism and Antiquity is focused on religious tourism and promoting tourist sites by using artificial intelligence and linking cultural and archaeological cities.

Qaisi added that the ministry plans to visit several African countries to promote Christian pilgrimage sites in Jordan.

He added that through its strategy, the ministry seeks to establish a fund and a business incubator for young entrepreneurs at a value of JOD5 million.

The session was held on the sidelines of the fourth international conference for French-speaking business owners at the Dead Sea. Under the title of "Jordan, the Land of Promising Opportunities for International Investors."

Organized by the Jordanian Businessmen Association in cooperation with a group of French-speaking businessmen, the conference saw the participation of 200 business owners, investors and economic experts.

FAB president calls for increased intra-Arab investments

The president of the Federation of Arab Businessmen (FAB), Hamdi Tabbaa, has said that intra-Arab investments are not living up to their potential and do not adequately reflect the capabilities of Arab countries.

Speaking at the Annual Investment Meeting (AIM Global 2023) in Abu Dhabi, Tabbaa highlighted the impact of the pandemic on inbound and outbound investments in the region.

However, he also noted that according to the World Investment Report issued by the UN Conference on Trade and Development, investment levels have picked up again in 2022.

Tabbaa emphasized the importance of addressing Arab investments as a significant economic issue that requires continuous research and discussion.

The aim should be to keep pace with global and regional developments and repercussions in the investment atmosphere, according to a statement issued by the Amman-based FAB.

Identifying barriers to investment Tabbaa identified the need to identify barriers that hinder the attraction of investments, as well as factors that directly and indirectly affect investments.

He also stressed the importance of investigating the impact of economic integration and growth rates on Arab investment advancement and the factors that lead to Arab investment established abroad.

Tabbaa suggested that the Greater Arab Free Trade Area Agreement be reviewed to achieve the ultimate benefit from its advantages. He suggested amending policies to unify specifications and standards and cooperate in customs affairs.

He also highlighted the importance of investing in railway projects that facilitate Arab trade.

This year's AIM Global 2023, held in collaboration with the Ministry of Industry and Advanced Technology and the Abu Dhabi Department of Economic Development, is themed "The Investment Paradigm Shift: Future Investment Opportunities to Foster Sustainable Economic Growth, Diversity, and Prosperity." The event brought together over 600 speakers from 170 countries.

خدمات مصرفية شخصية للمغتربين الأردنيين

لأننا نقدّر أهمية وقتك ومتطلباتك المصرفية سواء في بلد إقامتك أو في الخارج*
نضع في متناولك مجموعة من الخدمات والمزايا مع برنامج "عربي بلا حدود".

البنك العربي
ARAB BANK

النجاح مسيرة

امسح الـ QR code
للمزيد

* تطبق الشروط والأحكام. يتوفر هذا البرنامج في: الأردن، فلسطين، مصر، لبنان، الإمارات، قطر والبحرين.

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

المـؤتمـر الثـامـن لرجـال الأعـمـال
والمستثمرين الأردنيين في الخارج

Business Community

Quarterly economic magazine issued by the Jordanian Businessmen Association

Year 26 - August 2023